المنظمة العربية للأجهزة العليا
للرقابة المالية والمحاسبة
ARABOSAI

مجلة الرقابة المالية

نصف قرن من الإنجاز..
طموحاتٌ تتجدد
اليوبيل الذهبي..

للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

مجلة دورية
نصف
سنوية

عدد خاص
يونيو-حزيران
2026

رسالة مجلة "الرقابة المالية"

رؤيـــتـــنـا:

مجلة مرجعية رائدة في تعزيز ثقافة الرقابة الرشيدة وترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة وإحداث فارق في أداء الأجهزة الأعضاء بالأرابوساي.

هدفـنـــــا:

تقاسم المعرفة في الجانب الإبداعي ومواكبة أحدث التطورات في مجال العمل الرقابي.

رسالتنـــــا:

* رفع مستوى الرقابة التي تمارسها الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية في المجالين العلمي والتطبيقي.

* تنمية قدرات وخبرات منتسبي الأجهزة الأعضاء وتطوير مهاراتهم.

* تبادل تجارب الأجهزة الأعضاء وتقاسم المعرفة فيما يتعلق بالجانب الابتكاري وأحدث التطورات والتقنيات في مختلف مجالات العمل الرقابي.

قـيـمنا:

حياد - مهنية - تميّز - ابتكار - تعاون.

هيئة تحرير العدد 88

معالي القاضية/ فضيلة القرقوري	الأمين العام بالنيابة لمنظمة الارابوساي
الأستاذ/ فيصل مانـي	المشرف العام بالأمانة العامة لمنظمـة الارابوساي
الأستاذ/ منير الخليفـي	الأمانة العامة لمنظمـة الارابوساي
الأستاذ/ محمد أحمد محمد طاهر	الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصـر العـربيـة
الأستاذ/ عطا اللّه السطول	ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية
الأستاذ/ خالد خريسات	ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية
الأستاذة/ تغريد علم	الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية
الأستاذ/ محمد غزال	الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية
الدكتور/ شكري عمار عبد القادر	ديـوان المحـاسـبـــة الليبـــي
الدكتور/ عبد الصمد أمين عبد اللّه	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية

محتوى العدد

كلمة خاصة باليوبيل الذهبي للأمين العام بالنيابة	3	4- الانتقال من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة الاستباقية في ظل الذكاء الاصطناعي : مدخل لاعادة تعريف وظيفة الأجهزة العليا للرقابة	47
كلمة العـــدد	5		
افتتاحية العدد	7	5- استخدام الطائرات بدون طيار (الدرون) في العمل الرقابي: دراسة تحليلية لتجارب دولية	54
من ذاكرة المنظمة: المؤتمر التأسيسي لمجموعة عمل الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة	9	**أخبار المنظمة**	58
مقـالات محـررة: 1- تقنية النانو كأحد التقنيات الحديثة لمكافحة الفساد وتعزيز العمل الرقابي: دراسة تطبيقية	14	**تغطية فعاليات:**	66
2- الهوية الرقمية كأداة لتعزيز الشفافية والرقابة المالية في القطاع العام تعزيز دور الأجهزة العليا في هذا المجال	26	**أخبار مشتركة**	70
3- تعزيـز الدور الرقابي على سلاسل الإمداد الغذائي في ظلّ المخاطر الجيوسياسية: نحو تبني نهج قائم على إدارة المخاطر	38	**أخبار الأجهزة الأعضاء**	72

إعداد: معالي القاضية/ فضيلة القرقوري
الأمين العام بالنيابة للمنظمة

خمسون عاما من الأرابوساي...
مسيرة بناء العمل الرقابي العربي المشترك

يُمثل الاحتفال بمرور خمسين عامًا على تأسيس المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) محطةً مهمةً للتأمل في مسيرة حافلة بالعطاء والإنجاز، واستحضار الجهود التي بُذلت على مدى نصف قرن من أجل بناء فضاء رقابي عربي مشترك يقوم على التعاون المهني وتبادل الخبرات وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والمساءلة والشفافية. كما تمثل هذه المناسبة فرصة لاستشراف المستقبل واستحضار التحديات والفرص التي تنتظر العمل الرقابي العربي في عالم يشهد تحولات متسارعة وغير مسبوقة.

فمنذ تأسيسها سنة 1976، آمنت الأرابوساي بأن الارتقاء بالعمل الرقابي العربي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال العمل الجماعي وتوحيد الجهود والاستفادة من التجارب والخبرات المتنوعة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول العربية. ومن هذا المنطلق، نجحت المنظمة في بناء منصة عربية متكاملة للحوار المهني والتعلم المشترك وتطوير القدرات، لتصبح مع مرور السنوات إحدى أبرز المنظمات الإقليمية الفاعلة في محيطها الدولي، وشريكًا أساسيًا في دعم مسيرة التطوير المؤسسي والمهني للأجهزة الأعضاء.

وعلى امتداد هذه العقود الخمسة، أسهمت الأرابوساي في ترسيخ الوعي الرقابي العربي وتطوير مفاهيمه وأدواته، من خلال ما نفذته من برامج تدريبية متخصصة، ودراسات وبحوث علمية، ولقاءات مهنية ومؤتمرات وندوات تناولت مختلف القضايا الرقابية المعاصرة. وقد شكلت هذه المبادرات فضاءً رحبًا لتبادل المعرفة والخبرات، وساعدت على نشر أفضل الممارسات المهنية وتعزيز قدرة الأجهزة الأعضاء على مواكبة التطورات المتلاحقة في مجالات الرقابة المالية ورقابة الأداء والرقابة البيئية والرقابة على أهداف التنمية المستدامة وغيرها من المجالات الحديثة.

كما لعبت المنظمة دورًا محوريًا في دعم بناء القدرات البشرية، باعتبارها الركيزة الأساسية لأي عمل رقابي ناجح. إذ استفاد آلاف العاملين في الأجهزة الأعضاء من البرامج التدريبية والأنشطة العلمية التي نظمتها الأرابوساي على مدار السنوات الماضية، الأمر الذي ساهم في إعداد أجيال متعاقبة من الكفاءات الرقابية العربية القادرة على التعامل مع التحديات المهنية المتجددة، والمساهمة في تطوير الأداء المؤسسي داخل أجهزتها.

ولم يقتصر تأثير الأرابوساي على الجانب المهني فحسب، بل امتد إلى تعزيز مكانة الرقابة باعتبارها عنصرًا أساسيًا في منظومة الإدارة الرشيدة للمال العام. وقد أسهمت المنظمة في ترسيخ فهم أعمق لدور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كشريك في دعم الإصلاح الإداري وتحسين الأداء وتعزيز الثقة في المؤسسات العامة، بما ينسجم مع المبادئ الدولية الحديثة التي تنظر إلى الرقابة بوصفها أداة لإضافة القيمة وتحقيق الأثر الإيجابي على المجتمع.

وتميزت مسيرة الأرابوساي كذلك بقدرتها على التفاعل مع التحولات الكبرى التي شهدها العالم والمنطقة العربية. فمع تسارع الثورة الرقمية وتنامي الاعتماد على التكنولوجيا والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، بادرت المنظمة إلى إدراج هذه الموضوعات ضمن أولوياتها وبرامج عملها، إيمانًا منها بأن مستقبل الرقابة يرتبط بقدرة الأجهزة الرقابية على استيعاب هذه التحولات وتوظيفها لتعزيز كفاءة عمليات التدقيق وجودة مخرجاتها.

واليوم، تقف الأرابوساي على أعتاب مرحلة جديدة من مسيرتها، مستندة إلى إرث غني من الإنجازات والخبرات والعلاقات المهنية التي راكمتها على مدى خمسين عامًا. وتفرض المتغيرات العالمية الراهنة، بما تحمله من فرص وتحديات، ضرورة مواصلة الاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز الابتكار الرقابي، وتطوير أساليب العمل، وتوسيع مجالات التعاون بين الأجهزة الأعضاء، بما يمكنها من الاستجابة الفاعلة لمتطلبات الحوكمة الحديثة وتطلعات المجتمعات العربية.

إن الاحتفاء باليوبيل الذهبي للأرابوساي ليس مجرد استذكار لمحطات الماضي، بل هو احتفاء بقصة نجاح عربية استطاعت أن تؤسس نموذجًا متميزًا للتعاون المهني والمؤسسي، وأن تسهم في بناء مجتمع رقابي عربي قائم على المعرفة والتكامل وتبادل الخبرات. وهو أيضًا تجديد للعهد بمواصلة العمل من أجل تطوير الرقابة المالية والمحاسبية في الوطن العربي، وتعزيز دورها في حماية المال العام، وتحسين الأداء الحكومي، ودعم مسارات التنمية المستدامة.

وبين إرثٍ عريق صنعته أجيال من القيادات والخبراء والمهنيين، ومستقبلٍ واعد تفتحه التكنولوجيا والابتكار وآفاق التعاون المتنامية، تواصل الأرابوساي مسيرتها بثقة وطموح، حاملةً رسالتها في خدمة العمل الرقابي العربي، ومؤمنةً بأن بناء مستقبل رقابي عربي أكثر إشراقًا يبدأ من الاستثمار في المعرفة، وترسيخ قيم المهنية، وتعزيز التعاون الذي كان وسيظل سرّ نجاحها على مدى خمسين عامًا .

إعداد/ المستشار محمد الفيصل يوسف
رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات – جمهورية مصر العربية
رئيس المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - الانتوساي

خمسون عاما من العمل الرقابي المشترك: من ترسيخ الهوية المؤسسية إلى استشراف رقابة المستقبل

تأتي الاحتفالية باليوبيل الذهبي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) في لحظة تاريخية فارقة تتقاطع فيها رهانات التنمية مع تحديات التحول العالمي المتسارع، بما يجعل هذه المناسبة أكثر من مجرد احتفاء زمني بمرور خمسين عاماً على تأسيس المنظمة، بل محطة استراتيجية لإعادة قراءة مسيرة العمل الرقابي العربي المشترك، واستشراف آفاقه المستقبلية في عالم يُعاد تشكيله بوتيرة غير مسبوقة، وهي مناسبة تستدعي التأمل في التحولات الكبرى التي شهدها الواقع العربي والدولي منذ نشأة المنظمة، وما صاحبها من تغيرات عميقة أعادت رسم أولويات العمل الرقابي، ومعادلات وأطر الحوكمة، ومفاهيم الإدارة والرقابة والمساءلة.

لقد نشأت منظمتنا العريقة (الأرابوساي) في سياقات إقليمية ودولية مغايرة جذرياً لملامح المشهد العالمي الراهن، حيث كانت المنطقة في تلك المرحلة التاريخية تشهد حراكاً واسعاً نحو تحديث البُنى المؤسسية، ودفع مسارات التنمية الشاملة في ظل تحديات اقتصادية واجتماعية وتنموية متشابكة ومعقدة، وفي خضم هذا المشهد المتحرك برزت بوضوح الحاجة إلى بلورة أطر تعاون مهني عربي أكثر تماسكاً وفاعلية بين الأجهزة العليا للرقابة، بما يعزز تبادل الخبرات والمعرفة، ويكرّس مفاهيم حماية المال العام وصون الموارد، ويرسخ قيم الشفافية والمساءلة باعتبارها ركائز أساسية للحوكمة الرشيدة، ومن هذا المنطلق شكّلت الأرابوساي على مدار عقود منصة مهنية راسخة أسهمت في دعم مسارات التعاون المؤسسي، وتعزيز التقارب المهني، وتطوير الممارسة الرقابية العربية بما يواكب تطور الفكر الرقابي واتساع آفاقه.

غير أن مسيرة العمل الرقابي العربي شأنها شأن مُختلف مسارات التنمية والعمل المؤسسي لم تكن بمنأى عن التحديات والتحولات الإقليمية والدولية، فقد شهد العالم خلال العقود الماضية أزمات اقتصادية متلاحقة وتحديات جيوسياسية عميقة واضطرابات مالية عالمية وتغيرات مناخية وثورة رقمية متنامية، ولا شك أن انعكاسات هذه التحديات يبقى مرتهناً بتفاوت السياقات الوطنية، وقد أسفرت هذه المتغيرات عن تداعيات لم تعد تقتصر على الأبعاد المالية والاقتصادية فحسب، بل امتدت لتؤثر بعمق على مسارات تحقيق أهداف التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية، بما يفرض تحديات متزايدة تتعلق بالقدرة على الحفاظ على التوازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي وأولويات التنمية الاجتماعية والبيئية.

وفي ظل هذا الواقع الأكثر تعقيداً أعادت هذه التحولات تشكيل طبيعة أدوار الأجهزة العليا للرقابة ومسؤولياتها، بحيث لم يعد الدور الرقابي مقتصراً فقط على الرقابة التقليدية، بل امتد إلى فضاءات أوسع من الرقابة الذكية والاستباقية التي تشمل تحليل المخاطر وقياس الأثر واستشراف التحديات قبل تشكلها، بما يتيح استلهام واستثمار الفرص المرتبطة بها وتعزيز جاهزية الأجهزة العليا للرقابة للتعامل الاستباقي مع المتغيرات الناشئة،

والاضطلاع بمهامها الرقابية بكفاءة واقتدار بما يسهم في دعم كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، تعزيزاً لرفاهية المواطن العربي وتحسين جودة حياته كهدف أسمى للعمل التنموي والرقابي.

ومن هذا المنطلق بات مستقبل العمل الرقابي العربي مرتبطاً بصورة متزايدة بقدرته على استيعاب التحول التكنولوجي العالمي، وتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة بوصفها رافعة استراتيجية لتطوير الأداء الرقابي ورفع كفاءة اتخاذ القرار، غير أن هذا التحول لا ينبغي النظر إليه باعتباره بديلاً عن العنصر البشري، بل أداة داعمة تعزز من قدرات المراجع المهني وتمكنه من التعامل مع بيئات رقابية أكثر تعقيداً وتشابكاً، ومن هنا تبرز الحاجة إلى بناء خارطة طريق رقابية عربية جديدة، ترتكز على التكامل بين التطور التكنولوجي والالتزام المهني والأخلاقي، وتعزيز الشراكات المؤسسية النوعية وتبادل الخبرات والمعارف بين الأجهزة العليا للرقابة، بما يضمن تطوير مبادرات رقابية قادرة على توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة بصورة رشيدة وآمنة، تسهم في الارتقاء بكفاءة العمل الرقابي وتعزيز جاهزيته لمتطلبات المستقبل وتمكينه من التعامل بفاعلية واقتدار مع المتغيرات المتسارعة.

وإذا كانت العقود الخمسة الماضية قد أرست الأسس المؤسسية للعمل الرقابي العربي المشترك، فإن الحاضر العربي يهيئ فرصاً واعدة نحو الانتقال إلى آفاق أرحب، أكثر تأثيراً وابتكاراً ترتكز على الرقابة الاستباقية والحوكمة الرقمية والاستدامة والأمن السيبراني وإدارة المخاطر الناشئة، وهي مرحلة تتطلب من الأجهزة العليا للرقابة أن تكون شريكاً فاعلاً في دعم كفاءة الأداء الحكومي، وتعزيز الثقة العامة، والإسهام في بناء سياسات أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات المستقبل.

ختاماً إن اليوبيل الذهبي للأرابوساي لا يمثل فقط استدعاء لمسيرة ممتدة من العمل العربي الرقابي المشترك، بل يؤسس لمرحلة جديدة من التفكير الرقابي العربي، مرحلة تتجاوز حدود التفاعل مع التحديات إلى صناعة الجاهزية للمستقبل، وبناء منظومة رقابية عربية أكثر تكاملاً وابتكاراً وتأثيراً في محيطها الإقليمي والدولي، وإننا إذ نعتز بما تحقق من إنجازات راسخة على مدار خمسة عقود، فإننا نتطلع بثقة إلى مستقبل رقابي عربي أكثر قدرة على توظيف المعرفة والتكنولوجيا والتعاون المؤسسي في حماية المال العام، ودعم الحوكمة الرشيدة والإسهام الفاعل في تحقيق التنمية والاستقرار لمجتمعاتنا العربية.

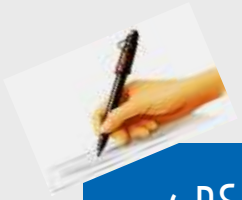

الالتزام المهني في عملية التدقيق باستخدام الذكاء الاصطناعي

يشهد العمل الرقابي في القطاع الحكومي تحولاً جذرياً يفرض على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAIs) إعادة تعريف أدواتها ومنهجياتها لمواكبة طفرة تكنولوجية غير مسبوقة. وفي قلب هذا التحول، يبرز "الذكاء الاصطناعي" ليس كخيار تكنولوجي ترفي، بل كضرورة استراتيجية ومحرّك أساسي لتعزيز كفاءة الإنفاق العام وحماية مقدرات الدول. إن هذا المنعطف التاريخي يتطلب التزاماً مهنياً مضاعفاً يستند إلى ركائز ثابتة من معايير "الإنتوساي" الدولية، ليجمع بين كفاءة الآلة وعمق الحكم المهني البشري.

أولاً: استراتيجية مواكبة التسارع الرقمي وبناء القدرات:

إنّ الوفاء بالمسؤوليات الدستورية والقانونية الموكلة لأجهزة الرقابة يفرض عليها اليوم الاستثمار المكثف في رأس المال البشري. ولم تعد مواكبة التسارع التكنولوجي تقتصر على تحديث البنية التحتية الرقمية فحسب، بل تمتد لتشمل بناء القدرات المهنية التخصصية لمنتسبي هذه الأجهزة. إنّ الأجهزة العليا للرقابة مطالبة بتبني جيل جديد من المراجعين والمحاسبين القادرين على استيعاب وتوظيف الآليات والأنظمة الذكية، وتطوير أدوات الرقابة الفنية لتتلاءم مع النظم المالية الحكومية الحديثة، مما يضمن الاستخدام الواعي والمسؤول لهذه التقنيات المتطورة.

ثانياً: الانتقال نحو التدقيق الرقمي المستمر والتنبؤي:

لقد أصبحت البيئات المؤسسية والمالية الحكومية المعاصرة بالغة التعقيد، مما جعل أساليب التدقيق التقليدية القائمة على الفحص الورقي والعينات العشوائية قاصرة عن تقديم تقييم شامل للمخاطر. إن التحول نحو "التدقيق الرقمي المستمر" المدعوم بخوارزميات الذكاء الاصطناعي يتيح للأجهزة الرقابية القدرة على معالجة وفحص البيانات الضخمة (Big Data) بسرعة فائقة ودقة متناهية.

هذا النمط الفني المتطور لا يساهم فقط في تقليص المخاطر واستبعاد الأخطاء البشرية الشائعة، بل يفتح آفاقاً جديدة لما يُعرف بـ "التدقيق التنبؤي". ومع ذلك، يجب أن يرتكز هذا التحول على وعي تام بحدود التقنية، لاسيما مكافحة ما يُعرف بـ "هلوسات الذكاء الاصطناعي" (AI Hallucinations) وضمان سلامة البيانات المدخلة، فالأنظمة الذكية وُجدت لتكون عاملاً ملهماً يحاكي الذكاء البشري ويعزز فاعليته، وليست بديلاً عن العقل الاستراتيجي للمدقق الرقابي.

ثالثاً: حوكمة الأخلاقيات والسلوك المهني وفق معايير "الإنتوساي":

إن دمج التكنولوجيا في مسارات العمل الرقابي لا يعفي المراجع من واجباته المهنية الأساسية، بل يضع أخلاقيات الوظيفة الرقابية على المحك. وفي هذا السياق، تبرز أهمية حوكمة قواعد السلوك المهني وفقاً لمعايير الإنتوساي الدولية (لاسيما المبادئ الواردة بمعيار INTOSAI P-10 وISSAI130) إن دمج خوارزميات التعلم الآلي (Machine Learning)في عمليات التحليل الرقابي يتطلب ضمانات صارمة لترسيخ مبادئ النزاهة، والموضوعية، والاستقلالية، والحياد والكفاءة المهنية العالية.

أما خوارزميات التدريب وأدوات التحليل الذكي، فيجب أن تُصمم لحماية سرية البيانات الحكومية، وضمان أن تظل مخرجات الذكاء الاصطناعي خاضعة دائماً للتقييم والمراجعة البشرية الماهرة، ليكون الرأي أو الحكم المهني النهائي مستنداً إلى أدلة رقابية ذات مصداقية وموثوقية ومقنعة (Appropriate Audit Evidence).

رابعاً: الاستشراف، والأتمتة، ومكافحة الاحتيال والفساد:

إن القيمة المضافة الحقيقية لإدماج الفكر البشري الاستراتيجي في خوارزميات التعلم الآلي تتبلور في القدرة على التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها، وتحديد الاختلالات الهيكلية والبنيوية المزمنة في الإدارات العامة وتصويبها. من خلال أتمتة المهام الرقابية الروتينية والمتكررة، حتى يتفرغ المدقق الحكومي للأعمال الاستراتيجية والاستشرافية.

علاوة على ذلك، توفر تقنيات التحليل الذكي للبيانات قدرات غير مسبوقة تقنياً في اكتشاف أنماط الاحتيال المالي والتواطؤ ومظاهر الفساد في مراحلها المبكرة، حيث تستطيع الخوارزميات رصد الانحرافات المالية والروابط الخفية بين المعاملات بدقة التي يعجز عنها الجهد البشري المنفرد، مما يرفع من جودة تقارير التدقيق الصادرة عن الأجهزة ويصون المال العام بفاعلية.

نحو نموذج رقابي هجين ومستدام:

خلاصة القول، إنّ المستقبل الرقابي لمنظمتنا "الأرابوساي" يعتمد على قدرتنا على الموازنة الدقيقة بين التطور التقني والالتزام الأخلاقي والمهني. إنّ الذكاء الاصطناعي يمثل قفزة نوعية في مسارات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لعمليات التدقيق. ومن خلال دمج خوارزميات التعلم الآلي في مسارات التدريب المتخصصة – سواء كانت حضورية أو مرئية افتراضية – فإننا نؤسس لنموذج رقابي حديث يستند إلى تفوق الآلة الحسابي وحكمة الإنسان الرقابية، ما يضمن للأجهزة العليا للرقابة القيام بدورها كاملاً كحارس أمين على مقدرات الشعوب العربية ومكتسباتها التنموية.

٨ المؤتمر الأوّل لمجموعة عمل الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

بعد إقرار كل من اللائحة التأسيسية، واللائحة التنظيمية لمؤتمر مجموعة العمل للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الدول العربية، خلال المؤتمر التأسيسي بالقاهرة من 23 إلى 25 جمادى الأولى 1396هـ الموافق 22 إلى 24 مايو 1976م، انعقد المؤتمر الأوّل لمجموعة العمل بجمهورية مصر العربية من 27 ربيع الثاني إلى 3 جمادى الأول 1397 ه الموافق للفترة من 16 إلى 21 أبريل 1977 بمقرّ جامعة الدول العربية بالقاهرة .

وحضر المؤتمر رؤساء وممثلو 14 جهازا، وهي كل من: ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية، ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة، دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية، إدارة المفتشية بوزارة المالية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية، ديوان المراجع العام لجمهورية السودان الديمقراطية، الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية، ديوان المحاسبة بدولة قطر، ديوان المحاسبة بدولة الكويت، الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، رقابة الدولة للاقتصاد والمالية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية العربية اليمنية، والجهاز المركزي لمراجعة الحسابات بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وحضر الجلسة الافتتاحية السيد/ سكرتير أول السفارة اللبنانية بالقاهرة عن ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية.

وقد تولّى الجهاز المركزي للمحاسبات في جمهورية مصر العربية مهمة سكرتارية المؤتمر. واعتذرت عن الاشتراك في المؤتمر إدارة الميزانية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني بدولة البحرين، ودائرة تدقيق الحسابات بسلطنة عمان، وديوان المحاسبة في ليبيا.

وقد ألقى الدكتور/ سيد نوفل الأمين العام بالإنابة لجامعة الدول العربية كلمة رحب فيها بعقد المؤتمر في مقر جامعة الدول العربية وأبدى تمنياته بتوفيق أعضاء مجموعة العمل في تحقيق الأهداف الطموحة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الدول العربية.

وعقد المؤتمر ست جلسات، خُصّصت الجلسة الافتتاحية منها لانتخاب رئيس المؤتمر، ونائب الرئيس، وأعضاء اللجنة التنفيذية. وناقش المؤتمر خلال أربع جلسات الموضوعات الفنية المطروحة عليه وهي "الرقابة على المشروعات العامة"، و"اختيار وتدريب العاملين في الأجهزة العليا للرقابة".

1- قرارات المؤتمر:

أولا: انتخاب رئيس ونائب رئيس المؤتمر الأول لمجموعة العمل:

قرّر المؤتمر انتخاب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، رئيسا للمؤتمر الأوّل لمجموعة العمل للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الدول العربية. كما قرّر المؤتمر انتخاب رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية، نائبا للرئيس.

ثانيا: تشكيل اللجنة التنفيذية :

قرّر المؤتمر تشكيل اللجنة التنفيذية لمجموعة العمل للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الدول العربية، وذلك بعضوية كل من: الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، ديوان المحاسبات بالجمهورية التونسية، ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية، ديوان المراجع العام لجمهورية السودان الديمقراطية، الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية، وديوان المحاسبة بدولة الكويت.

ثالثا: تحديد موعد ومكان اجتماع المؤتمر الثاني:

قرّر المؤتمر قبول الدعوة الموجهة من معالي الشيخ عمر عبد القادر فقيه رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية لعقد المؤتمر الثاني لمجموعة العمل في مدينة الرياض عاصمة المملكة عام ١٩٨٠ م.

وأعرب المؤتمر عن شكره لمعالي الشيخ عمر عبد القادر فقيه، ولديوان المراقبة العامة، ولحكومة المملكة العربية السعودية، على توجيه هذه الدعوة.

كما قرّر المؤتمر أن تقوم اللجنة التنفيذية بتحديد الموعد النهائي لانعقاد المؤتمر بالاتفاق مع ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية وذلك طبقاً لما تقتضيه المادة الثامنة من اللائحة التأسيسية

رابعا: الموضوعات الفنية التي ستناقش في المؤتمر الثاني:

قرّر المؤتمر الموافقة على الاقتراح المقدم من اللجنة التنفيذية بالموضوعات الفنية التالية للمناقشة في المؤتمر الثاني:

1- تحديد دور الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بالنسبة للرقابة المسبقة.

2- دور الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الرقابة على الإيرادات.

3- دور الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الرقابة الخارجية على المشروعات الانشائية.

خامسا: تنظيم التعاون مع جامعة الدول العربية والإنتوساي والهيئات الدولية والإقليمية الأخرى:

قرّر المؤتمر:

- الموافقة على دعوة ممثلين للأجهزة الرئيسية والهيئات الملحقة والمنظمات المتخصصة لجامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للمحاسبة (الإنتوساي) ومجموعاتها الإقليمية، والهيئات الدولية والإقليمية الأخرى التي تعمل في نفس الميدان بصفة عامة، وكذلك دعوة الخبراء للاشتراك كمراقبين في مؤتمرات مجموعة العمل ولجانها.

- كما وافق المؤتمر على قبول الدعوات الموجّهة إلى مجموعة العمل من هذه الجهات.

- وقرّر المؤتمر أن تتولى اللجنة التنفيذية تنظيم هذا التعاون سواء من حيث أساليب تنفيذه أو من حيث تحديد المنظمات والهيئات التي توجه إليها أو تقبل منها الدعوات حسب الأحوال.

سادسا: برنامج عمل مجموعة العمل خلال السنوات الثلاثة القادمة:

أقرّ المؤتمر برنامج العمل التالي لفترة الثلاث سنوات القادمة:

1- أن يتجه نشاط الأجهزة الأعضاء -خلال الفترة المقبلة- إلى توثيق وتعميق الروابط فيما بينها، وذلك بتبادل الدراسات والبحوث التي تقوم بها في مجال عملها، مع القيام بزيارات فيما بينها.

2- يمكن أن تقوم اللجنة التنفيذية -خلال الفترة المقبلة- بما يلي:

أ- دراسة مدى إمكان الاستفادة من الأجهزة والمنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية أو المنظمة الدولية للأجهزة العليا للمحاسبة (الإنتوساي) ومجموعاتها الإقليمية أو غيرها من الهيئات والمنظمات الدولية.

ب- إعداد الدراسات الخاصة بإمكان إصدار مجلّة علمية باسم مجموعة العمل.

ج- إعداد الدراسات الخاصة بإمكانية توحيد المصطلحات الرقابية والمسميات الوظيفية المستخدمة في الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.

3- تنمية الاتصال والتعاون مع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للمحاسبة (الانتوساي) والمجموعات الإقليمية المرتبطة بها، وذلك بالاشتراك في مؤتمراتها، والاسهام في أعمالها.

4- تيسير تبادل الخبراء بين الأجهزة وبعضها لبحث موضوعات محدّدة، ولفترات قصيرة.

2- توصيات المؤتمر:

* الموضوع الأول "الرقابة على المشروعات العامة":

1- يوصي المؤتمر أن تشمل رقابة الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، المشروعات التي تمتلكها الدولة بالكامل أو تساهم فيها بنسبة معينة، أو تلك التي تقوم بإعانتها أو تضمن لها حداً أدنى من الربح، إلا ما استثني منها بالقانون. ويجوز للجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة، أن يستعين بمراقبي حسابات من خارج الجهاز، على أن يتولى تعيينهم ووضع برامج عملهم وفحص تقاريرهم وتحديد أتعابهم .

2- ايماناً بأهمية الرقابة على الأداء، يوصي المؤتمر أن تمتد رقابة الأجهزة العليا للمحاسبة لتشمل: مدى كفاءة المشروعات الخاضعة لرقابتها، في استخدام عوامل الإنتاج المتاحة لها، ومدى تحقيقها للأهداف .

3- يوصي المؤتمر أن تولي الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، اهتماماً كبيراً بنظم الرقابة الداخلية، ونظم حسابات التكاليف، في المشروعات الخاضعة لرقابتها، بما يعاون في رفع كفاءتها.

* الموضوع الثاني "اختيار وتدريب العاملين":

أولا: في مجال اختيار العاملين:

إنّ توفير الخبرات اللازمة لتحمل مسؤوليات الرقابة الحديثة التي تمارسها الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في مجال الرقابة المالية والرقابة على الأداء يعتبر أحد المقومات الأساسية لنجاح هذه الأجهزة في إنجاز المهام والمستويات الملقاة على عاتقها. ورغبة في توفير العناصر الملائمة بالكفاءات والخبرات العلمية والعملية اللازمة فإنّ المؤتمر يوصي بما يلي:

أ- منح الصلاحيات الكاملة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في المسؤولية العربية في مجال اختيار وتعيين العاملين فيها سواء في الدرجات القيادية أو التي تعلوها في السلم الوظيفي تدعيماً لاستقلالها.

ب- أن يتوافر لدى العاملين بأجهزة الرقابة ما يلي :

1- الحصول على مؤهل جامعي متخصص يتناسب مع طبيعة العمل الرقابي ونوع الوظيفة التي يتم تشغيلها. وذلك بالنسبة لبلدان الأجهزة التي يتوفر لديها هؤلاء الخريجون كما يمكن أن تعمل تلك الأجهزة في الدول الأخرى على توفير الأعداد المطلوبة بتشجيع الحصول على المؤهلات الجامعية، باعتبار أنّ الجامعات هي النبع الأساسي لتوفير المؤهلات المطلوبة للعمل بأجهزة الرقابة.

2- الخبرة المناسبة التي تتلاءم مع متطلبات الوظيفة ومستوياتها ونطاق اختصاصها.ذ

ج- إنّ تقييم العاملين بالأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة لابد وأن يتم في ضوء طبيعة المسؤوليات المنوطة بهم والقواعد الارشادية التي تتطلبها الوظيفة، ولذلك يوصي المؤتمر بما يلي:

1- تحديد فترة اختبار مناسبة للعاملين الجدد بالأجهزة الرقابية يتم بعدها اتخاذ قرار بتثبيتهم أو الاستغناء عن خدماتهم.

2- إجراء اختبارات للترقية للوظائف النوعية الأعلى لاختيار أفضل المرشحين من مستوى وظيفي إلى مستوى وظيفي آخر، على أن تراعى الصفات الشخصية والسلوكيات للمرشح وكذا مدة خبرته في مجال تخصصه.

إنّ استقرار العمل والعاملين بالأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة يمثل احدى الدعامات الأساسية في نجاح هذه الأجهزة في القيام بعملها، وبالتالي فان منح هؤلاء العاملين المزايا والحوافز التشجيعية المناسبة مثل بدل رقابة أو وضع ملاك خاص وكذا منحهم الحصانات اللازمة - يعتبر أحد مقومات النجاح في اداء العمل الرقابي.

ثانيا: في مجال تدريب العاملين:

إنّ أهمّية تدريب العاملين بالأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة تنبع أساسا من ضرورة إلمام هؤلاء العاملين بنطاق العمل الرقابي ومسؤولياته وحدود اختصاصه والتعرف على أحدث الأساليب العلمية التطبيقية، وكذا خبرات الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الدول الأخرى.

وفي هذا الشأن أوصي المؤتمر بالعمل على:

أ- الاهتمام بتدريب العاملين بأجهزة الرقابة وصقل معلوماتهم عن طريق دعم الامكانات التدريبية بالوسائل المختلفة ومنها:

1- توفير الاعتمادات المناسبة لعملية التدريب.

2- دعم مكتبات الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بالمراجع والنشرات والدوريات.

3- تنظيم برامج التدريب بمختلف أنواعها لتشمل كافة العاملين بجهاز الرقابة على أن تتنوع هذه البرامج بحسب المستوى الذي يتم تدريبه والهدف من وراء هذا التدريب.

ب- التركيز على التدريب أثناء العمل باعتباره أحد الدعامات الأساسية في إعداد وتأهيل كوادر فنية قادرة على ممارسة العمل الرقابي بكفاءة تامة خاصة وأنّ الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة تتصف بعدم تعدّدها داخل الدولة الواحدة، وبالتالي فهي المصدر الأساسي لاكتساب خبرات وقدرات العمل الرقابي.

ج- تشجيع إرسال البعثات العلمية والتدريبية والمهنية داخل الدولة وخارجها وكذا تشجيع الإعارة وتبادل الخبرات للعاملين بالأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة للتعرف على أحدث تطورات العمل الرقابي في مختلف المجالات وكذا خبرات الدول الأخرى.

د- تبادل الوثائق والنشرات التي تصدرها الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الدول العربية وكذلك الاستفادة من الوثائق والنشرات التي تصدرها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للمحاسبة (الإنتوساي) ومجموعاتها الاقليمية ومن الندوات والمؤتمرات التي يتم تنظيمها والتي يقوم على تنظيمها هذه المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية والعربية في مجال العمل الرقابي بما يؤدي الى اكتساب خبرات جديدة ورفع الكفاءة النظرية والتطبيقية للعاملين بتلك الأجهزة.

ورغبة في ضمان فاعلية التدريب في إعداد واستكمال قوة العمل الرقابي بالأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، أوصي المؤتمر بالعمل على توفير المقومات اللاّزمة لنجاح عملية التدريب ومنها:

أ- ربط نظام الترقي وشغل الوظائف الأعلى باجتياز الدورات التدريبية اللازمة للتأهيل لهذا المستوى.

ب- وضع النظم الكفيلة بأن تكون عملية التدريب مستمرة طوال مدّة خدمة الموظف.

ج- أن يكون التدريب أثناء العمل خاضعاً لإشراف مستمر من المسؤولين حتى يمكن متابعة فاعليته والاطمئنان على جدواه.

محضر المؤتمر الأول لمجموعة العمل للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الدول العربية المنعقد في أبريل 1977 ومجموعة القرارات والتوصيات المنبثقة عنه

الأحد ٤ رجب ١٤٠٠هـ - الموافق ١٨ مايو ١٩٨٠م

بدء مؤتمر الرقابة والمحاسبة..

بحضور ممثلي ١٨ دولة عربية

أول رئاسة للمنظمة العربية

للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة

والمحاسبة (الأرابوساي) قبل نحو 46 عاماً

استضافت الرياض في عام 1980م أعمال الجمعية العمومية للمنظمة العربية (الأرابوساي)، بمشاركة ثماني عشرة دولة عربية، وحينها ترأست المملكة ممثلةً بالديوان العام للمحاسبة -ديوان المراقبة العامة آنذاك- رئاسة المنظمة حتى عام 1983م

مقالات محرّرة

إعداد الدكتورة/ سارة جميل مسعد محمد
رئيس مجموعة مراجعة بالجهاز المركزي للمحاسبات
بجمهورية مصر العربية

تقنية النانو كأحد التقنيات الحديثة لمكافحة الفساد وتعزيز العمل الرقابي: دراسة تطبيقية

الملخص:

خلال السنوات القليلة الماضية برز إلى ساحة الأعمال مصطلح جديد في عالم الابتكار التكنولوجي, وأصبح محط اهتمام العالم بشكل كبير, هذا المصطلح هو "تقنية النانو Nanotechnology", ونتج عن هذه التقنية قفزة هائلة في جميع فروع العلوم والهندسة, بالإضافة إلى تطبيقات عديدة في المجالات الطبية, والمعلوماتية, والإلكترونية, والزراعية, والحيوية, والبيئية, والعسكرية, وكذا الاقتصادية, ورغم الارتباط المباشر لتقنية النانو بالعلوم الهندسية والطب بالأساس, إلا أنها يُمكن أن تلعب دوراً غير تقليدياً في عمليات مكافحة الفساد وتدعيم العمل الرقابي في عدد من المجالات من خلال تعزيز الشفافية, وتحسين أنظمة المراقبة, وتقوية أنظمة المحاسبة.

ورغم الجوانب الإيجابية التي قد تحملها تقنية النانو من تطورات كبيرة, إلا أنها تواجه العديد من التحديات والصعوبات, من أبرزها ارتفاع تكلفة التطوير، والحاجة إلى كوادر مؤهلة وبنية تقنية متقدمة، إلى جانب تحديات حماية البيانات وخصوصيتها، فضلًا عن الجوانب الأخلاقية والقانونية المرتبطة بجمع البيانات واستخدامها، مما يستدعي وضع أطر تنظيمية تضمن الاستخدام الآمن والفعّال لهذه التقنية.

وتحاول هذه الورقة البحثية من خلال تناولها لإطاريها النظري والتطبيقي, تسليط الضوء عن دور هذه التقنية في مجال مكافحة الفساد, لما لهذا المجال من أثر وخطورة على كافة مناحي الحياة, ولتداخله في كافة المجالات والقطاعات الأخرى, فضلًا عن استعراض آليات توظيفها في دعم الشفافية، وتعزيز كفاءة الأنظمة الرقابية، والارتقاء بفاعلية الجهود الرامية إلى الوقاية من الفساد والكشف عنه .

مستنتجة في النهاية الأثر الفعال والهائل والهام لهذه التقنية في عمليات مكافحة الفساد, من خلال تعزيز الشفافية، وتحسين كفاءة الرقابة والكشف المبكر عن الممارسات غير المشروعة، بما يسهم في حماية الموارد العامة ودعم النزاهة والمساءلة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

الابتكار التكنولوجي - تقنية النانو - مكافحة الفساد.

المقدمة:

يشهد العالم الآن ثورة تكنولوجية هائلة في شتى مجالات الحياة, وقد قابل هذه الثورة تطوراً كبيراً في توسيع نطاق الفساد القائم على استخدام التقنيات التكنولوجية, حيث بات الواقع المعاش على مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية يشهد تنامياً سرطانياً لظاهرة الفساد, واتسعت مجالاته المختلفة, وشاعت صوره, ليصبح سلوكاً متسماً بطابع كلي الوجود, شمولي النطاق, محيطاً بجميع المجالات. والحقيقة أيضاً, أن التكنولوجيا الحديثة تلعب دوراً متميزاً وفعالاً في الوقاية من الفساد ومحاربته, وأصبحت حليفاً حيوياً لمكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة, حيث أن كشف جرائم الفساد يحتاج إلى وسائل تكنولوجية متطورة لإثباتها. في هذا السياق ظهرت تقنية النانو كأحد الحلول الواعدة التي يمكن أن تحدث تحولاً جذرياً في نسب انتشار الفساد وعمليات الغش والتزييف بكافة أنواعها، خاصة مع التطور المستمر في تطبيقات هذه التقنية ومع الانخفاض المتوقع في تكلفتها مستقبلا.

الأهمية:

تسلط الورقة البحثية الضوء على إمكانيات تقنية النانو في الحد من ممارسات الفساد عبر تحسين الشفافية ودقة أنظمة الرقابة, ودور تلك التقنية في الكشف عن العمليات المالية المشبوهة ومراقبة التدفقات المالية بفعالية, كذا تقدم الورقة فهماً لكيفية تسخير تلك التقنية, لتطوير أدوات وأساليب مبتكرة لمكافحة الجرائم المالية, وتأثير ذلك في نهاية الأمر على تقديم توصيات عملية لصانعي القرار لتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتقليل التكاليف المرتبطة بمكافحة الفساد.

الهدف:

تهدف الورقة البحثية إلى تقديم تحليل معمق لدور تقنية النانو كأداة مبتكرة لمكافحة الفساد وتعزيز العمل الرقابي وبناء إطار يجمع بين الأساليب النظرية والعملية لتوظيف تقنية النانو بشكل مستدام وفعال من خلال:

- تقديم فهم شامل للإطار النظري الذي يربط بين تقنية النانو ومكافحة الفساد وتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة، مع استعراض مفهوم تقنية النانو وآليات تطبيقها.
- دراسة أمثلة عملية وتطبيقات فعلية لتقنيات النانو المستخدمة في تأمين المستندات، كشف التلاعب المالي، وتتبع العمليات المشبوهة.
- قياس تأثير تطبيق تقنية النانو على تحسين الشفافية وتقليل حالات الفساد بناءً على مؤشرات محددة.

المنهجية:

تتبع هذه الورقة نهجاً مزدوجاً يجمع بين الإطار النظري والإطار التطبيقي المعتمد على إحدى لغات البرمجة, لتقديم تحليل شامل لدور تقنية النانو في مكافحة الفساد وتعزيز العمل الرقابي, وتعتمد الدراسة على مراجعة الأدبيات المتاحة وتحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بتقنية النانو مع التركيز على آليات توظيف هذه التقنية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وكشف الأنشطة غير القانونية.

أولا: الإطـار النظـري:

1- ماهية تقنية النانو:

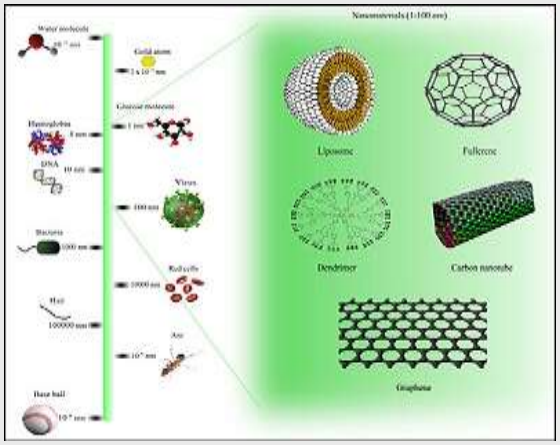

تشير تقنية النانو إلى فرع العلوم والهندسة المخصص لتصميم وإنتاج واستخدام الهياكل والأجهزة والأنظمة من خلال التعامل مع الذرات والجزيئات على مقياس النانو، أي وجود بُعد واحد أو أكثر في حدود 100 نانومتر (100 مليون من المليمتر) أو أقل، فهي تقنية تعتمد على معالجة المواد على المستوى النانوي (1 نانومتر= 1/مليار متر) لتطوير تطبيقات ذات خصائص مميزة في مختلف المجالات) [1]. وبمعنى آخر فالنانو تكنولوجي بوصفه مصطلحا يعبّر في حد ذاته عن وحدة قياس صغيرة جدا تعادل واحدا على مليون من المليمتر، أي ما يساوي واحدا على عشرة آلاف من سمك شعرة رأس الإنسان. لذا فإن تقنية النانو تختص في الأساس بمحاولة ابتكار تقنيات ومواد جديدة تقاس أبعادها بالنانومتر، وتتصف في الوقت نفسه بخصائص ومقومات فريدة لا تتوافر في المواد الطبيعية أو الصناعية الأخرى المتاحة) [2].

2- مميزات تقنية النانو وطرق تطبيقها:

تتمثل أهم سمة لتقنيات وأساليب الكشف عن المواد المقلدة والمغشوشة التي يجري تطويرها اعتمادا على جزئيات ومواد النانو، في كونها بالغة التعقيد من الناحية العلمية والتصنيعية) [3]، وهذا بالتالي يصعب كثيرا من قدرة المقلدين والمزورين على فك شفرتها وتقليدها كما هو الحال مع أساليب الكشف الحالية. كما تضفي دقة حجم جزئيات النانو وتناهيها في الصغر، وإمكانية إخفاء بالتالي مكوناتها داخل المنتج أو مع المواد المكونة له، صعوبة إضافية على محترفي تقليد المنتجات [4]. وعلى المستوى العملي، هناك عدة أساليب لتطبيق تكنولوجيا النانو في مكافحة الغش التجاري وكشف المنتجات المقلدة، مثل الأغذية والأدوية والأوراق النقدية، وتعتمد في جوهرها على دمج رقائق أو جسيمات نانوية داخل المنتج أو علامته أو عبواته، بما يتيح التحقق من أصالته عبر أجهزة قياس متخصصة تكشف وجود هذه الجسيمات [5].

وعلى هذا النحو فقد نجحت إحدى الشركات المتخصصة [6] IBM في توظيف النقاط الكمية من المواد النانوية عبر دمج جسيمات نانوية مضيئة مع حبر ملصقات التسعير، بحيث يمكن قراءتها باستخدام ماسحات ضوئية بالضوء الأزرق أو الأشعة فوق البنفسجية للتحقق من أصالة المنتج والحصول على بيانات تفصيلية عنه. كما طُوّرت تقنيات أخرى لإنتاج باركود غير مرئي باستخدام جسيمات نانوية وحبر فسفوري لا يظهر إلا تحت الليزر، بما يعزز مكافحة الغش والتزوير خاصة في الأوراق والعملات النقدية عبر دمج هذه العلامات أثناء الطباعة. وتكمن الميزة الأساسية لتقنيات النانو في قدرتها على التحكم في خصائص المواد على المستوى الذري والجزيئي، بما ينعكس على تحسين الأداء والوظائف [7].

3- آلية عمل تقنية النانو بشكل عام:

حيث أن تقنية النانو هي مجال علمي وهندسي يعمل على تصميم ومعالجة المواد على المستوى النانوي، فتظهر خصائص فريدة تختلف عن خصائص المواد نفسها على المستويات التقليدية، وتعتمد آلية العمل في النانو تكنولوجي على المبادئ التالية) [8]:

- **التحكم بالمقياس الذري والجزيئي:** يتم التلاعب بالذرات الجزيئات لتشكيل مواد جديدة أو تعديل خصائص المواد التقليدية. على سبيل المثال، يمكن تصميم مواد أكثر صلابة، أخف وزنًا، وأكثر كفاءة في التوصيل الكهربائي أو الحراري.

- **تصنيع المواد النانوية:** يُستخدم الترسيب الكيميائي أو الطباعة النانوية لإنشاء هياكل نانوية مثل الجسيمات النانوية، الأنابيب الكربونية النانوية، والأغشية الرقيقة.

- **التفاعل مع الأنظمة:** يتم دمج التقنيات النانوية مع الإلكترونيات، الأنظمة البيومترية، والذكاء الاصطناعي تقديم تطبيقات متقدمة في مختلف المجالات.

4- مجالات عمل تقنية النانو في مكافحة الفساد المالي والإداري:

من خلال الثلاثة خطوات الرئيسية المذكورة سلفاً -التلاعب الذري، تصنيع المواد، والتطبيقات العملية- يتم تطبيق هذه الآلية في مجال مكافحة الفساد على بعض المعاملات على سبيل المثال) [9]:

أ- تحسين أنظمة التحقق من الهوية:

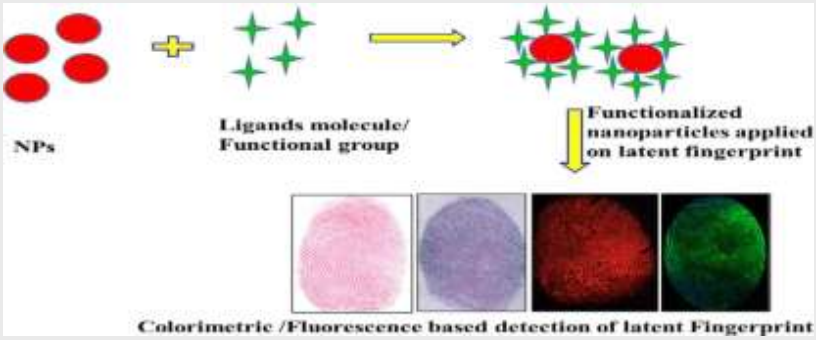

- تُستخدم مستشعرات نانوية تعمل على الكشف عن البيانات البيومترية بدقة (مثل بصمة الإصبع، بصمة الصوت، أو قزحية العين).

- هذه المستشعرات قادرة على تحليل الخصائص بدقة نانوية، مما يزيد من موثوقية التحقق.

ب- مراقبة تنفيذ المشاريع الحكومية:

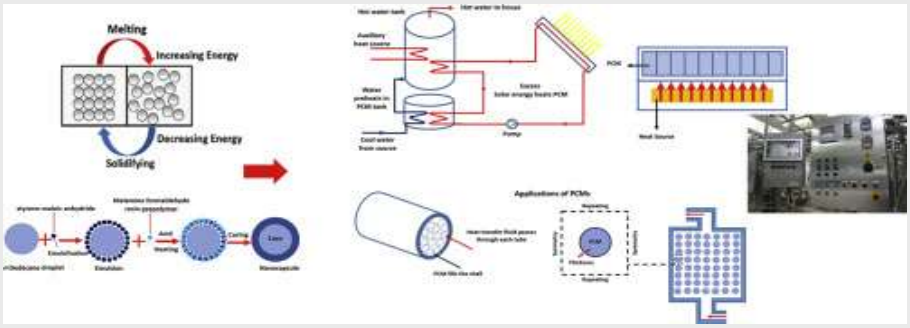

- تم تضمين أجهزة استشعار نانوية في مواد البناء أو المنتجات الموردة لمراقبة جودتها.

- هذه الأجهزة قادرة على إرسال تقارير فورية عن التلاعب أو التزوير في المواد المستخدمة.

ج- تحليل المعاملات المالية:

- يتم دمج مستشعرات نانوية متصلة بأنظمة الذكاء الاصطناعي لتحليل حركة الأموال.

-تستطيع هذه الأنظمة اكتشاف الأنماط غير الطبيعية التي قد تشير إلى غسل الأموال، مثل التحويلات المتكررة بأحجام صغيرة أو التحويلات إلى حسابات مشبوهة.

ولتقنية النانو تطبيقات واسعة في مجالات مختلفة تشمل: الصناعة والمواد, الطب والصحة, البيئة والطاقة, والهندسة والإلكترونيات, الزراعة والغذاء. وعن مجالات عمل تقنية النانو في عمليات مكافحة الفساد المالي والإداري, فتظهر في عدد من المجالات يمكن عرضها في الجدول التالي [10] :

مجال العمل		الكيفية
تحسين الشفافية في المعاملات		• استخدام تقنيات النانو لتطوير أنظمة دفع إلكترونية متقدمة تعتمد على عملات مشفرة أو بطاقات ذكية غير قابلة للتلاعب. • تطوير وثائق ومستندات رسمية مقاومة للتزوير باستخدام تقنيات نانو لتضمين رموز مشفرة غير قابلة للاستنساخ.
تعزيز أنظمة المراقبة		• تصنيع أجهزة استشعار نانوية دقيقة لرصد وتحليل البيانات في الوقت الفعلي. يمكن استخدامها للكشف عن التلاعب في العمليات المالية أو الإدارية.
تطوير مواد ذكية مقاومة للفساد		• استخدام مواد نانوية لتطوير أجهزة إلكترونية آمنة تمنع اختراق الأنظمة وسرقة البيانات الحساسة. • تحسين متانة وسلامة البنية التحتية لمنع الفساد في قطاع الإنشاءات، من خلال كشف الغش في استخدام المواد.
مكافحة التلاعب في السجلات الرقمية		• اسخدام تقنيات النانو في تطوير تقنيات "البلوك تشين" يُمكن أن يساعد في ضمان دقة سجلات البيانات الحكومية ومحاسبة المسئولين عن الفساد.
الكشف عن الفساد البيئي		• تطوير تقنيات نانوية لرصد تلوث البيئة بشكل دقيق، مما يساعد في الكشف عن انتهاكات الشركات المسؤولة عن التلوث.
تعزيز الأمن السيبراني	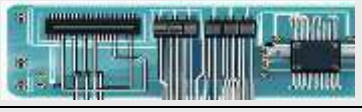	• تقنيات النانو تكنولوجي يمكنها توفير أنظمة تشفير متطورة جدًا تجعل التلاعب بالبيانات أو اختراق الأنظمة أمرًا شبه مستحيل.

مراقبة العمليات الإنتاجية		• استخدام أجهزة استشعار نانوية في خطوط الإنتاج لضمان مطابقة المنتجات للمواصفات القياسية، ما يقلل فرص الفساد في الصناعات المختلفة.
زيادة الكفاءة في توزيع الموارد	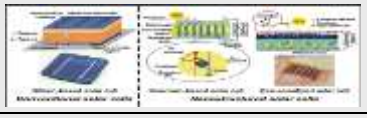	• تصميم شبكات ذكية تعتمد على تقنيات النانو لإدارة وتوزيع الموارد مثل الطاقة والمياه، مما يقلل من الهدر والسرقة.
مكافحة التزوير والتزييف		• تُمكن تقنية النانو من تصنيع مواد لا يمكن تزويرها، مثل الحبر النانوي المستخدم في الوثائق الرسمية أو العملات الورقية.
التحقق من الجودة والمطابقة		• تُساعد تقنية النانو في إجراء تحليلات دقيقة للمنتجات والعمليات، جودة المواد المستخدمة للتأكد من مطابقتها للمعايير.
التوثيق الرقمي		• تُستخدم تقنيات النانو لتأمين العملات الرقمية وإنشاء نظام دفع إلكتروني أكثر شفافية وأمانًا.

5- إحصائيات ومؤشرات حول دور تقنية النانو في مكافحة الفساد:

هناك إحصائيات متنوعة تتناول دور تقنية النانو في عمليات مكافحة الفساد سواء على المستوى الدولي أو القطاعي على النحو التالي:

أ- إحصائيات حول الفساد في بعض الدول:

وفقًا للتقرير العالمي للفساد (International Corruption Perceptions Index Transparency) [11]، وكذا تقرير منظمة الشفافية الدولية عام 2023 [12] فهناك علاقة مباشرة بين تقنيات الشفافة (مثل النانو) وبين انخفاض مستويات الفساد, على سبيل المثال:

•في الدول التي تستخدم تكنولوجيا النانو بشكل موسع في الرقابة (مثل الإمارات العربية المتحدة), كان هناك انخفاض بنسبة 15% في حالات الفساد المرتبطة بالعقود الحكومية.

•الهند، مع استخدام تقنيات النانو في مكافحة الفساد في الوثائق الحكومية، شهدت زيادة بنسبة 20% في معدل الثقة في المعاملات الرقمية من قبل المواطنين بين 2015 و2020.

ب- النسبة المئوية للمشاريع الحكومية المحمية من التلاعب:

•82% من المشروعات الكبرى في الإمارات, مثل مشروعات البنية التحتية, تمت مراقبتها باستخدام تقنيات النانو، مما أسهم في تقليل تلاعب الموردين.

•67% من المساعدات الإنسانية الموزعة في مناطق النزاع مثل سوريا تم تتبعها باستخدام تقنيات النانو لضمان وصولها إلى المستحقين.

ج- معدلات الفساد في الشركات الكبرى:

• 42% من الشركات التي تبنت تقنيات النانو لرصد المعاملات المالية والموارد في إيطاليا أظهرت تقليصًا بنسبة 30% في التلاعبات المالية والفساد الداخلي.

• 47% من الشركات الكبرى التي استخدمت تقنيات النانو في أفريقيا شهدت تحسنًا بنسبة 18% في الشفافية والامتثال في السنوات الأولى من تطبيق النظام.

د- تحسين الشفافية في القطاع المالي:

•74% من البنوك في الصين التي بدأت باستخدام تقنيات النانو للتحقق من صحة المعاملات المالية عبر الشهادات الرقمية شهدت انخفاضًا بنسبة 25% في حالات الاحتيال المالي على مدار العام الأول من التنفيذ.

هـ - الحماية من التلاعب في البيانات الحكومية:

• 58% من التقارير المالية في البرازيل التي تم حمايتها باستخدام تقنيات النانو في الرقابة على البيانات أظهرت أن هناك زيادة بنسبة 22% في الشفافية المالية بين 2017 و2020.

و- التوقعات المستقبلية:

•من المتوقع أن تؤدي الاستثمارات المستقبلية في النانو تكنولوجيا إلى زيادة بنسبة 40% في فعالية الأنظمة التي تحارب الفساد بحلول عام 2030، بناءً على التحليلات الحالية للتكنولوجيا المستخدمة في الشفافية والمراقبة.

6.بعض التجارب الدولية الناجحة:

هناك عدد من التجارب الدولية الناجحة لدول مختلفة والتي تناولت كيفية توظيف تقنية النانو في مجال مكافحة الفساد وإكتشاف عمليات الغش والتلاعب تم توضيحها بالجدول التالي) [11]:

جدول رقم (2) يوضح بعض التجارب الدولية الناجحة لتوظيف تقنية النانو في مجال مكافحة الفساد

الدولة	المجال	التجربة
الهند	التحقق من صحة الوثائق (المستندات الرقمية)	اعتمدت بعض الوكالات الحكومية على تقنيات نانوية متقدمة لتأمين وتوثيق المستندات الرقمية، بما يحدّ من التزوير في المعاملات الحكومية. ويبرز برنامج "Digital India" مثالًا لذلك، حيث تم توظيف علامات أمان نانوية غير مرئية داخل الوثائق الرقمية، مما يعزز صعوبة التلاعب بها.
البرازيل	تتبع الأموال الحكومية	تم توظيف تكنولوجيا النانو لتعزيز الرقابة على الأموال العامة في مشروعات البنية التحتية، من خلال تطوير أجهزة استشعار نانوية قادرة على تتبع الإنفاق الحكومي والموارد في الوقت الفعلي، بما يضمن كفاءة التوزيع وفق الخطط المحددة.
الاتحاد الاوروبي	مراقبة المواد الغذائية	تم توظيف تقنيات النانو في رقابة سلاسل الإمداد الغذائي لضمان وصول المنتجات إلى السوق بصورة آمنة ووفق المعايير الصحية، من خلال تتبع دقيق لجودة المواد وأسعارها.
الأمم المتحدة	التحقق من صحة تبرعات المساعدات الإنسانية	في إطار جهود الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في توزيع المساعدات الإنسانية، تم توظيف تكنولوجيا النانو عبر أجهزة استشعار مدمجة في المواد الغذائية والأدوية لتتبع عمليات التوزيع، بما يضمن وصول المساعدات إلى مستحقيها ويحدّ من الاستيلاء عليها أو التلاعب بمستندات التسليم.
الصين	مراقبة المعاملات المالية	تم تطوير نظام مدفوعات قائم على تقنيات النانو يدمج آليات متقدمة للتحقق من صحة المعاملات المالية ومنع التلاعب، مما يسهم في تعزيز الشفافية، لا سيما في التعاملات الحكومية.
إيطاليا	تطوير أنظمة الرقابة الداخلية	تم توظيف تقنيات النانو في تطوير أنظمة رقابة داخلية بالشركات لضمان الاستخدام السليم للأموال، من خلال أدوات تحليل نانوية لتتبع تدفقات النقد وتعزيز الشفافية المصرفية.
الامارات العربية المتحدة	مراقبة سلسلة التوريد في قطاع البناء بالمشاريع الحكومية	تم استخدام أجهزة استشعار نانوية لمتابعة تنفيذ المشروعات الحكومية وضمان التزام المقاولين بالمواصفات الفنية، عبر دمجها في مواد البناء لرصد جودة الاستخدام وتوقيته.

جمهورية مصر العربية	التوثيق الرقمي للمتلكات	تم تطبيق تقنيات النانو في تسجيل الممتلكات العقارية عبر استخدام علامات نانوية، بما يعزز الشفافية ويحدّ من الفساد في النظام العقاري.

ثانيا: الإطار التطبيقي: "دراسة تطبيقية" لإستخدام تقنية النانو لتوثيق ومراقبة مستندات المناقصات الحكومية:

اعتمدت الدراسة على إجراء دراسة تطبيقية قامت بها الباحثة لتقييم أثر استخدام تقنية النانو في توثيق ومراقبة مستندات المناقصات الحكومية، حيث جرى تحليل البيانات باستخدام كود برمجي بلغة Python, واستند التحليل إلى عشرة مؤشرات رئيسية للمقارنة بين الأداء قبل تطبيق تقنية النانوتكنولوجي وبعدها في مجال مكافحة الفساد على النحو التالي:

1- المعطيات الأساسية:

الهدف	تقليل عمليات التزوير والتلاعب في مستندات المناقصات الحكومية.			
مجتمع الدراسة	قبل تطبيق تقنية النانو		بعد تطبيق تقنية النانو	
	المؤسسات المشمولة	100 مؤسسة	المؤسسات المشمولة	100 مؤسسة
	المعاملات التي خضعت للتحليل (تشمل مناقصات، عقود، وعمليات مالية)	25,000 معاملة	المعاملات التي خضعت للتحليل	25,000 معاملة
	عدد المستندات المؤمنة	0	عدد المستندات المؤمنة	500
تجميع البيانات	تم جمع البيانات قبل استخدام تقنية النانو. تم جمع البيانات بعد استخدام تقنية النانو.			
آلية إدخال تقنية النانو تكنولوجي	تم تطبيق تقنية النانو من خلال: • إدخال علامات نانوية في المستندات الرسمية. • استخدام أجهزة استشعار نانوية للكشف عن التزوير فورياً.			
المؤشرات المستخدمة للتحليل	1. عدد حالات التزوير المكتشفة. 2. الوقت المستغرق للتحقق من المستندات. 3. التكلفة الإجمالية للتحقق من التزوير. 4. عدد المناقصات المتضررة من الفساد. 5. عدد التحقيقات المفتوحة بسبب الشكوك. 6. عدد الأطراف المتعاونة في المناقصات. 7. مستوى الثقة العام بالنظام الإداري (مقياس 1-10). 8. متوسط الوقت اللازم لإنهاء المناقصة بالكامل. 9. عدد حالات التهرب من المراجعة بعد تطبيق النظام. 10. عدد المستندات المؤمنة ضد التزوير.			
أداة التحليل	تم تحليل النتائج بالاعتماد على كود برمجي باستخدام لغة البرمجة Python.			

2- نتائج التحليل:

تم تحليل البيانات عبر 10 مؤشرات رئيسية لمقارنة الأداء قبل وبعد استخدام تقنية النانو تكنولوجي في مكافحة الفساد. وأظهرت النتئج تأثيرًا كبيرًا وإيجابيًا لتطبيق التقنية، ويمكن توضيحها كما يلي:

المؤشر	قبل استخدام النانوتكنولوجي	بعد استخدام النانوتكنولوجي	نسبة التحسن
عدد حالات التزوير المكتشفة	150	10	%93
الوقت المستغرق للتحقق (أيام)	20	3	%85
التكلفة الإجمالية (بالدولار)	50,000	5,000	%90
عدد المناقصات المتضررة	100	8	%92
عدد التحقيقات المفتوحة	80	5	%94
عدد الأطراف المتعاونة	60	85	%42
مستوى الثقة العام (1-10)	4	9	%125
متوسط الوقت لإنهاء المناقصة (أيام)	60	30	%50
عدد حالات التهرب من المراجعة	20	1	%95
عدد المستندات المؤمنة ضد التزوير	0	500	%100

عدد حالات التزوير المكتشفة

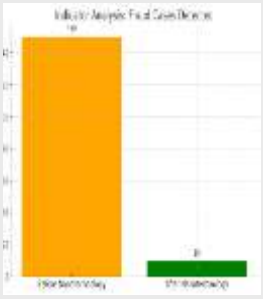

الوقت المستغرق للتحقق

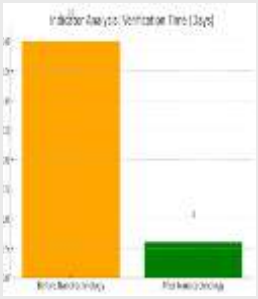

التكلفة الإجمالية (بالدولار)

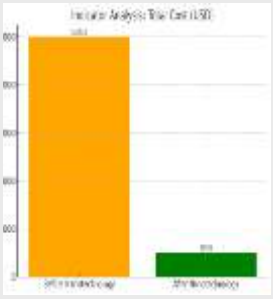

عدد المناقصات المتضررة

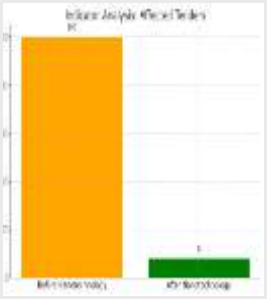

عدد التحقيقات المفتوحة

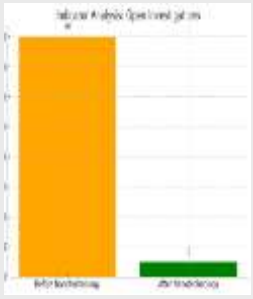

عدد الأطراف المتعاونة

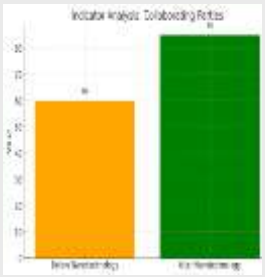

مستوى الثقة العام (1-10)

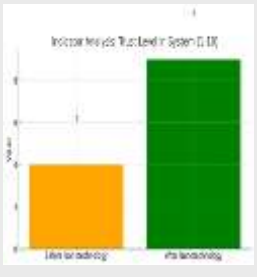

متوسط الوقت لإنهاء المناقصة

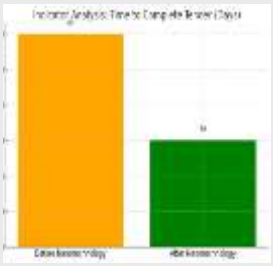

عدد حالات التهرب من المراجعة

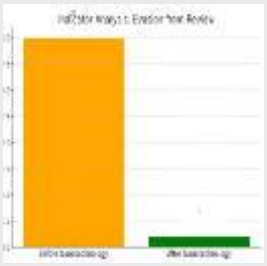

عدد المستندات المؤمنة

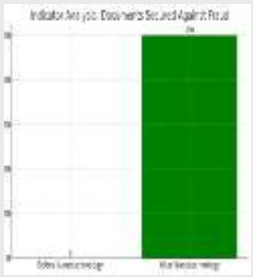

النتـائــج:

أ- نتائج الدراسة النظرية:

• توضح تقنية النانو إمكانياتها كأداة مبتكرة لتعزيز النزاهة والشفافية في المجالات الإدارية والمالية, فضلا عن إمكانية دمجها مع أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحليل الأنماط المالية المشبوهة بسرعة ودقة.

• هناك تأثيراً كبيراً لتقنية النانو في تحسين مؤشرات مكافحة الفساد وتدعيم العمل الرقابي، مما يبرز دورها في تعزيز النزاهة والشفافية.

• توفر تقنيات النانو أجهزة استشعار دقيقة قادرة على كشف الأنشطة المشبوهة والعمليات غير القانونية في مراحلها الأولية.

• تساهم النانوتكنولوجي في الوقاية من الجرائم المالية عبر تطوير أنظمة تشفير محكمة لحماية البيانات ومنع التلاعب في التعاملات الإلكترونية.

• على الرغم من النجاح، إلا أن هناك الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في البنية التحتية والتدريب على استخدام تقنيات النانو لتحقيق أفضل النتائج.

• تطبيق النانو لا يقتصر على الحد من الجرائم الاقتصادية فحسب، بل يساهم أيضًا في بناء نظام مؤسسي أكثر كفاءة وأمانًا.

ب- نتائج الدراسة التطبيقية:

• انخفضت حالات التزوير بنسبة 93%، مما يدل على فعالية تقنية النانو في تأمين المستندات ومنع التلاعب, كما انخفضت المناقصات المتضررة بنسبة 92%، مما يشير إلى تحسن النزاهة في العقود والمشتريات.

• تقنية النانو ساهمت في تسريع عمليات التحقق بنسبة 85% من خلال تحسين أنظمة التعرف والتحقق الرقمي.

• انخفاض التكلفة بنسبة 90% يُظهر كفاءة تقنية النانو في تقليل الهدر المالي وتحسين العمليات, وانخفاض مدة إتمام المناقصات بنسبة 50% يُظهر كفاءة عمليات التقييم والتنفيذ.

• انخفاض عدد التحقيقات بنسبة 94% يُعزى إلى تقليل الأنشطة الفاسدة بفضل تقنيات الكشف الدقيقة.

• ارتفاع التعاون بنسبة 42% يعكس زيادة الثقة والشفافية في النظام, وتحسن مستوى الثقة بالنظام بشكل كبير بنسبة 125% بفضل تحسين الشفافية وتقليل المخاطر.

• يُظهر إدخال تقنيات النانو في تأمين الوثائق تطورًا ملحوظًا في حماية المستندات الرسمية, وانخفاض بنسبة 95% في التهرب من المراجعات يُشير إلى زيادة دقة أنظمة التدقيق.

التحديات والصعوبات المستقبلية:

على الرغم من الآفاق والإمكانيات الكبيرة المأمولة من تقنية النانو وجزيئاتها في مكافحة الفساد وكشف أعمال التقليد والتزوير، فإن هناك في المقابل تحديات وصعوبات عديدة لا تزال تقف عائقا أمام العمل بهذه التقنية لعل أهمها:

• التكلفة العالية لتطوير وتطبيق تقنيات النانوتكنولوجي, إلا أنه هناك تفاؤل كبير بانخفاض هذه التكلفة تدريجيا خاصة مع التطوير المستمر الحادث ومع ظهور أجيال جديدة من شفرات النانو والأساليب الأخرى الجديدة المعتمدة على مواد النانو.

• التعقيد التقني والحاجة إلى كوادر مؤهلة ومدربة لاستخدام التكنولوجي, مما قد يُعقّد تطبيقها في الدول النامية.

• ضمان الخصوصية والأمان في استخدام البيانات.

• القضايا الأخلاقية والقانونية المرتبطة بجمع البيانات وحمايتها.

الخـلاصة:

في ختام هذه الورقة البحثية، يتضح أنه على الرغم من أن استخدام النانو تكنولوجي في مكافحة الفساد ما يزال في مراحل تطور أولية, إلا أنها تقدم إمكانيات هائلة كأداة مبتكرة لمكافحة الفساد وتدعيم العمل الرقابي من خلال تكامل تقنيات النانو مع الحلول التكنولوجية الأخرى مثل الذكاء الاصطناعي و"البلوك تشين".

وعلى المستوى النظري، تبرز النانو تكنولوجي كوسيلة لتعزيز الشفافية، تحسين الأمان، وزيادة كفاءة الأنظمة الإدارية والمالية. أما على المستوى التطبيقي، فقد أثبتت النتائج العملية فعاليتها في تقليل التزوير، تعزيز الشفافية في العقود الحكومية، وتطوير نظم تتبع المعاملات المالية المشبوهة. ورغم وجود تحديات تتعلق بالتكلفة والبنية التحتية، فإن الاستفادة من هذه التقنية على نطاق أوسع يمكن أن يسهم في بناء نظم اقتصادية أكثر نزاهة وكفاءة .

لذا، توصي الورقة بمزيد من الاستثمار في تقنية النانو بما يفتح آفاقًا جديدة نحو بناء نظم مالية وإدارية أكثر نزاهة, مع تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية، وتطوير البنية التحتية التقنية، وتأهيل الكوادر البشرية بما يضمن تعظيم الاستفادة من هذه التقنية في دعم الشفافية والحد من الفساد.

ومستقبلًا، يُتوقع أن تصبح هذه التقنيات جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات مكافحة الفساد, لما توفره من إمكانات متقدمة في دعم الشفافية، وتعزيز كفاءة الأنظمة الرقابية.، وترسيخ مبادئ النزاهة والمساءلة, بما يسهم في بناء منظومة رقابية أكثر فاعلية واستدامة وقدرةً على الحد من ممارسات الفساد, ودعم تحقيق الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة.

المراجع:

1- Khatoon. Umme Thayyiba, Velidandi. Aditya, "An Overview on the Role of Government Initiatives in Nanotechnology Innovation for Sustainable Economic Development and Research Progress". Sustainability, 2025, 17(3), 1250.

2- Elzein, B., "Nano Revolution, Tiny Tech, Big Impact: How Nanotechnology Is Driving SDGs Progress". Heliyon, 2024, 10, e31393 .

3- Yadav, V.K.; Malik, P.; Khan, A.H.; Pandit, P.R.; Hasan, M.A.; Cabral-Pinto, M.M.S.; Islam, S.;Suriyaprabha, R.; Yadav, K.K.;Dinis, P.A., "Recent Advances on Properties and Utility of Nanomaterials Generated from Industrial and Biological Activities", Crystals, 2021, 11, 634 .

4- Huang, Y.; Guo, X.; Wu, Y.; Chen, X.; Feng, L.; Xie, N.; Shen, G., "Nanotechnology's Frontier in Combatting Infectious and Inflammatory Diseases: Prevention and Treatment", Signal Transduct, Target, Ther, 2024, 9, 22 .

5- Malik, S.; Muhammad, K.; Waheed, Y., "Nanotechnology: A Revolution in Modern Industry", Molecules, 2023, 28, 661 .

6- IBM and MIT to Pursue Joint Research in Artificial Intelligence, Establish New MIT-IBM Watson AI Lab |MIT News Massachusetts Institute of Technology .

7- Vaverková, M.D.; Polak, J.; Kurcjusz, M.; Jena, M.K.; Murali, A.P.; Nair, S.S.; Aktaş, H.; Hadinata, M.E.; Ghezelayagh, P.; Andik, S.D.S., "Enhancing Sustainable Development Through Interdisciplinary Collaboration: Insights from Diverse Fields", Sustain, Dev, 2024. Early View.

8- Jia, Y.; Han, J.; Lichtfouse, E., "Fluoropolymers and Nanomaterials, the Invisible Hazards of Cell Phone and Computer Touchscreens", Environ, Chem, Lett, 2024, 5.

9- Sasikumar, T., et al., "Nanomaterials for active and intelligent food packaging: Applications and future perspectives", Food Chemistry, 2026. https://doi.org/10.1016/j.foodchem.

- Ostaev, G.; Zlobina, O.; Gogolev, I.; Kislickiy, P., "Financial Management: Planning, Design and Management", Russ. J., Manag, 2023, 11, 200.

- Eftekhari, K.; Parakhonskiy, B.V.; Grigoriev, D.; Skirtach, A.G., "Advances in Nanoarchitectonics: A Review of "Static" and "Dynamic" Particle Assembly Methods", Materials, 2024, 17, 1051.

10- Al-Khatib, A., "Nanotechnology applications in modern governance", Journal of Governance and Innovation, 2021, 15(3), 45-59.

- Altammar, K.A., "A Review on Nanoparticles: Characteristics, Synthesis, Applications, and Challenges", Front, Microbiol, 2023, 14, 1155622.

- Ashraf, M.; Ahmad, M.S.; Inomata, Y.; Ullah, N.; Tahir, M.N.; Kida, T., "Transition Metal Nanoparticles as Nanocatalysts for Suzuki, Heck and Sonogashira Cross-Coupling Reactions", Coord, Chem, Rev, 2023, 476, 214928.

-Biscaia-Caleiras, M.; Fonseca, N.A.; Lourenço, A.S.; Moreira, J.N.; Simões, S., "Rational Formulation and Industrial Manufacturing of Lipid-Based Complex Injectables: Landmarks and Trends", J. Control, Release 2024, 373, 617–639.

11- المنتدى الاقتصادي العالمي, التكنولوجيا والنزاهة: كيف تعيد النانو تشكيل مكافحة الفساد 2023.

- البنك الدولي, دور التكنولوجيا في تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد 2022.

12- OECD. Using nanotechnology for transparency and anti-corruption in public administration. 2023.

-Transparency International. Technology against corruption: Opportunities and challenges, 2023.

13- Smith, J., Taylor, P., "Advances in nanotechnology for anti-corruption", International Journal of Technology, 2020, 12(4), 289-301.

- Srivastav, A.K.; Das, P.; Srivastava, A.K., "Future Trends, Innovations, and Global Collaboration. In Biotech and IoT", Apress: Berkeley, CA, USA, 2024, 309–398. ISBN 979-8-8688-0527-1.

- Tawiah, B.; Ofori, E.A.; George, S.C., "Nanotechnology in Societal Development" Springer, Singapore, 2024,. 1–64. ISBN 978-981-97-6184-5.

- Kavitha, P., Ramanathan, M., "Applications of nanotechnology in digital currency and fraud detection", Digital Finance Review, 2020, 3(1), 25-40.

- Wang, C.; Zhang, J.; Wu, Z., "The Application of Nanomaterials in Energy Materials", Highlights Sci, Eng. Technol, 2023, 58, 188–193.

إعداد الأستاذة/ تغريد الياس علم
مديرة العلاقات العامة والتدريب والتأهيل
الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية

الهوية الرقمية كأداة لتعزيز الشفافية والرقابة المالية في القطاع العام
تعزيز دور الأجهزة العليا في هذا المجال

أولا: مقدمة:

في ظل التحوّل السريع نحو مجتمعات رقمية تعددت فيها استخدامات البيانات والمعلومات عبر الإنترنت وبرزت الهوية الرقمية كأحد الركائز الأساسية، أصبحت الهوية الرقمية عنصراً جوهرياً في بنية أنظمة الحكم والخدمات العامة، لا سيما في مجالات تقديم الخدمات الإلكترونية والتجارة الرقمية والتحول الرقمي للإدارة الحكومية، وامتداداً لهذا التحوّل أصبح من اللازم إعادة النظر في أدوار ومسؤوليات الأجهزة العليا للرقابة، كجهات مستقلة مكلفة بمراقبة صحة الأداء المالي والإداري ومدى التزام المؤسسات العامة بمعايير الحوكمة والشفافية، حيث لم تعد تقتصر على مراجعة السجلات المالية والوثائق الورقية، بل تشمل مراقبة الأنظمة الرقمية التي ترتكز على الهوية الرقمية، وتقدير مدى امتثالها لمبادئ الحوكمة والشفافية وحماية البيانات [1].

يشكّل هذا الاندماج بين الهوية الرقمية والرقابة فرصة كبيرة لتعزيز الشفافية ومنع التزوير ورفع كفاءة الرقابة على المعاملات الحكومية، كما يفرض تحديات كبيرة تتعلق بحماية البيانات والخصوصية والمخاطر المرتبطة بانتحال الهوية أو التلاعب في الأنظمة الرقمية [2]، ومن هنا يكتسب موضوع المقال في علاقة الهوية الرقمية بالأجهزة العليا للرقابة أهمية مزدوجة: فهو من جهة يُسلّط الضوء على الأدوار المحتملة لهذه الأجهزة كضامنة لسلامة الأنظمة الرقمية، ومن جهة أخرى يُظهر كيف يمكنها استغلال ذات التقنيات لتحسين جودة الرقابة ورفع مستوى الحماية للبيانات العامة والخاصة في القطاع العام [3].

1- Arab Digital Economy Organization, 2025- Thomson Reuters Legal Solutions, 2025.
2-(BeyondTrust, 2024 - Micro blink, 2025
3- Arab Digital Economy Organization, 2025 - Oracle Middle East, 2024

ثانيا: الهوية الرقمية/ مفهومها وأنواعها:

في عالم يتزايد فيه الاعتماد على الفضاء الرقمي في المعاملات الشخصية والمهنية، أصبحت الهوية الرقمية إطاراً أساسياً لتعريف الفرد أو المؤسسة في البيئة الإلكترونية، وإثبات هويته عند تفاعلها مع الأنظمة والخدمات الرقمية [4]، ولا تقتصر هذه الهوية على مجرد اسم مستخدم أو كلمة مرور بل تشمل مجموعة من البيانات الثابتة والسلوكية التي تُستخدم لتكوين "صورة رقمية" موثوقة للفرد أو الكيان، ويمكن التحقق منها إلكترونياً عبر تقنيات معيّنة[5].

تتناول الفقرات التالية تعريف الهوية الرقمية وخصائصها الأساسية بالإضافة الى فوائدها، والتمييز بينها وبين الهوية التقليدية، إضافة إلى استعراض أنواع الهوية الرقمية الرئيسية وكيفية ارتباط كل نوع منها بسياق استخدام معيّن.

تعريف الهوية الرقمية وخصائصها الأساسية:

الهوية الرقمية هي المجموعة من البيانات والمعلومات التي تمثل الفرد أو المؤسسة أو الجهاز في الفضاء الرقمي، وتُستخدم لتعريفه والتحقق منه في التعاملات الإلكترونية المختلفة، مثل الدخول إلى الخدمات الحكومية أو إجراء المعاملات المالية أو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي[6].

وتتميز الهوية الرقمية ببعض الخصائص الأساسية منها: قابليتها للتحقق الإلكتروني، وربطها بنظام هوية موثوق مثل الهوية الوطنية الرقمية أو الشهادات الرقمية)، واستمراريتها عبر الزمن، وقدرتها على التفاعل مع أنظمة متعددة دون الحاجة إلى تكرار الهوية في كل عملية [7].

فوائد الهوية الرقمية:

الهوية الرقمية تستخدم اليوم كوسيلة رئيسية في عمليات المصادقة التي تقوم بها البوابات الحكومية لتمكين الوصول والاستفادة من الخدمات العامة أو توقيع العقود والمستندات بطريقة مُلزمة قانوناً، وقد أوجدت هذه الأنظمة مجموعة متنوعة من المزايا التي يمكن أن يجنيها الأفراد والشركات والحكومة، من حيث تسهيل وتبسيط الإجراءات والمعاملات الرقمية ودعم منصات التجارة الإلكترونية وتحسين مستويات الأمن في المعاملات عبر الإنترنت، كما وتتيح أنظمة الهوية الرقمية الدخول الأحادي [8]، والذي يُمكن معه توفير تجربة سلسة من خلال السماح للمستخدم التسجيل بالدخول بمعرّف واحد للوصول إلى النظام أو الأنظمة المتصلة بدلا من الاضطرار إلى تسجيل الدخول عدة مرات باستخدام بيانات مختلفة، ويمكن أن تعمل أنظمة الهوية الرقمية أيضاً في تمكين العديد من خدمات القطاع الخاص خاصة المصارف والبنوك، وتسهّل على المواطنين والمؤسسات إتمام عمليات الدفع وتبادل المستندات إلكترونياً .

وفي السياق نفسه يمكن أن يسهل استخدام الهوية الرقمية أيضاً العديد من أنواع خدمات الحكومة الرقمية، إذ يمكن للحكومة تبسيط العديد من الخدمات، مثل تقديم مزايا حكومية تعتمد على معرفة هوية الفرد، كما يمكن تقديم خدمات مبتكرة أفضل مثل التصويت الرقمي عبر الإنترنت التي تتطلب المصادقة عن بُعد.

4- Oracle Middle East, 2024

5- BeyondTrust, 2024.

6- Thomson Reuters Legal Solutions, 2025

7- IBM, 2025

8- Single-Sign On

كما يستطيع المواطنون استكمال وتوقيع استمارات ونماذج الحكومة الكترونياً من أي مكان عبر الاتصال بالإنترنت وهو ما يغني عن الرحلات المُضيِّعة للوقت ذهاباً إلى المكاتب الحكومية لإتمام وتخليص معاملاتهم [9].

وبالمثل يمكن للشركات أيضاً التواصل الآمن مع الحكومة عبر الإنترنت فيما يتعلق بأنشطة مثل دفع الضرائب أو طلب التصاريح، كما أن استخدام التواصل الرقمي الآمن يغني عن الحاجة إلى نسخ البيانات من النماذج الورقية ممّا يساعد على تقليل الأخطاء وكذلك وقت المعالجة، وعلى هذا بإمكان الحكومة الرقمية جني فوائد جمَّة نتيجة رفع الكفاءة.

الفرق بين الهوية الرقمية والهوية التقليدية:

تختلف الهوية الرقمية عن الهوية التقليدية في أن الأخيرة تعتمد أساساً على الوثائق الورقية والمعاملات الحضورية مثل: الهوية الورقية، البطاقة الشخصية، أو ختم التوقيع، في حين تعتمد الهوية الرقمية على البيانات الإلكترونية والتقنيات الرقمية مثل التوقيع الإلكتروني، أو المصادقة متعددة العوامل، أو الشهادات الرقمية [10]، كما أن الهوية الرقمية أسرع في التحقق وأسهل في إعادة استخدامها عبر منصات متعددة لكنها في المقابل أكثر عرضة للاختراق أو الانتحال إذا لم تُحمَّ بحماية قوية وضوابط أمنية فعّالة [11].

أنواع الهوية الرقمية:

تنقسم الهوية الرقمية عملياً إلى عدة أنواع رئيسة، تختلف باختلاف الغرض والجهة المصدرة لها:

- الهوية الرقمية الحكومية: التي تصدرها الدول وتُستخدم في التوثيق الرسمي والخدمات الحكومية والمعاملات المالية والضريبية.
- الهوية الرقمية التجارية: التي تُنشأ بين المستخدم والشركات مثل حسابات المستخدم في البنوك أو المواقع الإلكترونية.
- الهوية الرقمية الاجتماعية: المتصلة بحسابات وسائل التواصل الاجتماعي .
- الهوية الرقمية المؤسسية: التي تُستخدم داخل المنظمة لمصادقة الموظفين والوصول إلى الأنظمة الداخلية[12].

ثالثاً: الهوية الرقمية في سياق الخدمات الحكومية:

في إطار التحوّل الرقمي الذي تشهده إدارة الدولة، أصبحت الهوية الرقمية العنصر الأساسي الذي يربط المواطن بالأنظمة الحكومية الإلكترونية، ويُمكّن من تقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر شفافية وأقل حاجة للحضور [13]. إذ تعتمد الخدمات الحكومية الحديثة على الهوية الرقمية لتأكيد هوية مقدّم الطلب وتسجيل المعاملات آلياً وتسهيل عمليات الدفع والتحصيل عن طريق القنوات الرقمية، ما يرفع من كفاءة الأداء الحكومي ويُقلّل من فرص التلاعب والفساد[14].

9- Oracle 2024.

10- Arab Digital Economy Organization,2025.

11- Thomson Reuters Legal Solutions, 2025.

12- IBM, 2025.

13- Arab Digital Economy Organization, 2025

14- Thomson Reuters Legal Solutions, 2025

المعضلات الأخلاقية في استخدام الخوارزميات الرقابية:

توظيف الهوية الرقمية في تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً: تُعدّ الهوية الرقمية أداة محورية في منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية، حيث تتيح تمكين المواطنين والمؤسسات من إنجاز المعاملات بدون حاجة للتواجد الجسدي، مثل التقديم على التراخيص ودفع الرسوم أو استصدار الوثائق [15]، من خلال ربط الهوية الرقمية بمنصات الخدمات الحكومية يُمكن تأكيد هوية المتعامل رقمياً وتقليل فرص التزوير وتسريع الإجراءات بالإضافة إلى رفع مستوى كفاءة الأداء المؤسسي [16].

الهوية الرقمية الوطنية وأدوارها في التأهيل الرقمي للمواطن:

يُطلَق مصطلح "الهوية الرقمية الوطنية" على النموذج الذي توفره الدولة لضمان وجود هوية إلكترونية موثوقة لكل مواطن ترتبط بالسجل المدني والبيانات الرسمية [17]، تلعب هذه الهوية دوراً أساسياً في التأهيل الرقمي للمواطن كما تُسهّل الوصول إلى الخدمات الإلكترونية وتُعزز المشاركة في الاقتصاد الرقمي، وتساعد في بناء ثقافة رقمية واعية لدى الأفراد حول استخدام البيانات والهوية بمسؤولية [18].

رابعا: المخاطر المرتبطة بالهوية الرقمية:

مع انتشار الاعتماد على الهوية الرقمية في المعاملات الحكومية والمالية والاجتماعية، برزت مخاطر وتحديات جديدة تتعلّق بالخصوصية والأمن السيبراني، والتنظيم القانوني للهوية في الفضاء الرقمي، فرغم ما توفّره الهوية الرقمية من سرعة وسهولة في إنجاز المعاملات، إلا أن هذا الاعتماد يفتح الباب أمام انتهاكات محتملة للبيانات الشخصية وانتحال الهوية وارتكاب جرائم الإنترنت إذا لم تُطبَّق ضوابط أمنية وقانونية صارمة[19].

مخاطر الخصوصية وحماية البيانات الشخصية:

تُعدّ مخاطر الخصوصية من أبرز التحديات المرتبطة بالهوية الرقمية، نظراً لأن هذا النوع من الهوية يعتمد على جمع وتخزين كميات كبيرة من البيانات الشخصية مثل: الهوية، العنوان، التاريخ المالي، وسلوك التصفح، فعند الاعتماد غير الآمن على هذه البيانات تصبح عرضة للتسريب أو الاستخدام غير المصرّح به، مما يُشكّل انتهاكاً لمبدأ الخصوصية ويُعرّض الأفراد لمخاطر التتبع والتمييز أو الاستهداف الإعلاني والإعلامي المفرط [20].

15- Oracle Middle East, 2024.

16- IBM, 2025.

17- Arab Digital Economy Organization, 2025.

18- Oracle Middle East, 2024.

19- BeyondTrust, 2024.

20- Arab Digital Economy Organization, 2025.

مخاطر انتحال الهوية وجرائم الإنترنت:

حيث يستغل المجرمون التقنيات لسرقة بيانات الاعتماد أو تصميم حسابات وهمية تُستخدم في عمليات الاحتيال والتصيُّد الاحتيالي أو التمويل غير المشروع [21] ، تُمكّن هذه الجرائم مجرمي الإنترنت من تنفيذ معاملات مالية أو طلب خدمات أو التوقيع على عقود باسم أفراد آخرين، مما يلحق أضراراً مالية وقانونية لا تقلّ خطورة عن الأضرار المعنوية، ويُبرز الحاجة إلى تدابير وقائية قوية تشمل المصادقة متعددة العوامل وحلول التحقق من الهوية وآليات الكشف المبكر عن التزوير[22] .

المخاطر الأمنية والإدارية في تطبيق الهوية الرقمية الحكومية: من الناحية الأمنية تبرز مخاطر حماية البيانات الشخصية من الاختراق وتأمين قواعد البيانات التي تُستخدم في التحقق من الهوية وضمان الحماية من محاولات انتحال الهوية [23]، ومن الناحية الإدارية تبرز صعوبات في توحيد الأنظمة بين الوزارات والمؤسسات وتدريب الموظفين وبناء سياسات واضحة للوصول والصلاحيات، وتطوير قوانين وتشريعات تتناسب مع طبيعة الهوية الرقمية وتطبيقاتها في مجال الخدمات الحكومية[24].

المخاطر القانونية والتنظيمية في تنظيم الهوية الرقمية:

تواجه الدول والجهات المنظِّمة صعوبات في وضع أطر قانونية وتنظيمية متكاملة تُغطي جميع جوانب الهوية الرقمية، بما في ذلك طريقة جمع البيانات وتخزينها ومشاركتها وحق الفرد في الوصول أو الحذف أو التصحيح، كما تظهر تحديات في تنسيق القوانين بين الجهات المختلفة (الجهات الحكومية، الأجهزة العليا للرقابة، والجهات الأمنية)، وتحديث التشريعات الحالية لمواكبة السرعة التي يحدث بها التطور التكنولوجي، ما يُشكّل فراغاً تنظيمياً قد يُستغل في استغلال هويات الأفراد أو إساءة استخدام البيانات الرقمية [25].

يوضح الجدول التالي تصنيفاً للمخاطر الرقمية التي قد تواجه أنظمة الهوية، ومدى تأثيرها المحتمل على أمن المعلومات:

فئة المخاطر	الوصف	مثال توضيحي
التعدي على الخصوصية	جمع وتحليل البيانات دون موافقة	حذف البيانات من وسائل التواصل الاجتماعي
سرقة الهوية البيومترية	استغلال بصمات الوجه أو الأصابع	استخدام الذكاء الاصطناعي لإنشاء فيديوهات مزيفة (Deepfakes)
التهديدات السيبرانية	هجمات تستهدف بيانات الاعتماد	التصيد الاحتيالي (Phishing) لسرقة كلمات المرور
الثغرات التشغيلية	فشل أنظمة التحقق من الهوية	انتحال شخصية عبر التلاعب بنظام التحقق الموحد

21- Microblink, 2025.

22- Thomson Reuters Legal Solutions, 2025.

23- BeyondTrust, 2024.

24- Arab Digital Economy Organization,2025.

25- Oracle Middle East, 2024.

خامسا: العلاقة بين الهوية الرقمية والأجهزة العليا للرقابة:

في ظل توسّع استخدام الهوية الرقمية في تقديم الخدمات الحكومية والتحصيل المالي وتنظيم المعاملات الإلكترونية، برزت الحاجة إلى تطوير أدوار الأجهزة العليا للرقابة بما يتناسب مع طبيعة الأنظمة الرقمية وطرق التحقق من الهوية عن بُعد [26]، وقد تحوّلت هذه الأجهزة من مجرد رقابة تقليدية على الأرقام والوثائق الورقية إلى ممارسة تقييم منظم للأنظمة الرقمية، من خلال مراجعة الإجراءات المتعلقة بالهوية الرقمية وقياس فعاليتها في حماية المال العام وضمان شفافية التعاملات [27].

العلاقة بين الرقابة المالية والرقابة على الأداء والرقابة على الأنظمة الرقمية:

تتكامل الرقابة المالية مع الرقابة على الأداء في مسار واحد يُمكّن الأجهزة العليا للرقابة من التحقق ليس فقط من صحة الأرقام، بل أيضاً من جودة القرارات، وفعالية استخدام الأنظمة الرقمية، بما في ذلك الأنظمة المرتبطة بالهوية الرقمية [28] ، لقد تحوَّل الأداء المالي والإداري من ملف قائم على المستندات الورقية إلى مسار رقمي يعتمد على منصات إلكترونية، وتوثيق رقمي ومعاملات لا تُرى مادياً، مما يجعل فهم آليات هذه الأنظمة وقياس قدرتها على التحقق من الهوية جزءاً أساسياً من الرقابة [29]، ومن هنا برز مفهوم "الرقابة على الأنظمة الرقمية" كامتداد طبيعي لعمل الأجهزة العليا للرقابة بحيث تقيّم أمان الهوية الرقمية وسلامة عمليات المصادقة، وفاعلية الضوابط الداخلية المترتبة على استخدام هذه الهوية في التسجيل والدخول والمعالجة والدفع والتوقيع الإلكتروني.

ضرورة اعتماد الأجهزة العليا للرقابة على الهوية الرقمية في رقابتها على الجبايات والخدمات الإلكترونية:

أصبحت الهوية الرقمية أداة أساسية في ربط الأفراد والمؤسسات بأنظمة الجبايات والخدمات الإلكترونية، ما يفرض على الأجهزة العليا للرقابة بناء قدرات رقمية تمكنها من تحليل بيانات الهوية وتسجيلات الدخول وسجلات المعاملات لرصد التجاوزات أو التلاعب المحتمل[30]، ويتجلّى ذلك في أهمية استخدام الهوية الرقمية في رقابة الجبايات، حيث تُستخدم الهوية الرقمية للتأكد من هوية دافع الضريبة وربط كل دفعة بشخص معيّن أو كيان معتمد بما يقلّل من مخاطر التهرب أو التسجيل غير الدقيق، كما تُستخدم في رقابة الخدمات الإلكترونية من خلال التحقق من أن المستفيد الفعلي هو المالك للهوية الرقمية وليس طرفاً منتحلاً، ما يُعزّز من شفافية التحصيل ويكبح ممارسات التهرب أو التزوير، ويشجّع على استخدام القنوات الرقمية بأمان وثقة ويعزز ثقة الجمهور في الأداء الحكومي [31]، ويُسهم هذا الاعتماد على الهوية الرقمية في رفع مستوى التزام الجهات العامة بمعايير الشفافية والمساءلة وتحويل الرقابة إلى أداة استباقية أكثر من كونها ردّ فعل على مخالفات مالية تقليدية.

يمكن القول إن الهوية الرقمية لم تعد مجرّد أداة تسهيل معاملات، بل آلية رقابية محتملة تستحق من الأجهزة العليا للرقابة التعامل معها كأحد عناصر الحوكمة الرقمية الأساسية، فمن خلال تقييم وظيفة التحقق من الهوية ونماذج التفويض وضوابط الوصول، تصبح هذه الأجهزة أكثر قدرة على ترسيخ الشفافية وحماية المال العام وضمان نزاهة الأداء في التعاملات التي تعتمد على الهوية الرقمية.

26- Arab Digital Economy Organization, 2025.

27- BeyondTrust, 2024.

28- Thomson Reuters Legal Solutions, 2025.

29- Oracle Middle East, 2024.

30- Microblink, 2025.

31- BeyondTrust, 2024.

أثر الهوية الرقمية في رفع مستوى المساءلة أمام الأجهزة العليا للرقابة:

عندما تُسجَّل الهوية والمعاملات إلكترونياً، يصبح من الأسهل على الأجهزة العليا للرقابة تتبع مسارات القرار وتحليل الأنماط الاحتيالية وتحديد الأطراف المسؤولة عن المخالفات، ما يُعزّز من مساءلة من يتولون المال العام[32]. وتُتيح السجلات الرقمية ربط الأسماء بالمعاملات وربط الصلاحيات بالأدوار، ودراسة أنماط الفواتير أو التسجيلات أو التحويلات بما يقلّل من إحالة المخالفات إلى مساحات مجهولة قد تُنسب آلياً إلى أنظمة أو أخطاء فنية وليس إلى أشخاص مسؤولين فعلياً، وبالنتيجة يُسهم هذا في بناء ثقافة المساءلة داخل المؤسسات العامة حيث يُدرَك أن كل استخدام للهوية الرقمية له أثر مرصود في سجلات رقمية قابلة للتدقيق، ما يُشجّع على الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية في التعامل مع الهوية الرقمية، ويجعل من الشفافية والمساءلة ممارستين تُمارَسان عبر الأنظمة أكثر من كونها مبادئ عامة تُذكر في الوثائق فقط[33].

بالتالي يمكن اعتبار الهوية الرقمية ركيزة حقيقية لتعزيز الشفافية والمساءلة لا من خلال التلويح بمقومات عامة، بل من خلال بناء مسارات رقمية موثّقة وسجلات تعاملات قابلة للتدقيق وربط هوية المتعاملين الحقيقيين بكل فعل إداري أو مالي، وهذا يُسهّل على الأجهزة العليا للرقابة ممارسة مسؤولياتها الرقابية بصورة أكثر دقة وفاعلية ويعزز من ثقة الجمهور في أن الأداء الحكومي يُراقب عبر بيانات رقمية واقعية لا عبر وثائق ورقية يُسهل التلاعب بها[34].

سادساً: دور الأجهزة العليا للرقابة في متابعة كيفية تنفيذ الهوية الرقمية في المؤسسات العامة:

أصبحت مسؤولية الأجهزة العليا للرقابة تتجاوز تقييم النتائج المالية إلى مراجعة كيفية تطبيق الهوية الرقمية داخل المؤسسات بطريقة آمنة، وقياس مدى سلامتها وفعاليتها في حماية البيانات وضمان شفافية المعاملات ومراعاتها لمعايير الحوكمة والخصوصية[35].

مراجعة إجراءات تطبيق الهوية الرقمية في الوزارات والمؤسسات:

تتولى الأجهزة العليا للرقابة مسؤولية مراجعة الإجراءات الفعلية التي تتبعها الوزارات والمؤسسات العامة في تطبيق الهوية الرقمية، من مرحلة التسجيل وإصدار الهوية حتى استخدامها في المعاملات اليومية، حيث تشمل هذه المراجعة التحقق من وضوح التعليمات والسياسات ونظام التفويض والصلاحيات وآليات التسجيل وعمليات التحقق من الهوية عند كل عملية رقمية، بما يضمن أن استخدام الهوية لا يتجاوز الإطار القانوني والتنظيمي المحدد[36]، وتعتبر مراجعة إجراءات التسجيل وتحديث البيانات وضوابط تغيير الصلاحيات وضمان أن كل عملية موثَّقة بهوية معيّنة، أمراً محورياً في تقييم مدى تأثير الهوية الرقمية على جودة الأداء الحكومي، واحتكارها للاستفادة من الخدمات دون تمييز أو تلاعب.

32- Thomson Reuters Legal Solutions, 2025.

33- BeyondTrust, 2024.

34- Thomson Reuters , 2025.

35- BeyondTrust, 2024.

36- BeyondTrust, 2024.

تقييم كفاءة وفعالية الأنظمة الرقمية والهوية الرقمية:

يشمل دور الأجهزة العليا للرقابة في تقييم كفاءة وفعالية الأنظمة الرقمية التقييم قياس مدى سرعة إنجاز المعاملات ونسبة الأخطاء أو التوقفات التقنية ومدى رضا المستخدمين من المواطنين والموظفين، إضافةً إلى قدرة النظام على التكامل مع الجهات الأخرى بما يؤكد أن الهوية الرقمية تُسهّل الأداء بدلاً من أن تشكّل عائقاً تقنياً أو إداريا [37]، ويُعدّ تقييم موثوقية آلية التحقق من الهوية الرقمية محوراً أساسياً حيث يُنظر في مدى قوة المصادقة ودرجة تقليل الفرص للانتحال أو التسجيل غير الصحيح وقابلية النظام للتدقيق والتسجيل الزمني لكل عملية مرتبطة بالهوية، وهذه الأبعاد تُسهم في تقويم مدى قدرة الهوية الرقمية على دعم رقابة فعّالة ذات طابع مستمر[38].

مراجعة مدى التزام المؤسسات بمعايير الحماية والخصوصية:

يُعدّ التحقق من مدى التزام المؤسسات العامة بمعايير حماية البيانات والخصوصية إحدى المهام الجوهرية التي تؤديها الأجهزة العليا للرقابة في سياق الهوية الرقمية، تشمل هذه المراجعة التأكد من وجود سياسات حماية واضحة وضمان التشفير الكافي للبيانات وتطبيق ضوابط صارمة للوصول إلى قواعد الهوية الرقمية، فضلاً عن وجود آليات للإبلاغ عن التسريبات أو الانتهاكات بما يضمن أن استخدام الهوية الرقمية لا يُفضي إلى مخاطر جسيمة على الخصوصية أو أمن المعلومات[39] ، كما تُتيح مراجعة سياسات التخزين وفترة الاحتفاظ بالبيانات وآليات الحذف أو التصحيح، للجهات الرقابية تقييم مدى التزام المؤسسات بمبادئ الحد من جمع البيانات وحق الفرد في الخصوصية وضمان الشفافية في استخدام الهوية الرقمية وهي عناصر تعتبر أساسية في أي إطار رقابي حديث[40].

توجّه رقابي وقائي ومستمر على بنية الهوية الرقمية:

بهذا الشكل يتحول دور الأجهزة العليا للرقابة من مجرد مراجعة لاحقة بعد وقوع الأخطاء إلى ممارسة رقابة وقائية ومستمرة على بنية الهوية الرقمية في المؤسسات العامة، ويُسهم هذا التوجه في دعم بناء حوكمة رقمية رشيدة تعتمد على التوثيق الرقمي الموثوق وضوابط الوصول الصارمة وآليات التدقيق المستمرة، مما يرفع من مستوى الثقة في الأداء الحكومي الرقمي ويُعدّ أداة فعّالة في تعزيز الشفافية والمساءلة في التعاملات المرتبطة بالهوية الرقمية.

سابعاً: التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في عصر الهوية الرقمية:

تواجه الأجهزة العليا للرقابة تحديات جديدة تتطلب تطوير قدرات وآليات رقابية أكثر تكيّفاً مع البيئة الرقمية، ولم تعد الرقابة التقليدية على السجلات الورقية والقوائم المالية كافية للإحاطة بالمخاطر المترتبة على استخدام الهوية الرقمية، مما يستدعي تطوير نماذج رقابية تجمع بين المعرفة التقنية والتحليلات الرقمية وفهم أنظمة الهوية والتحقق الإلكتروني [41].

37- Arab Digital Economy Organization, 2025.

38- Oracle Middle East, 2024.

39- BeyondTrust, 2024

40- Thomson Reuters Legal Solutions, 2025.

41- BeyondTrust, 2024

نقص الكفاءات المهنية والتقنية الرقابية في مجال الهوية الرقمية:

تُعدّ المسافة بين الخبرة التقليدية في مجال المحاسبة والرقابة وبين مهارات تحليل البيانات الرقمية وأمن المعلومات وإدارة الأنظمة السيبرانية أحد أهم التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة، ويُلاحظ في كثير من المؤسسات الرقابية نقص الكوادر الملمّة بالهوية الرقمية وتقنيات التحقق متعدّد العوامل وتحليل السجلات الرقمية (السجلات الإلكترونية – Log Files) وفهم بنية أنظمة Single Sign-On وأنظمة التحقق من الهوية ما يُضعف قدرتها على إصدار تقارير رقابية دقيقة وعميقة في هذا المجال[42].

ويتطلب سد هذه الفجوة تطوير برامج تدريبية متخصصة وبناء وحدات رقابية رقمية داخل الأجهزة العليا وتوظيف أو التعاقد مع مختصين في الأمن السيبراني وتحليل البيانات، بما يُسهم في تطوير لغة تواصل مشتركة بين المراجعين التقليديين والخبراء التقنيين حول مسألة الهوية الرقمية والمخاطر المرتبطة بها[43].

التحديات القانونية والتنظيمية في ممارسة الرقابة على الأنظمة الرقمية:

تظهر صعوبة في وضع أطر قانونية وتنظيمية واضحة تنظّم العلاقة بين الأجهزة العليا للرقابة والأنظمة الرقمية، بما في ذلك هوية الأجهزة والصلاحيات ونطاق التدخل في الأنظمة السيبرانية وحماية البيانات أثناء عمليات التدقيق [44]، كما يُشكّل عدم التوافق في التشريعات بين القطاعات الحكومية وقوانين الجرائم الإلكترونية وقوانين حماية البيانات، فراغاً تنظيمياً قد يُحدّ من فعالية الرقابة أو يُعرّضها لانتقادات قانونية، خاصة عندما تتعلّق أعمال الرقابة بوصول مباشر إلى قواعد الهوية الرقمية أو إلى سجلات الأحداث الرقمية [45].

ويتطلب إزالة هذه التحديات تنسيقاً بين الجهات التشريعية والتنظيمية والأجهزة العليا للرقابة لصياغة نصوص قانونية تسمح بإجراء تدقيق على الأنظمة الرقمية، مع ضمان حماية البيانات الشخصية وضمان أن الرقابة لا تُستغل في مراقبة مدنية غير مشروعة [46].

مخاطر التداخل بين الأجهزة المختلفة المسؤولة عن الرقابة والهوية الرقمية:

مع تزايد الأجهزة والهيئات التي تُعنى بالهوية الرقمية، مثل جهات حماية البيانات ومؤسسات الأمن السيبراني وسلطات تنظيم الخدمات الرقمية، تظهر مخاطر التداخل في الصلاحيات والمسؤوليات بين هذه الأجهزة وبين الأجهزة العليا للرقابة التقليدية [47] وقد يُؤدي هذا التداخل إلى تكرار الجهود أو تضارب في التوصيات أو تشتّت في توجيه الرقابة، ما يُخفّض من فعالية الرقابة الشاملة على الهوية الرقمية ويُعقّد عملية التكامل بين الجوانب الأمنية والرقابية والمالية، ويُستدَعى في هذا السياق إعداد أطر تنظيمية وبروتوكولات تعاون وخرائط صلاحيات متكاملة تُحدّد أدوار الأجهزة العليا للرقابة وأجهزة الأمن السيبراني وسلطات حماية البيانات وسلطات تنظيم الاتصالات والخدمات الرقمية، بحيث تُمارس الرقابة المالية على الهوية الرقمية في مجال مالي وإداري، بينما تُمارَس الرقابة الأمنية والتنظيمية في مجالاتها المتخصصة مع تكامل في نتائج العمل [48].

42- Arab Digital Economy Organization, 2025.

43- BeyondTrust 2024 .

44- Thomson Reuters Legal Solutions, 2025, p. 23.

45- Arab Digital Economy Organization, 2025

46- BeyondTrust 2024 .

47- Arab Digital Economy Organization, 2025

48- BeyondTrust 2024

ثامناً: مقترحات لتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة في مجال الهوية الرقمية:

في ظل التحديات السابق ذكرها، تبرز الحاجة الملحّة لإعادة ترتيب الأدوار والسياسات بما يقوي قدرة الأجهزة العليا للرقابة على التفاعل مع هذا المجال الرقمي الناشئ، حيث يتّضح أنها بحاجة إلى إجراء تعديلات منظمة في أدواتها وسياسة عملها لمواكبة السرعة التي يحدث بها التحوّل الرقمي، ونقترح مجموعة من التدابير والمقترحات التي يمكن اعتمادها بما يُعزّز من قدرتها على ممارسة رقابة فعّالة على الأنظمة الرقمية المرتبطة بالهوية، تُعدّ هذه المقترحات إطاراً توجيهياً يمكن للجهات التشريعية والرقابية اعتماده لتطوير الرقابة على الهوية الرقمية وضمان مساهمتها في تعزيز الشفافية والمساءلة وحماية البيانات الشخصية [49].

تطوير الكفاءات التقنية والرقابية في مجالات الهوية الرقمية:

ينبغي أن تُتاح للأجهزة العليا للرقابة برامج تدريبية متخصصة في مجال الهوية الرقمية وتحليل البيانات وأمن المعلومات وتقنيات التحقق الإلكتروني، بهدف بناء فرق رقابية مختلطة تجمع بين الخبرة المالية والخبرة السيبرانية [50]، ويسهم هذا في بناء فرق رقابية مختلطة تجمع بين الخبرة المالية والخبرة السيبرانية، تتمكّن من قراءة سجلات الأنظمة وفهم تدفق الهوية والصلاحيات ورصد الأنماط الاحتيالية غير الظاهرة عند المراجعة التقليدية، كما يمكن للجهات الرقابية التعاون مع الجامعات والمعاهد المتخصصة في الأمن الرقمي لوضع مناهج مهنية وبرامج تأهيلية تُعدّ كوادر رقابية قادرة على تحليل الأنظمة الرقمية والهوية المرتبطة بها مع التركيز على تطبيقات واقعية في مجال الجبايات والخدمات الإلكترونية [51].

توحيد الأطر التنظيمية والمعايير المتعلقة بالهوية الرقمية:

يُعدّ توحيد الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم الهوية الرقمية على مستوى الدولة خطوة أساسية بما يضمن وضوح الصلاحيات وضمان التناسق بين الجهات الرقابية والتنظيمية والأمنية، وينبغي أن تُراعى في هذه الأطر معايير دولية في حماية البيانات والخصوصية وحقوق الفرد في الوصول والحذف أو التصحيح وأن تُشارَك فيها الأجهزة العليا للرقابة كجهات مستقلة تساهم في صياغة المعايير الرقابية والقانونية ذات الصلة بالهوية الرقمية[52]، ويُسهم توحيد الأطر في تقليل الفراغ التنظيمي وتخفيف التداخل بين الجهات المختلفة وتقديم أساس قانوني واضح لوصول الأجهزة العليا للرقابة إلى الأنظمة الرقمية المرتبطة بالهوية، مع حماية البيانات الشخصية وضمان ممارسة الرقابة في حدود مهنية وقانونية.

إشراك الأجهزة العليا للرقابة في تصميم السياسات الرقمية والهوية الرقمية الوطنية:

من المهم إدراج الأجهزة العليا للرقابة في مراحل early design للسياسات الرقمية الوطنية، بما في ذلك الهوية الرقمية الوطنية، وخطط تطوير منصات الخدمات الإلكترونية، ويُمكن أن تُزوَّد هذه الأجهزة باشتراطات رقابية مبكرة، مثل ضرورة تضمين وظائف التدقيق الإلكتروني وسجلات الأحداث وآليات المراجعة الدورية وضوابط الوصول والصلاحيات في تصميم الأنظمة، مما يُسهّل عليها في ما بعد ممارسة رقابتها بكفاءة وفعالية،

49- BeyondTrust, 2024.

50- Thomson Reuters Legal Solutions, 2025, p. 25.

51- Arab Digital Economy Organization, 2025.

52- Thomson Reuters Legal Solutions, 2025.

ويُعدّ هذا الإشراك ضامناً لبناء أنظمة تُراعي مبدأ الشفافية والمساءلة منذ البداية لا كتطوّرات لاحقة، ويُساهم في تقليل التكلفة الإدارية والهندسية لإعادة تصميم الأنظمة لاحقاً لاستيعاب متطلبات الرقابة.

بالتالي، يمكن اعتبار هذه المقترحات إطاراً توجيهياً يُشكّل مزيجاً من التدابير التي تُساعد على ترسيخ ثقافة رقابية رقمية ناضجة، وتحويل الهوية الرقمية إلى أداة رقابية رسمية تُوظّف في حماية المال العام وضمان شفافية الأداء الحكومي وحماية البيانات الشخصية للمواطنين (BeyondTrust، 2024).

النتائج والتوصيات:

خلُص المقال إلى أن الهوية الرقمية لم تعد مجرد أداة تقنية لتسهيل المعاملات، بل تحوّلت إلى عنصر حيوي في بنية الحوكمة والشفافية والرقابة على أداء المؤسسات العامة خاصة في مجالات الجبايات والخدمات الإلكترونية، كما ظهرت تداعيات عميقة لهذه الهوية على الأدوار التقليدية للأجهزة العليا للرقابة التي أصبحت مضطرة لتطوير أدواتها وقابليتها للتعامل مع الأنظمة الرقمية مع الحفاظ على معايير الحماية والخصوصية وحماية البيانات الشخصية، كما تُبرز تحليلاته أن هذا التحوّل فرض تحديات جديدة على الأجهزة العليا للرقابة واعترف بدورها في مراقبة الأنظمة الرقمية وضمان سلامة الهوية الرقمية وحماية البيانات الشخصية مع الحفاظ على مبدأ المساءلة والشفافية.

النتائج:

1- أسهمت الهوية الرقمية في تبسيط وتقنين المعاملات الحكومية، وتقليل الحاجة إلى التفاعل المباشر، لكنها رفعت من مستوى المخاطر المرتبطة بالخصوصية وانتحال الهوية والجرائم السيبرانية، مما يستدعي مراجعة إجراءات الأمان والرقابة على الأنظمة المرتبطة بها.

2- تبين أن الأجهزة العليا للرقابة باتت بحاجة إلى تطوير كفاءاتها التقنية والرقابية، وتحسين أدواتها لتحليل الأنظمة الرقمية والهوية المرتبطة بها، بما يسمح لها بمواكبة التحوّل الرقمي ورفع مستوى المساءلة.

3- أظهرت دراسة حالات الهوية الرقمية في الخدمات الحكومية أن تطبيقها يُسهم في رفع كفاءة الأداء وتعزيز الشفافية، لكنه يُواجه تحديات أمنية وإدارية تتعلق بحماية البيانات، وتوحيد الأنظمة، وبناء سياسات وضوابط واضحة للوصول والصلاحيات.

4- تُعدّ مراجعة إجراءات تطبيق الهوية الرقمية في الوزارات والمؤسسات، وقياس كفاءة الأنظمة الرقمية، والتحقق من التزام المؤسسات بمعايير الحماية والخصوصية، من المهام الرئيسية التي تُهيِّئ الأجهزة العليا للرقابة لممارسة رقابة وقائية ومستمرة على الأنظمة المرتبطة بالهوية.

توصيات عملية لصانعي القرار والأجهزة العليا للرقابة:

1- تطوير برامج تدريبية متخصصة للفرق الرقابية في مجالات الأمن السيبراني وتحليل البيانات والهوية الرقمية، مع تأسيس وحدات رقابية متخصصة داخل الأجهزة العليا للرقابة تُعنى بالأنظمة الرقمية والهوية المرتبطة بها.

2- توحيد الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم الهوية الرقمية والأنظمة المرتبطة بها، ومشاركة الأجهزة العليا للرقابة في صياغة هذه الأطر، بحيث تُراعى معايير حماية البيانات، وحق الفرد في الخصوصية، وضمان الشفافية والمساءلة بما يضمن انسجاماً بين الأهداف الأمنية والمالية والرقابية.

3- إدراج اشتراطات رقابية من بداية تصميم أنظمة الهوية الرقمية والخدمات الحكومية الإلكترونية، مثل وجود سجلات أحداث قابلة للتدقيق، وضوابط صارمة على الوصول والصلاحيات، وآليات تقييم دورية للأداء والمخاطر، لتضمن أن تُبنى هذه الأنظمة على أساس مبدأ الشفافية والمساءلة.

4- تنشيط التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة، وأجهزة الأمن السيبراني، وسلطات حماية البيانات، وسلطات تنظيم الخدمات الرقمية، من خلال بروتوكولات تعاون واضحة، وخرائط صلاحيات متكاملة، تقلّل من التداخل وتعزّز من فعالية الرقابة الشاملة على الهوية الرقمية.

5- تعميم ثقافة رقابية رقمية داخل المؤسسات العامة تُبرز أن الهوية الرقمية ليست أداة إدارية فحسب، بل أداة رقابية يُمكن استغلالها لتعزيز الشفافية وحماية المال العام وضمان مسؤولية الأفراد والمؤسسات أمام الجهات المختصة.

المراجع:

1- Arab Digital Economy Organization (2025). https://arab-digital-economy.org/?p=3703.

2- Oracle Middle East (2024) – Security & Identity.
https://www.oracle.com/middleeast-ar/security/identity-management/digital-identity/

3-BeyondTrust (2024)–Definition of Digital Identity.
https://www.oracle.com/middleeast-ar/security/identity-management/digital-identity/

4-IBM. (2025). https://www.ibm.com/think/topics/digital-identity

5- Microblink (2025) Microblink Resource - https://microblink.com/resources/glossary/digital-identity

6- Thomson Reuters Legal Solutions. (Digital identity: An overview). Thomson Reuters Legal Blog.
https://legal.thomsonreuters.com/blog/overview-digital-identity/

إعداد الدكتور/ محمد معتز مصطفى
رئيس مجموعة مراجعة بالجهاز المركزي للمحاسبات
بجمهورية مصر العربية

تعزيـز الدور الرقابي على سلاسل الإمداد الغذائي فـي ظلّ المخاطر الجيوسياسية: نحو تبني نهج قائم على إدارة المخاطر

مقـدمـة:

في ظل تصاعد المخاطر الجيوسياسية واتساع نطاق الاضطرابات في الأسواق العالمية، لم تعد سلاسل الإمداد الغذائي مجرد قناة لتداول السلع، بل أصبحت عنصرًا مؤثرًا في استقرار الاقتصادات وقدرة الدول على تأمين احتياجاتها الأساسية.

وقد أظهرت الأزمات الدولية الأخيرة أن كفاءة هذه السلاسل ترتبط بمدى مرونتها في مواجهة الصدمات، وليس فقط بقدرتها على تحقيق الاستمرارية التشغيلية. هذا التحول فرض إعادة النظر في نطاق العمل الرقابي، بحيث لا يقتصر على التحقق من الالتزام بالإجراءات، بل يمتد إلى تقييم أداء السلاسل وتحليل نقاط الضعف والمخاطر عبر مراحلها المختلفة، بما يسمح بفهم أعمق لمواطن التعطل المحتملة وتأثيراتها على استدامة الإمدادات.

وفي هذا الإطار، يتناول المقال سبل تعزيز الدور الرقابي على سلاسل الإمداد الغذائي في ظل المخاطر الجيوسياسية من خلال تبني نهج قائم على إدارة المخاطر، يدمج بين تحليل الأداء وتقييم المخاطر في إطار واحد، بما يدعم قدرة الأجهزة الرقابية على قراءة المشهد بشكل استباقي، والمساهمة في توجيه السياسات المرتبطة بتأمين الإمدادات. كما يناقش المقال أهم الأدوات الداعمة لهذا النهج، مثل التحليل القائم على البيانات، والمراجعة المبنية على المخاطر، وآليات الإنذار المبكر، مع التطرق إلى القيود العملية التي تواجه العمل الرقابي في بيئات تتسم بتقلبات سريعة ومعلومات غير مكتملة.

وينتهي المقال إلى أن تطوير الدور الرقابي في هذا المجال يتطلب انتقالًا نحو منظور أكثر تكاملًا، يربط بين تقييم الأداء وتحليل المخاطر في إطار واحد، بما يعزز القدرة على التعامل مع الاضطرابات وضمان استمرارية سلاسل الإمداد الغذائي.

سلاسل الإمداد الغذائي كمنظومة استراتيجية:

الإطار المفاهيمي لسلاسل الإمداد الغذائي:

تُعرَّف سلاسل الإمداد الغذائي (Food Supply Chains) بأنها الشبكة المتكاملة من الأنشطة والعمليات التي تشمل مراحل إنتاج الغذاء، وتجهيزه، ونقله، وتخزينه، وتوزيعه وصولًا إلى المستهلك النهائي.

ويُنظر إليها في الأدبيات الحديثة باعتبارها نظامًا متعدد الحلقات يعتمد على الترابط بين عناصر إنتاجية ولوجستية وتنظيمية ومالية.

وقد أشار عدد من الباحثين في إدارة سلاسل الإمداد إلى أن هذا المفهوم لا يقتصر على الجانب التشغيلي فقط، بل يمتد ليشمل إدارة التدفقات المادية والمعلوماتية والمالية داخل النظام، بما يضمن الكفاءة والاستمرارية وتقليل الهدر والمخاطر.

- كما يرى (Christopher 2016) أن سلسلة الإمداد هي "شبكة من المنظمات المشاركة في عمليات وأنشطة مختلفة تُضيف قيمة للمنتج أو الخدمة في شكلها النهائي".

- بينما يركز (Mentzer et al. 2001) على كونها "نظامًا متكاملًا من الكيانات المتفاعلة لتحقيق تدفق سلس للسلع والمعلومات من المصدر إلى المستهلك".

الطبيعة الاستراتيجية لسلاسل الإمداد الغذائي:

تستمد سلاسل الإمداد الغذائي صبغتها الاستراتيجية من كونها شريانًا حيويًا يتجاوز المفهوم التجاري البسيط، وتبرز هذه الأهمية من خلال المحاور التالية:

1- ارتباطها المباشر بالأمن الغذائي: حيث تُعد سلاسل الإمداد المرتكز الأساسي لتحقيق محددات الأمن الغذائي وفق معايير منظمة الأغذية والزراعة(FAO)؛ فهي الضامن الفعلي لتدفق السلع واستدامتها، وضمان وصولها للمستهلكين بمرونة، مما يجعل أي خلل في هذه السلاسل تهديداً مباشراً للاستقرار الاجتماعي والأمن القومي .

2- اعتماد الدول على الأسواق العالمية: في ظل العولمة الاقتصادية، تعتمد معظم الدول هيكلياً على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من السلع الأساسية، وهذا الاعتماد يحوّل كفاءة سلاسل الإمداد إلى "محدد سيادي" يؤثر بشكل مباشر في التوازنات المالية والسياسات الاقتصادية الكلية، حيث تصبح الدولة رهينة لمدى استقرار وتدفق هذه السلاسل عبر الحدود.

3- حساسية السلع الغذائية للتقلبات: تتميز السلع الغذائية بخصوصية تجعلها الأكثر تأثراً بالاضطرابات، نظراً لارتباطها الوثيق بقطاعات الطاقة والنقل، وتأثرها المباشر بالتغيرات المناخية والنزاعات الجيوسياسية. هذا "التعقيد المتشابك" يرفع من درجة هشاشة سلاسل الإمداد الغذائي مقارنة بغيرها، مما يتطلب نماذج رقابية وإدارية قادرة على التعامل مع بيئة تتسم بعدم اليقين.

مكونات سلسلة الإمداد الغذائي:

تتكون سلاسل الإمداد الغذائي من منظومة متكاملة من الحلقات المترابطة، حيث يمثل كل مستوى ركيزة أساسية لضمان وصول الغذاء، وتتمثل هذه المستويات في:

1- الإنتاج والمنشأ (Production): وتشمل كافة الأنشطة الزراعية، وعمليات الصيد، والتحويل التصنيعي الأولي للمواد الخام.

2- العمليات اللوجستية والنقل (Transportation): وهي الشرايين الحيوية التي تضمن تدفق السلع بين مختلف الحلقات الجغرافية والزمنية عبر وسائط النقل المتعددة.

3- إدارة التخزين والمخزون (Storage): التي تُعنى بالحفاظ على الخصائص النوعية للمنتجات وتدبير الاحتياطيات الاستراتيجية لمواجهة تذبذبات العرض.

4- منظومة التوزيع (Distribution): وهي المرحلة النهائية التي تضمن نفاذ المنتجات إلى الأسواق ووصولها الفعلي إلى المستهلك النهائي.

حيث تُمثل كل حلقة من هذه الحلقات "نقطة ارتكاز حرجة"، إذ إن أي اضطراب تشغيلي، أو تعثر لوجستي، أو ضغط مالي يصيب مرحلة ما، لا يتوقف أثره عند حدودها، بل يمتد عبر "تأثير تتابعي" ليشمل السلسلة بأكملها، مما يضاعف من احتمالات الهشاشة التنظيمية ويهدد استمرارية التوريد.

الإطار المفاهيمي للهشاشة في سلاسل الإمداد

يُعد مفهوم الهشاشة (Vulnerability) من المفاهيم الأساسية في تحليل كفاءة سلاسل الإمداد، ويُستخدم لوصف مدى قابلية النظام للتأثر بالاضطرابات الداخلية أو الخارجية.

وقد عرّف (Pettit et al. 2010) الهشاشة بأنها "درجة تعرض سلسلة الإمداد للمخاطر التي قد تؤدي إلى تعطل تدفق السلع أو المعلومات داخلها". وفي سياق سلاسل الإمداد الغذائي، تتسع دلالة هذا المفهوم لتشمل:

- قابلية السلسلة للانقطاع.
- ضعف القدرة على الاستجابة.
- محدودية المرونة في مواجهة الصدمات.

ويرتبط مفهوم الهشاشة ارتباطًا وثيقًا بمفهوم المرونة (Resilience)، حيث يشير الأخير - وفق (Sheffi 2005) - إلى قدرة النظام على الامتصاص والتكيف والتعافي بعد التعرض للاضطرابات، بما يجعل العلاقة بينهما علاقة عكسية؛ فكلما زادت المرونة، انخفضت الهشاشة.

المحددات الهيكلية للهشاشة في سلاسل الإمداد الغذائي:

تتسم سلاسل الإمداد الغذائي بخصائص تزيد من درجة تعرضها للمخاطر، وتُميزها عن غيرها من القطاعات، ومن أبرز هذه المحددات:

الطبيعة البيولوجية وسرعة التلف(Perishability)	التأثر بعوامل خارجية غير قابلة للسيطرة	التعقيد الشبكي وتعدد الأطراف	الانكشاف الجغرافي لمصادر الإمداد
ترتبط السلع الغذائية بفترات صلاحية محدودة، ما يقيّد إمكانيات التخزين طويل الأجل، ويجعل أي تأخير في النقل أو التوزيع مؤثرًا بشكل مباشر على الكميات المتاحة وجودتها.	تعتمد السلسلة على متغيرات كلية مثل الظروف المناخية، وتكاليف الطاقة، واضطرابات الشحن الدولي، وهي عوامل يصعب التحكم فيها وتؤثر بشكل مباشر على استقرار الإمدادات.	تمر السلع الغذائية عبر شبكة متداخلة من المنتجين والموردين والوسطاء، ما يزيد من احتمالات انتقال الأثر السلبي من حلقة إلى أخرى فيما يُعرف بأثر "التتابع.(Ripple Effect) "	الاعتماد على مناطق جغرافية محددة كمصادر رئيسية للإمداد يمثل نقطة ضعف، حيث يمكن أن تتحول الأزمات في هذه المناطق إلى اضطرابات مباشرة في توافر الغذاء محليًا.

تصنيف مواطن الهشاشة عبر مراحل السلسلة

تشير سلاسل الإمداد الغذائي إلى مجموعة من مواطن الهشاشة التي تتوزع عبر مراحلها المختلفة، بدءًا من الإنتاج وحتى التوزيع، حيث تتأثر هذه المراحل بتداخل عوامل تشغيلية ولوجستية وخارجية تؤثر على كفاءة السلسلة واستمراريتها. ويعكس هذا التداخل الطبيعة المركبة لهذه السلاسل، إذ لا تقتصر المخاطر على مرحلة بعينها، بل تمتد آثارها لتشمل باقي المراحل، مما يزيد من احتمالات التعطل أو عدم الكفاءة. ومن ثم، فإن التعامل مع هذه الهشاشة يتطلب منظورًا رقابيًا متكاملًا يقوم على تحليل كل مرحلة في ضوء المخاطر المرتبطة بها، بما يتيح تحديد نقاط الضعف ودعم استمرارية تدفق السلع الأساسية بكفاءة، ويمكن تحليل مواطن الهشاشة وفقًا لمراحل سلسلة الإمداد على النحو التالي:

1- مرحلة الإنتاج: تعاني من الاعتماد على مدخلات مستوردة مثل البذور والأسمدة، إلى جانب تأثرها بالتقلبات المناخية ومحدودية الطاقة الإنتاجية المحلية، وهو ما يعكس الحاجة إلى تقييم استدامة الإنتاج وتنويع مصادره.

2- مرحلة النقل: تتسم بوجود اختناقات لوجستية وارتفاع تكاليف الشحن والاعتماد على مسارات محددة، مما يشير إلى ضرورة تحليل كفاءة مسارات النقل وتعزيز مرونتها.

3- مرحلة التخزين: تشهد محدودية في السعات التخزينية وضعفًا في البنية التحتية مثل الصوامع وأنظمة التبريد، فضلًا عن احتمالات الفقد أو التلف، وهو ما يستلزم مراجعة كفاءة إدارة المخزون وتقليل الفاقد.

4- مرحلة التوزيع: تظهر فيها تحديات تتعلق بعدم كفاءة شبكات التوزيع وتفاوت وصول السلع بين المناطق وضعف نظم المعلومات السوقية، بما يتطلب تقييم عدالة وكفاءة توزيع السلع وتحسين تدفق المعلومات.

تأثير المخاطر الجيوسياسية على استقرار سلاسل الإمداد الغذائي:

الإطار المفاهيمي للمخاطر الجيوسياسية:

تُعرَّف المخاطر الجيوسياسية (Geopolitical Risks) بأنها مجموعة المخاطر الناشئة عن التفاعلات بين الدول والكيانات الدولية، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تدفقات التجارة والاستثمار وسلاسل الإمداد، نتيجة للتغيرات في السياسات، أو القيود التنظيمية، أو التوترات التي قد تؤدي إلى تعطيل حركة السلع عبر الحدود.

ويشير (Caldara & Iacoviello 2022) إلى أن هذه المخاطر تنعكس في صورة ارتفاع مستويات عدم اليقين، وتزايد احتمالات فرض قيود على التجارة، أو إعادة توجيه التدفقات التجارية، بما يؤثر على استقرار الأسواق العالمية.

قنوات تأثير المخاطر الجيوسياسية على سلاسل الإمداد الغذائي:

تمارس المخاطر الجيوسياسية تأثيرًا مباشرًا ومتعدد الأبعاد على سلاسل الإمداد الغذائي، من خلال قنوات مترابطة تؤثر على تدفق السلع، وتكلفة الإمداد، واستقرار العلاقات التعاقدية. ولا يقتصر هذا التأثير على جانب واحد من السلسلة، بل يمتد ليشمل مختلف مراحلها، بدءًا من التوريد وحتى التوزيع، بما يؤدي إلى إحداث اختلالات هيكلية في توازن الأسواق. ويزداد هذا التأثير حدة في ظل الاعتماد على شبكات إمداد دولية معقدة، تتأثر سريعًا بالتغيرات في البيئة السياسية والاقتصادية العالمية.

ويتجلى تأثير هذه المخاطر من خلال عدد من القنوات الرئيسية، من أبرزها:

1- قيود التجارة الدولية: تتمثل في فرض قيود على تصدير السلع الغذائية، أو تعديل شروط التعاقد والإمداد، أو تقليص الكميات المتاحة في الأسواق العالمية، وهو ما يؤدي إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب وارتفاع مستويات الأسعار.

2- اضطراب مسارات النقل الدولية: ينشأ نتيجة تأثر الممرات البحرية أو البرية، وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وتأخر وصول الشحنات، مما يترتب عليه إطالة زمن الإمداد وزيادة التكلفة التشغيلية للسلسلة.

3- إعادة تشكيل التدفقات التجارية: يظهر من خلال تحويل مسارات التجارة إلى أسواق بديلة، وتغير أنماط التوريد التقليدية، وزيادة المنافسة على الموارد المتاحة، وهو ما يؤدي إلى عدم استقرار العلاقات التعاقدية وصعوبة التخطيط.

4- مخاطر التمركّز الجغرافي: تنتج عن الاعتماد على عدد محدود من الدول الموردة، بما يرفع درجة الحساسية لأي تغيرات في هذه المناطق، ويزيد من احتمالات الانقطاع المفاجئ في الإمدادات.

في ضوء ما سبق، تؤدي قنوات التأثير إلى تراجع كفاءة سلاسل الإمداد الغذائي من خلال عدم استقرار التدفقات، وارتفاع التكاليف، وزيادة تقلب الأسعار، وضعف القدرة على التنبؤ بالاحتياجات، بما ينعكس سلبًا على إدارة الموارد واستقرار الأسواق، وتزداد حدة هذه الآثار في الدول المعتمدة على الاستيراد نتيجة محدودية البدائل وارتفاع تكلفة تأمين الاحتياجات، وهو ما يفرض ضغوطًا مالية وتشغيلية إضافية. ومن ثم، تبرز أهمية الدور الرقابي في التقييم المستمر لسياسات التوريد والتخزين وضمان قدرتها على التكيف مع المخاطر وتعزيز استمرارية الإمداد.

نماذج عالمية لتأثير المخاطر الجيوسياسية على سلاسل الإمداد الغذائية:

النموذج / الأزمة	طبيعة الحدث الجيوسياسي	التأثير الفعلي على سلاسل الإمداد الغذائية
حرب روسيا وأوكرانيا (2022 – مستمرة)	صراع عسكري بين روسيا وأوكرانيا، وهما من أكبر مصدري القمح والذرة وزيوت الطعام والأسمدة عالميًا	تعطّل صادرات الحبوب من موانئ البحر الأسود وارتفاع أسعار القمح عالميًا بشكل حاد خلال 2022 واضطراب إمدادات الأسمدة (خاصة البوتاس والنيتروجين) وضغط كبير على الدول المستوردة في إفريقيا والشرق الأوسط
جائحة كوفيد-19 (2020–2021)	جائحة عالمية أدت إلى قيود حركة وإغلاق اقتصادي واسع	تعطّل سلاسل النقل البحري والجوي، ونقص العمالة في الإنتاج والتوزيع واختناقات في الموانئ وسلاسل التوريد وزيادة الطلب على الغذاء في بعض الأسواق بشكل مفاجئ
إغلاق موانئ الصين سياسات (Zero COVID – 2021–2022)	قيود صحية صارمة أدت إلى إغلاق متكرر لموانئ رئيسية مثل شنغهاي	تأخير عالمي في الشحن البحري وتكدس الحاويات في الموانئ واضطراب سلاسل الغذاء والسلع الوسيطة
قيود التصدير الغذائية (2022–2023)	قرارات سيادية من عدة دول مثل الهند وإندونيسيا لتقييد تصدير بعض السلع الغذائية (مثل الأرز وزيت النخيل)	انخفاض المعروض في الأسواق العالمية وارتفاع أسعار الغذاء عالميًا واضطراب العقود طويلة الأجل

النهج الرقابي للأجهزة العليا للرقابة في سلاسل الإمداد الغذائي:

يمثل تحليل الهشاشة في سلاسل الإمداد الغذائية مدخلًا أساسيًا لتطوير العمل الرقابي في ظل تصاعد المخاطر الجيوسياسية وتعقد البيئة الدولية، حيث لم يعد كافيًا الاكتفاء بتقييم الأداء الفعلي، بل أصبح من الضروري الانتقال إلى تحليل يربط بين بنية السلسلة وقدرتها على مواجهة الاضطرابات. ويعكس هذا التوجه تطور الدور الرقابي نحو نموذج قائم على إدارة المخاطر بدلًا من الفحص التقليدي. ويقوم هذا النهج على تكامل ثلاث دوائر رئيسية: تحليل الهشاشة، تحليل المخاطر الجيوسياسية، ثم تحويل النتائج إلى إطار رقابي تطبيقي يعتمد على الأدوات الحديثة في التقييم والمتابعة.

البعد الرقابي لتحليل الهشاشة:

يمثل تحليل الهشاشة أداة محورية في توجيه العمل الرقابي، حيث يسمح بتحديد نقاط الضعف داخل سلاسل الإمداد وتقييم درجة تأثيرها على الاستمرارية التشغيلية. ويُسهم هذا التحليل في:

- تحديد أولويات الفحص وفق مستوى الخطورة.
- توجيه الموارد الرقابية نحو المناطق الأعلى تأثيرًا.
- دعم القرارات الرقابية القائمة على المخاطر.
- ويؤدي ذلك إلى تعزيز كفاءة التخطيط الرقابي والانتقال من الرقابة الوصفية إلى رقابة تحليلية أكثر استهدافًا.

البعد الرقابي للمخاطر الجيوسياسية:

تفرض المخاطر الجيوسياسية ضرورة إدماج البيئة الخارجية ضمن نطاق التحليل الرقابي، نظرًا لتأثيرها المباشر على استقرار الإمدادات. ويشمل هذا البعد:

- تحليل مخاطر الاعتماد على الخارج في السلع الاستراتيجية.
- تقييم تنوع مصادر الإمداد ومدى مرونته.
- مراجعة كفاءة إدارة المخزون الاستراتيجي.
- تحليل مرونة نظم التعاقد والتوريد.
- ويصبح التركيز هنا على تقييم قدرة النظام على الاستمرار في ظل سيناريوهات عدم الاستقرار، وليس فقط قياس الأداء في الظروف الطبيعية.

دمج المخاطر الجيوسياسية في الإطار الرقابي:

يتطلب تطوير العمل الرقابي تحويل المخاطر الجيوسياسية من عنصر وصفي إلى عنصر تحليلي داخل الإطار الرقابي. ويتم ذلك من خلال:

- بناء نماذج تقييم قائمة على السيناريوهات.
- استخدام مؤشرات إنذار مبكر لرصد التغيرات.
- الربط بين البيانات الاقتصادية واللوجستية.
- دعم القرار الرقابي بالمعلومات التحليلية.
- ويؤدي هذا الدمج إلى تعزيز الطابع الاستباقي للرقابة ورفع قدرتها على التدخل المبكر قبل تفاقم الأزمات.

الإطار المؤسسي لدور الأجهزة العليا للرقابة:

تُعد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة جهات مستقلة مسؤولة عن مراجعة كفاءة وفعالية إدارة الموارد العامة، وقد تطور دورها من الرقابة المالية التقليدية إلى تقييم الأداء وتحليل المخاطر. وفي سلاسل الإمداد الغذائية، ينعكس هذا الدور في:

- تقييم كفاءة منظومة الإمداد عبر مراحلها المختلفة
- تحليل مواطن الهشاشة والمخاطر التشغيلية والجيوسياسية
- مراجعة السياسات المرتبطة بالتوريد والتخزين
- تقييم إدارة المخزون الاستراتيجي.

التحول في طبيعة الدور الرقابي:

يعكس هذا الإطار تحولًا جوهريًا في طبيعة العمل الرقابي، من التركيز على ما تم تنفيذه بالفعل إلى استشراف ما قد يحدث مستقبلًا، من خلال التنبؤ بالمخاطر وتعزيز الجاهزية ودعم تحسين السياسات العامة. وبذلك يتجاوز الدور الرقابي حدود الفحص اللاحق ليصبح وظيفة استراتيجية تسهم في تعزيز استقرار الأنظمة الحيوية، وذلك وفقًا للمصفوفة التالية:

المستوى	المكون	المحتوى	الوظيفة الرقابية
المدخلات(Inputs)	بيانات سلاسل الإمداد	إنتاج – نقل – تخزين – توزيع	بناء صورة شاملة عن تدفق السلع عبر السلسلة
	بيانات المخاطر الجيوسياسية	صراعات – قيود تصدير – اضطرابات لوجستية – توترات دولية	تحديد مصادر عدم الاستقرار الخارجي المؤثر على الإمداد
	بيانات اقتصادية وسوقية	أسعار الغذاء – العرض والطلب – التضخم الغذائي	قياس تأثير البيئة الاقتصادية على استقرار السلع
	بيانات تشغيلية	المخزون الاستراتيجي – التعاقدات – الطاقة التخزينية	تقييم الجاهزية التشغيلية للنظام الغذائي
طبقة التحليل (Analysis Layer)	تحليل الهشاشة	تحديد نقاط الضعف داخل مراحل السلسلة وقياس حساسيتها للصدمات	تحديد أولويات الرقابة وتوجيه الموارد
	تحليل المخاطر الجيوسياسية	تقييم الاعتماد على الخارج – تنوع المصادر – مرونة التعاقد – التعرض للصدمات	قياس درجة التعرض للمخاطر الخارجية
أدوات التحليل (Audit Tools)	المراجعة المبنية على المخاطر	تحديد نطاق الفحص وفق مستوى الخطورة	تحسين كفاءة توزيع الموارد الرقابية
	تحليل البيانات	تتبع التدفقات – اكتشاف الأنماط غير الطبيعية	دعم القرار الرقابي بالمعلومات
	تحليل السيناريوهات	اختبار تأثير الأزمات المحتملة (حروب – قيود – أوبئة)	قياس قدرة النظام على الاستجابة
	مؤشرات الإنذار المبكر	رصد تغيرات الأسعار والإمداد	الاكتشاف المبكر للاختلالات
المخرجات (Outputs)	خرائط الهشاشة والمخاطر	تحديد المناطق الأكثر عرضة للاضطراب	دعم التخطيط الرقابي الاستباقي
	تقييم الجاهزية	قياس قدرة النظام على مواجهة الأزمات	تحسين مرونة سلاسل الإمداد
	توصيات رقابية	سياسات التوريد – التخزين – التعاقد	دعم تحسين السياسات العامة
متخذ القرار (Decision Layer)	دعم السياسات	توجيه القرارات الحكومية في الأمن الغذائي	رفع جودة القرار العام
	إدارة المخزون الاستراتيجي	تحسين التخزين والتدوير	ضمان استمرارية الإمداد
	التنسيق المؤسسي	ربط الجهات الرقابية والتنفيذية	تعزيز التكامل المؤسسي

الخاتمة:

في ضوء ما تم عرضه، يتضح أن سلاسل الإمداد الغذائي لم تعد مجرد منظومة تشغيلية لنقل السلع، بل أصبحت نظامًا استراتيجيًا بالغ الحساسية يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالأمن الاقتصادي والاستقرار المجتمعي. وقد أظهرت التحولات الجيوسياسية المتسارعة أن هذه السلاسل تعمل داخل بيئة عالية التقلب، تتداخل فيها عوامل اقتصادية ولوجستية وسياسية، بما يجعلها عرضة لأنماط متعددة من المخاطر الممتدة عبر مراحلها المختلفة.

ومن ثم، فإن فهم سلاسل الإمداد في هذا السياق لم يعد قائمًا على تحليل الكفاءة التشغيلية فقط، بل أصبح يتطلب دمجًا منهجيًا بين تحليل الهشاشة، وتقييم المخاطر الجيوسياسية، وبناء نماذج رقابية قادرة على استشراف المستقبل بدلًا من الاكتفاء برصد الماضي. ويعكس هذا التحول إعادة صياغة لدور الأجهزة العليا للرقابة، بحيث تنتقل من وظيفة الفحص التقليدي إلى وظيفة استراتيجية قائمة على إدارة المخاطر ودعم الاستقرار.

وبناءً على ذلك، فإن تعزيز القدرة الرقابية في هذا المجال يمثل عنصرًا محوريًا في دعم مرونة الدول في مواجهة الأزمات، وضمان استمرارية تدفق الغذاء، وتقليل آثار الاضطرابات العالمية على الأمن الغذائي.

التوصيات:

1- تبني إطار رقابي قائم على إدارة المخاطر: يتطلب تطوير الدور الرقابي في مجال سلاسل الإمداد الغذائي إعادة ضبط منهجية العمل الرقابي بحيث تقوم على إدماج تحليل المخاطر والهشاشة ضمن مراحل التخطيط والتنفيذ، بما يسمح بتوجيه جهود المراجعة وفق درجة التعرض للمخاطر الفعلية داخل منظومة الإمداد. ويعني ذلك الانتقال من التركيز على الالتزام الإجرائي إلى تقييم أكثر شمولًا يرتبط ببنية السلسلة وقدرتها على الاستجابة للاضطرابات، مع مراعاة طبيعة الترابط بين مراحل الإنتاج والنقل والتخزين والتوزيع. ويسهم هذا التوجه في رفع كفاءة تخصيص الموارد الرقابية وتعزيز دقة تحديد الأولويات داخل نطاق العمل الرقابي.

2- تطوير أدوات التحليل الرقابي: تتطلب طبيعة سلاسل الإمداد الغذائية في ظل المخاطر الجيوسياسية تطوير الأدوات التحليلية المستخدمة داخل الأجهزة العليا للرقابة بما يتناسب مع تعقيد البيئة التشغيلية. ويشمل ذلك توسيع نطاق الاعتماد على تحليل البيانات لرصد تدفقات السلع واكتشاف الأنماط غير الطبيعية التي قد تعكس اختلالات في السلسلة. كما يستلزم الأمر استخدام تحليل السيناريوهات كأداة لتقدير أثر الأزمات المحتملة على استقرار الإمداد، إلى جانب تطوير مؤشرات إنذار مبكر تعتمد على البيانات السوقية واللوجستية لتحديد الانحرافات في مراحلها الأولى. ويُسهم هذا التطوير في رفع جودة التحليل الرقابي وتعزيز دقته في فهم المخاطر المحيطة بالسلاسل الغذائية.

3- تعزيز التكامل بين تحليل الأداء وتحليل المخاطر: يمثل التكامل بين تحليل الأداء التشغيلي وتحليل المخاطر أحد العناصر الجوهرية في تطوير الدور الرقابي، حيث لم يعد كافيًا تقييم كفاءة العمليات بمعزل عن السياق المحيط بها. ويستوجب ذلك ربط نتائج مراجعات الأداء بتقييم مستوى التعرض للمخاطر داخل كل مرحلة من مراحل السلسلة، بما يسمح بتكوين رؤية شاملة حول نقاط القوة والضعف. كما يساهم هذا التكامل في تحسين جودة المخرجات الرقابية من خلال ربط المؤشرات التشغيلية بالمحددات الخارجية المؤثرة على استقرار الإمداد، بما يعزز من دقة الاستنتاجات الرقابية وفاعلية التوصيات الصادرة عنها.

4-تحسين حوكمة سلاسل الإمداد الغذائي: تتطلب حوكمة سلاسل الإمداد الغذائي مراجعة مستمرة للسياسات والإجراءات المنظمة لعمليات التوريد والتخزين والتعاقد، بما يضمن توافقها مع المتغيرات المرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية والاقتصادية. ويشمل ذلك إعادة تقييم مدى تنوع مصادر الإمداد لتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق، فضلًا عن تعزيز كفاءة إدارة المخزون الاستراتيجي من حيث الكمية والجودة وآليات التدوير. كما ينبغي أن ترتبط عمليات الحوكمة بآليات واضحة لقياس الأداء والالتزام، بما يسمح بتحقيق توازن بين الكفاءة التشغيلية وتقليل مستويات التعرض للمخاطر.

5- دعم التكامل المؤسسي: يتطلب تعزيز فاعلية الدور الرقابي في هذا المجال رفع مستوى التكامل بين الأجهزة العليا للرقابة والجهات المعنية بسلاسل الإمداد الغذائي، بما يضمن تدفقًا منظمًا وفعالًا للمعلومات والبيانات. ويشمل ذلك تطوير آليات تنسيق مؤسسية تسمح بتبادل البيانات المتعلقة بالإنتاج والتوريد والأسواق، بما يدعم التحليل المتكامل للمنظومة الغذائية. كما يساهم هذا التكامل في تحسين مواءمة المخرجات الرقابية مع السياسات العامة للدولة، بما يعزز من كفاءة اتخاذ القرار في المجالات المرتبطة بالأمن الغذائي.

6- تطوير القدرات المؤسسية للأجهزة الرقابية: يمثل تطوير القدرات المؤسسية أحد المتطلبات الأساسية لتعزيز جودة العمل الرقابي في هذا المجال، حيث يتطلب الأمر رفع كفاءة الكوادر الرقابية في مجالات تحليل البيانات والمخاطر وسلاسل الإمداد. كما يستلزم دعم التحول الرقمي داخل الأجهزة العليا للرقابة بما يتيح استخدام أدوات تحليل متقدمة تسهم في تحسين جودة الفحص والمراجعة. بالإضافة إلى ذلك، يصبح من المهم إنشاء وحدات متخصصة داخل الأجهزة الرقابية تُعنى بمتابعة وتحليل سلاسل الإمداد الغذائية، بما يضمن تراكم الخبرات وتعزيز القدرة الفنية على التعامل مع هذا النوع المعقد من الأنظمة.

المراجع:

- البنك المركزي المصري : https://www.cbe.org.eg

- منظمة الإسكوا – (ESCWA) الأمم المتحدة : https://www.unescwa.org

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO):

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) : https://www.oecd.org

الموقع الإلكتروني للبنك الدولي World Bank : https://www.worldbank.org

- Christopher, M. (2016) : Logistics & Supply Chain Management – دار نشر Pearson Education

- هارلو – المملكة المتحدة: الموقع الإلكتروني : https://www.pearson.com

Mentzer, J. T. et al. (2001) :

Defining Supply Chain Management – مجلة Journal of Business Logistics، دار نشر Wiley-Blackwell، الولايات المتحدة الأمريكية، الموقع الإلكتروني: https://onlinelibrary.wiley.com

- Pettit, T. J., Fiksel, J., & Croxton, K. (2010) :

Ensuring Supply Chain Resilience – مجلة Journal of Business Logistics، دار نشر Wiley-Blackwell، الولايات المتحدة الأمريكية، الموقع الإلكتروني: https://onlinelibrary.wiley.com

- Sheffi, Y. (2005)

The Resilient Enterprise: Overcoming Vulnerability for Competitive Advantage – دار نشر MIT Press، كامبريدج – الولايات المتحدة الأمريكية

الموقع الإلكتروني: https://mitpress.mit.edu

- Caldara, D., & Iacoviello, M. (2022) : Geopolitical Risk Index (GPR) –المصدر الرسمي للمؤشر:

https://www.matteoiacoviello.com/gpr.htm.

إعداد الأستاذ/ ضياء بسام عون
مفتش بالجهاز المركزي للرقابة المالية
بالجمهورية العربية السورية

الانتقال من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة الاستباقية في ظل الذكاء الاصطناعي: مدخل لاعادة تعريف وظيفة الأجهزة العليا للرقابة

ملخص البحث:

هدف هذا البحث إلى تحليل أثر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل وظيفة الأجهزة العليا للرقابة، وذلك من خلال دراسة عملية التحول من الرقابة التقليدية اللاحقة إلى الرقابة الاستباقية القائمة على تحليل البيانات والتنبؤ بالمخاطر. بالإضافة إلى انعكاسات البيئة الرقمية الحديثة على طبيعة العمل الرقابي، في ظل تضخم البيانات الحكومية وتزايد تعقيد المخاطر المالية السيبرانية، الأمر الذي أظهر محدودية النماذج الرقابية التقليدية في مواكبة التحولات الرقمية المتسارعة.

كما تناول البحث دور تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والتدقيق المستمر في دعم الرقابة الاستباقية وتعزيز القدرة على الكشف المبكر عن الانحرافات والمخاطر المحتملة. وخلص إلى أن الذكاء الاصطناعي لا يقتصر دوره على تطوير أدوات التدقيق فحسب، بل يمتد إلى إعادة تعريف فلسفة الرقابة العامة ووظيفة الأجهزة العليا للرقابة في البيئة الرقمية الحديثة.

وتوصل البحث إلى أن التحول نحو الرقابة الاستباقية يتطلب إعادة بناء القدرات المؤسسية والتشريعية والتقنية للأجهزة العليا للرقابة، بما ينسجم مع متطلبات الحوكمة الرقمية وإدارة المخاطر الحديثة. كما أوصى بضرورة تطوير البنية الرقمية، وتعزيز مهارات المدققين في مجال تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، وتحديث الأطر التشريعية الداعمة للتدقيق الرقمي والرقابة الذكية.

المقدمة:

يشكل جسر الثقة امتداداً حيوياً بين الشعب والحكومة، ويتكون هذا الجسر من مسارين متوازيين المسار الأول يعبر عن ثقة الشعب الممنوحة للحكومة، أما المسار الثاني فيرمز إلى الإنجاز الحكومي الجدير بتلك الثقة. وتبرز العديد من المخاطر التي تهدد صمود هذا الجسر، وخاصةً في مسار الإنجاز، مما ينذر بخطورة انعدام ثقة الشعب واهتزاز قيم النزاهة والشفافية. لذلك لجأت المجتمعات إلى فكرة الرقابة على أعمال الحكومة وإنجازاتها، وظهر المدققون الحكوميون في مظهر حراس هذا الجسر وحماة للثقة الممنوحة من الشعب إلى الحكومة.

وخلال السنوات الأخيرة، شهدت بيئة الإدارة العامة تحولات جوهرية نتيجة التطور المتسارع في التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة المخاطر المالية والإدارية وأساليب إدارتها. وفي ظل تضخم البيانات وتسارع العمليات الحكومية الرقمية، أصبحت النماذج التقليدية للرقابة القائمة على الفحص اللاحق غير كافية لمواكبة البيئة الرقمية المعاصرة، مما فرض على الأجهزة العليا للرقابة ضرورة تبني أدوات وأساليب رقابية أكثر استباقية ومرونة. ومن هنا تأتي أهمية البحث في دراسة أثر الذكاء الاصطناعي في التحول نحو الرقابة الاستباقية وبيان انعكاس ذلك على بنية وظيفة الأجهزة العليا للرقابة.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في استمرار اعتماد العديد من الأجهزة العليا للرقابة على نماذج رقابية تقليدية قائمة على الرقابة اللاحقة، بالرغم من التحولات الرقمية المتسارعة وتزايد المخاطر الإلكترونية والمالية، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى قدرة تلك الأجهزة على التحول نحو نموذج رقابي استباقي مدعوم بتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية نبينها وفق التالي:

1- بيان أثر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في تطوير وظيفة الرقابة العامة.

2- تحليل مفهوم الرقابة الاستباقية ومتطلباتها في البيئة الرقمية.

3- توضيح دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم التدقيق المستمر والتنبؤ بالمخاطر.

4- استعراض أبرز التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في الانتقال نحو الرقابة الاستباقية.

5- تقديم رؤية تحليلية لإعادة تعريف وظيفة الأجهزة العليا للرقابة في ظل التحول الرقمي.

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل الأدبيات الحديثة والتقارير الدولية المتعلقة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وتطور وظيفة الأجهزة العليا للرقابة، مع الاستفادة من المقارنة المفاهيمية بين الرقابة التقليدية والرقابة الاستباقية.

أولاً: التحول الرقمي وتغيّر طبيعة الرقابة العامة:

أحدث التحول الرقمي خلال العقدين الأخيرين تغيراً جذرياً في طبيعة الإدارة العامة وآليات إدارة المال العام، كان ذلك نتيجة الاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية، وتكامل قواعد البيانات، وتوسع الخدمات الحكومية الإلكترونية. ولم يعد النشاط الحكومي قائماً على المعاملات الورقية أو القرارات الإدارية التقليدية، بل أصبح يعتمد بصورة متزايدة على البيئات الرقمية والبيانات المتدفقة بصورة لحظية، الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل طبيعة العمل الرقابي ومتطلباته المؤسسية [1].

وفي هذا السياق، أسهمت البيئة الرقمية في تضخم غير مسبوق في حجم البيانات الحكومية والمالية، سواء كان ذلك من ناحية الكم أو من ناحية سرعة التدفق و تنوع مصادر المعلومات، وهو ما أوجد تحديات جديدة أمام الأجهزة العليا للرقابة تتعلق بقدرتها على تحليل البيانات واستخلاص المؤشرات الرقابية بصورة فعالة. كما أدى التحول الرقمي إلى بروز أنماط أكثر تعقيداً من المخاطر المالية والإدارية، مثل المخاطر السيبرانية، والاحتيال الرقمي، والتلاعب بالبيانات، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بالأنظمة الذكية والقرارات المؤتمتة [2].

1- OECD, 2019; World Bank, 2022.

2- World Economic Forum, 2022; OECD, 2021).

وفي المقابل، برزت محدودية النماذج التقليدية للرقابة القائمة على الفحص اللاحق والعينات المحدودة والتدقيق الدوري، إذ أصبحت هذه النماذج غير قادرة على مواكبة البيئة الرقمية المتغيرة أو التعامل مع التدفقات اللحظية للبيانات والمخاطر. فالرقابة التقليدية تعتمد غالباً على اكتشاف المخالفات بعد وقوعها، في حين تتطلب البيئة الرقمية الحديثة نماذج رقابية أكثر استباقية وقدرة على التنبؤ بالمخاطر قبل تحقق آثارها [3].

ومن هذا المنطلق، لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية لتطوير وسائل التدقيق التقليدية، بل أصبح يمثل تحولاً في فلسفة الرقابة العامة نفسها، من رقابة لاحقة تركز على اكتشاف الأخطاء، إلى رقابة ذكية واستباقية تقوم على تحليل البيانات والتنبؤ بالمخاطر ودعم اتخاذ القرار الرقابي بصورة مستمرة وفورية. الأمر الذي يفرض على الأجهزة العليا للرقابة إعادة النظر في أدوارها ووظائفها وآليات عملها بما يتلاءم مع متطلبات البيئة الرقمية الحديثة [4].

ثانيا: الذكاء الاصطناعي كمدخل للرقابة الاستباقية:

أدى التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات إلى ظهور تحولات جوهرية في طبيعة العمل الرقابي، إذ لم تعد الرقابة الحديثة تقتصر على مراجعة العمليات المالية والإدارية بعد تنفيذها، بل أصبحت تتجه بصورة متزايدة نحو بناء نماذج رقابية استباقية قادرة على التنبؤ بالمخاطر واكتشاف الانحرافات بصورة مبكرة. وفي هذا الإطار، برز الذكاء الاصطناعي كأحد أهم الأدوات القادرة على دعم التحول من الرقابة التقليدية إلى الرقابة الذكية القائمة على البيانات [5].

وتعتمد الرقابة الاستباقية على توظيف تقنيات تحليل البيانات الضخمة، والتعلم الآلي، والنماذج التنبؤية، بهدف تحليل الأنماط المالية والإدارية واكتشاف المؤشرات غير الطبيعية بصورة لحظية، الأمر الذي يسهم في تعزيز قدرة الأجهزة العليا للرقابة على التنبؤ بالمخاطر المحتملة قبل تحولها إلى حالات فساد أو هدر فعلي للمال العام. كما تتيح تقنيات التدقيق المستمر مراقبة العمليات الحكومية بصورة آنية، بدلاً من الاكتفاء بالمراجعات الدورية التقليدية [6].(Appelbaum, Kogan & Vasarhelyi, 2017; Vasarhelyi & Kogan, 2015)

وفي هذا السياق، يسهم الذكاء الاصطناعي في تطوير أدوات الرقابة من خلال أتمتة عمليات التحليل والكشف عن الانحرافات، وتقليص الاعتماد على العينات المحدودة، وزيادة سرعة معالجة البيانات ودقتها. إلا أن أهمية الذكاء الاصطناعي لا تكمن فقط في تطوير الوسائل التقنية للتدقيق، بل في إعادة تشكيل فلسفة الرقابة العامة ذاتها، عبر الانتقال من نموذج رقابي قائم على رد الفعل واكتشاف الأخطاء بعد وقوعها، إلى نموذج استباقي يعتمد على التنبؤ بالمخاطر وإدارتها بصورة مستمرة [7].

وبذلك، لم يعد دور الأجهزة العليا للرقابة مقتصراً على تقييم مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة، بل امتد ليشمل المساهمة في تعزيز القدرة التنبؤية للدولة وتحسين كفاءة إدارة المخاطر العامة في البيئة الرقمية، وهو ما يمثل تحولاً نوعياً في طبيعة الوظيفة الرقابية وأهدافها الاستراتيجية [8].

3- INTOSAI, 2021; Appelbaum, Kogan & Vasarhelyi, 2017.

4- Kokina & Davenport, 2017; OECD, 2023.

5- Kokina & Davenport, 2017; OECD, 2021

6- Appelbaum, Kogan & Vasarhelyi, 2017; Vasarhelyi & Kogan, 2015

7- IIA, 2020; World Economic Forum, 2022.

8- INTOSAI, 2021; OECD, 2023

ثالثا: تحديات التحول نحو الرقابة الاستباقية:

تواجه الأجهزة العليا للرقابة تحديات متزايدة في مسار التحول نحو الرقابة الاستباقية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، نتيجة التغيرات المتسارعة في البيئة الرقمية وتعقّد المخاطر المرتبطة بها. وعلى الرغم من الإمكانات التي توفرها تقنيات تحليل البيانات والأنظمة الذكية في تعزيز فعالية الرقابة، إلا أن العديد من الأجهزة الرقابية، لا سيما في الدول النامية، ما تزال تعمل ضمن نماذج تنظيمية وتشريعية تقليدية تحد من قدرتها على مواكبة هذا التحول [9].

كما تتمثل أبرز التحديات المؤسسية في الجمود الهيكلي وضعف الثقافة الرقمية داخل المؤسسات الرقابية، فضلاً عن محدودية التخطيط الاستراتيجي وضعف إدارة المعرفة الرقمية، الأمر الذي ينعكس على قدرة الأجهزة الرقابية في بناء بيئة مؤسسية قادرة على استيعاب التقنيات الحديثة وتوظيفها بكفاءة [10]. كما تواجه تلك الأجهزة تحديات مرتبطة بإعادة تأهيل الموارد البشرية، نتيجة اتساع الفجوة بين المهارات التقليدية للمدققين ومتطلبات التحليل الرقمي واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والتدقيق المستمر [11].

وعلى المستوى التقني، تبرز تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية الرقمية، ومحدودية تكامل قواعد البيانات الحكومية، إضافة إلى تنامي مخاطر الأمن السيبراني وحماية البيانات في ظل التوسع المتزايد في الأنظمة الرقمية [12]. كما تثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحديات مرتبطة بموثوقية الخوارزميات وشفافية القرارات المؤتمتة وإمكانية التحيز في معالجة البيانات، وهو ما يفرض ضرورة تطوير أطر حوكمة رقمية تضمن الاستخدام المسؤول للتقنيات الحديثة [13].

وفي ضوء ذلك، يتضح أن التحول نحو الرقابة الاستباقية لا يمثل مجرد تحديث تقني للأدوات الرقابية، بل تحولاً مؤسسياً شاملاً يفرض إعادة بناء الهياكل التنظيمية والقدرات البشرية والتشريعية للأجهزة العليا للرقابة.

رابعا: إعادة تعريف وظيفة الأجهزة العليا للرقابة في البيئة الرقمية:

أدت التحولات الرقمية المتسارعة وتنامي استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى إحداث تغيرات جوهرية في طبيعة الرقابة العامة ووظائفها التقليدية، الأمر الذي فرض على الأجهزة العليا للرقابة ضرورة إعادة النظر في أدوارها المؤسسية وآليات عملها بما يتلاءم مع البيئة الرقمية الحديثة. وعليه، لم تعد وظيفة الرقابة مقتصرة على التحقق من سلامة الإجراءات المالية واكتشاف المخالفات بعد وقوعها، بل أصبحت ترتبط بصورة متزايدة بالقدرة على تحليل البيانات والتنبؤ بالمخاطر ودعم اتخاذ القرار الرقابي بصورة مستمرة واستباقية [14].

وفي هذا السياق، برز التحول من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة الاستباقية باعتباره أحد أهم التحولات المفاهيمية في العمل الرقابي الحديث، حيث أصبحت الأجهزة العليا للرقابة مطالبة بالانتقال من نموذج يعتمد على الفحص الدوري والعينات المحدودة، إلى نموذج رقابي ذكي قائم على التحليل الشامل للبيانات والتدقيق المستمر واستخدام النماذج التنبؤية في الكشف المبكر عن المخاطر والانحرافات المحتملة [15].

9- OECD, 2021; INTOSAI, 2021.

10- OECD, 2020; World Bank, 2022.

11- IIA, 2020; ARABOSAI, 2021.

12- World Economic Forum, 2022; OECD, 2019.

13- World Economic Forum, 2022.

14- OECD, 2021; INTOSAI, 202115- Appelbaum, Kogan & Vasarhelyi, 2017; Kokina & Davenport, 2017 .

كما أدى هذا التحول إلى إعادة تعريف دور المدقق الحكومي نفسه، إذ لم يعد دوره يقتصر على مراجعة السجلات والوثائق التقليدية، بل أصبح يتطلب مهارات تحليلية وتقنية متقدمة تشمل تحليل البيانات الضخمة وفهم الأنظمة الرقمية وتقييم مخاطر الأمن السيبراني، الأمر الذي يفرض تطوير القدرات البشرية وبناء كوادر رقابية متعددة التخصصات [16].

ومن جهة أخرى، يفرض التحول نحو الرقابة الذكية إعادة تصميم البنية المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة، من خلال إنشاء وحدات متخصصة في تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي والتدقيق الرقمي، وتعزيز التكامل مع قواعد البيانات الحكومية ومنصات الحوكمة الرقمية، بما يسمح بتوفير معلومات رقابية لحظية تدعم الإدارة الرشيدة وحماية المال العام بصورة أكثر كفاءة [17].

وبذلك، لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة لتحسين كفاءة التدقيق التقليدي، بل أصبح يمثل نقطة تحول في فلسفة الرقابة العامة ذاتها، عبر إعادة تعريف وظيفة الأجهزة العليا للرقابة من مؤسسات تكتفي بالكشف اللاحق عن المخالفات، إلى مؤسسات ذكية تؤدي دوراً استباقياً في إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة الرقمية ودعم استدامة الأداء الحكومي.

الشكل رقم (1): إعادة تعريف وظيفة الرقابة في الأجهزة العليا للرقابة

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف الوظيفة الرقابية الحديثة للأجهزة العليا للرقابة على أنها: "وظيفة رقابية ذكية تعتمد على التحليل المستمر للبيانات وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي بهدف التنبؤ بالمخاطر وتعزيز الحوكمة الرقمية ودعم اتخاذ القرار وحماية المال العام بصورة استباقية ومستدامة".

16- IIA, 2020; ARABOSAI, 2021.

17- World Bank, 2022; OECD, 2023.

ويُظهر الجدول الآتي أبرز أوجه التحول في فلسفة ووظيفة الأجهزة العليا للرقابة بين النموذج التقليدي والنموذج الرقابي الذكي:

الجدول رقم (1): أوجه المقارنة بين النموذج التقليدي والنموذج الذكي

أوجه المقارنة	النموذج التقليدي	النموذج الرقابي الذكي
طبيعة الرقابة	رقابة لاحقة	رقابة استباقية
الهدف الرئيسي	اكتشاف الأخطاء والمخالفات	التنبؤ بالمخاطر والوقاية منها
أسلوب التدقيق	دوري ويعتمد على العينات	مستمر وشامل لكل البيانات
مصدر البيانات	وثائق ورقية وتقارير محدودة	بيانات رقمية ضخمة ولحظية
دور المدقق	فاحص ومراجع تقليدي	محلل بيانات وخبير مخاطر
الأدوات المستخدمة	إجراءات وأدوات يدوية/نمطية	ذكاء اصطناعي وخوارزميات تحليل
نطاق الرقابة	تقييم الالتزام بالقوانين	دعم الحوكمة وإدارة المخاطر الرقمية
طبيعة القرارات	رد فعل بعد وقوع الحدث	إجراءات تصحيحية قبل وقوع الحدث
القيمة المضافة	كشف الانحرافات المالية	تعزيز الكفاءة المؤسسية والوقاية

النـتـائــج:

1- أظهرت الدراسة أن التحول الرقمي أدى إلى تغير جوهري في طبيعة البيئة الرقابية، نتيجة تضخم البيانات الحكومية وتزايد تعقيد المخاطر المالية السيبرانية، الأمر الذي حدّ من فاعلية النماذج التقليدية للرقابة القائمة على الفحص اللاحق.

2- تبين أن الذكاء الاصطناعي وتقنيات تحليل البيانات أسهما في تعزيز إمكانية الانتقال نحو الرقابة الاستباقية، من خلال دعم التدقيق المستمر والتنبؤ بالمخاطر والكشف المبكر عن الانحرافات المالية والإدارية.

3- أوضحت الدراسة أن توظيف الذكاء الاصطناعي لا يقتصر على تطوير الأدوات التقنية للتدقيق، بل يمتد ليشمل إعادة تعريف فلسفة الرقابة العامة ووظيفة الأجهزة العليا للرقابة في البيئة الرقمية الحديثة.

4- كشفت الدراسة عن وجود تحديات مؤسسية وتشريعية وتقنية وبشرية تعيق تحول الأجهزة العليا للرقابة نحو النماذج الرقابية الذكية، لا سيما في الدول النامية التي تعاني من محدودية البنية الرقمية وضعف الجاهزية المؤسسية.

النـتـائــج:

1- ضرورة تبني الأجهزة العليا للرقابة استراتيجيات تحول رقمي شاملة تهدف إلى تطوير البنية الرقمية وتعزيز التكامل مع قواعد البيانات الحكومية.

2- العمل على تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية بما ينسجم مع متطلبات التدقيق الرقمي واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الرقابي.

3- إنشاء وحدات متخصصة في تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي والتدقيق الرقمي داخل الأجهزة العليا للرقابة، بما يسهم في دعم الرقابة الاستباقية والتدقيق المستمر.

4- تعزيز القدرات البشرية من خلال تدريب المدققين على مهارات تحليل البيانات والأنظمة الذكية وإدارة المخاطر الرقمية.

5- تطوير أطر حوكمة رقمية تضمن الاستخدام المسؤول والآمن لتقنيات الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة متطلبات الشفافية وحماية البيانات والأمن السيبراني.

6- تشجيع التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة والمنظمات الدولية والإقليمية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال الرقابة الرقمية والتدقيق الذكي.

الخاتمة:

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة وما رافقها من تعقيد متزايد في المخاطر المالية والإدارية السيبرانية، يتجه دور المدقق الحكومي نحو تجاوز الوظيفة التقليدية للفحص والمراجعة، ليصبح شريكاً في تعزيز الحوكمة وحماية المال العام ودعم القدرة الوقائية للدولة. فكلما ازدادت قدرة الأجهزة العليا للرقابة على توظيف التقنيات الذكية وتحليل المخاطر بصورة استباقية، تعززت متانة "جسر الثقة" بين الدولة والمجتمع، وترسخت قيم الشفافية والمساءلة في مواجهة تحديات العصر الرقمي.

قائمة المراجع:

- Appelbaum, D., Kogan, A., & Vasarhelyi, M. A. (2017). Big Data and Analytics in the Modern Audit Engagement. Accounting Horizons, 31(4), 45–59.
- Arab Organization of Supreme Audit Institutions (ARABOSAI). (2021). Arab Strategy for Digital Transformation and Capacity Building of Supreme Audit Institutions. Tunis, Tunisia.
- Institute of Internal Auditors (IIA). (2020). OnRisk 2020: A Guide to Understanding, Aligning, and Optimizing Risk. Lake Mary, Florida, USA.
- International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI). (2021). INTOSAI Strategic Plan 2023–2028 and Digital Capacity Development Initiatives. Vienna, Austria.
- Kokina, J., & Thomas H. Davenport (2017). The Emergence of Artificial Intelligence: How Automation is Changing Auditing. Journal of Emerging Technologies in Accounting, 14(1), 115–122.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2019). Digital Government Review of Argentina: Accelerating the Digitalisation of the Public Sector. Paris, France: OECD Publishing.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2020). The Path to Becoming a Data-Driven Public Sector. Paris, France: OECD Publishing.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2021). Government at a Glance 2021. Paris, France: OECD Publishing.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2023). OECD Digital Government Index 2023: Results and Key Findings. Paris, France: OECD Publishing.
- Vasarhelyi, M. A., & Kogan, A. 2015 Big Data in Accounting: An Overview. Accounting Horizons, 29(2), 381-396.
- World Bank. (2022). GovTech Maturity Index: The State of Public Sector Digital Transformation. Washington, DC, USA.
- World Economic Forum. (2022). Global Risks Report 2022. Geneva, Switzer
land.

إعداد الدكتورة/ عـــهـــد الـعتيبـــي
مدقق مالي رئيسي بديوان المحاسبة بدولة الكويت

استخدام الطائرات بدون طيار (الدرون) في العمل الرقابي: دراسة تحليلية لتجارب دولية

يشهد العالم في العقود الأخيرة تسارعًا غير مسبوق في وتيرة التطور التقني، حيث أصبحت التقنيات الرقمية والأنظمة الذكية جزءًا لا يتجزأ من مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك المجالات الاقتصادية والرقابية، وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل أساليب العمل التقليدية، وفرض واقعًا جديدًا قائمًا على البيانات الضخمة، والتحليل الفوري، والأتمتة، مما ساهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتعزيز جودة اتخاذ القرار.

وفي إطار هذا التحول، برزت الطائرات بدون طيار أو كما تعرف باسم الدرون كإحدى أبرز الابتكارات التكنولوجية التي أحدثت نقلة نوعية في أساليب جمع البيانات والمعلومات، فقد انتقلت هذه التقنية من الاستخدامات العسكرية المحدودة إلى مجالات مدنية واسعة، شملت الهندسة، والزراعة، والطاقة، وإدارة الكوارث، وصولًا إلى مجالات التدقيق والرقابة المالية، وتتميز الدرون بقدرتها على الوصول إلى المواقع الوعرة أو الخطرة، وتوفير صور وبيانات عالية الدقة في وقت قياسي، الأمر الذي يجعلها أداة فعالة لدعم العمل الميداني.

ومع تنامي المشاريع الحكومية واتساع نطاقها الجغرافي، باتت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أمام تحديات متزايدة تتطلب تبني أدوات حديثة تعزز من قدرتها على الرقابة الفعالة، وفي هذا السياق، يبرز استخدام الدرون كأحد الحلول المبتكرة التي تسهم في تحسين جودة الأدلة الرقابية، وتقليل الاعتماد على الأساليب التقليدية، وتوفير رؤية شاملة ودقيقة للواقع الفعلي للمشروعات والأصول العامة إذ يتناول هذا المقال تجربة تطبيقية لاستخدام الدرون في مجال العمل الرقابي على المستوى الدولي.

بدايةً، تستعرض هذه الدراسة تجربة محكمة الحسابات في بلدية ساو باولو/البرازيل في استخدام الطائرات بدون طيار، والتي تُعد من أبرز النماذج التطبيقية التي عكست تحولًا نوعيًا في منهجية التدقيق الحكومي، كما وردت في مجلة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) لعام 2025 [1] ، وتكتسب هذه التجربة أهميتها من كونها لم تقتصر على توظيف تقنية حديثة، بل قدمت نموذجًا متكاملًا لدمج الابتكار التكنولوجي ضمن إطار منهجي قائم على معايير التدقيق الدولية، بما يعزز من جودة الأدلة الرقابية ويرفع من كفاءة عملية اتخاذ القرار.

وقد جاءت هذه التجربة استجابة لتحدٍ رقابي جوهري تمثل في عدم اكتمال تسجيل الأصول العقارية البلدية ضمن القوائم المالية، وهو ما يُعد من أبرز المخاطر المرتبطة بتأكيد الاكتمال في التدقيق المالي، حيث كشفت أعمال الفحص الأولية عن وجود فجوة كبيرة في تسجيل الأصول، إذ تبين أن عددًا كبيرًا من الممتلكات العامة، بما في ذلك المدارس والحدائق والمنشآت البلدية، لم يكن مدرجًا ضمن السجلات المحاسبية. ولم تُطرح هذه الإشكالية باعتبارها خللًا إداريًا فحسب، بل باعتبارها تحريفًا جوهريًا محتملاً قد يؤثر على مصداقية القوائم المالية وامتثالها للمعايير الدولية، خاصة في ظل متطلبات الاعتراف بالأصول الواردة في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

وفي هذا السياق، اعتمدت المحكمة منهجية تدقيقية متكاملة قائمة على تقييم المخاطر، حيث انطلقت من فرضية وجود تحريفات جوهرية محتملة ناتجة عن عدم اكتمال تسجيل الأصول، وذلك اتساقًا مع متطلبات معيار International Auditing and Assurance Standards Board ISA 315 (Revised 2019) [2]، الذي يؤكد على ضرورة تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية من خلال فهم بيئة المنشأة وأنظمة الرقابة الداخلية، وقد سعت المحكمة إلى تحقيق مستوى عالٍ من الثقة في نتائج التدقيق، حيث استهدفت بلوغ نسبة ثقة تقارب 95%، وهو ما استدعى استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية بدلًا من الفحص الشامل، نظرًا لكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة التحقق الميداني التقليدي.

كما تميزت التجربة بدقة تصميم العينة، حيث تم اختيار مجموعة من الأصول غير المسجلة بالاعتماد على معايير الأهمية النسبية والتأثير التشغيلي، بالإضافة إلى الاستعانة ببيانات خارج النظام المحاسبي، مثل سجلات الضرائب العقارية، بهدف تتبع الأصول والتحقق من وجودها الفعلي، ويعكس هذا التكامل بين مصادر البيانات المختلفة نضجًا منهجيًا في تصميم إجراءات التدقيق، حيث لم يقتصر العمل على مراجعة السجلات، بل امتد إلى الربط بين البيانات المحاسبية والواقع الميداني.

أما على المستوى التطبيقي، فقد شكّل استخدام الطائرات بدون طيار محورًا أساسيًا في تنفيذ إجراءات الفحص، حيث تم توظيف الدرون لالتقاط صور جوية ومقاطع فيديو عالية الدقة للمواقع المستهدفة، مما أتاح للمدققين إمكانية معاينة الأصول من منظور شامل يغطي أبعادها المكانية ، ولم يقتصر دور هذه التقنية على مجرد التوثيق المرئي، بل أسهمت في إنتاج أدلة تدقيق ذات قيمة إثباتية عالية، حيث مكّنت من تأكيد الوجود الفعلي للأصول، وتقييم حالتها التشغيلية، وتحليل مدى استخدامها في الأغراض المخصصة لها، كما وفرت هذه البيانات رؤية متكاملة لمحيط الأصل وعلاقته بالبنية التحتية المحيطة، وهو ما يصعب تحقيقه من خلال الزيارات الميدانية التقليدية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأدلة الناتجة عن استخدام الدرون لم تُستخدم بشكل منفصل، بل كانت مدخلًا لتنفيذ إجراءات تدقيق إضافية، حيث قادت عمليات التحقق المرئي إلى فحص المستندات القانونية المتعلقة بملكية الأصول وتحليل مسألة السيطرة عليها، مما يعكس تكاملًا واضحًا بين الأدلة الرقمية والأدلة المستندية، وبذلك، انتقلت عملية التدقيق من مجرد التحقق من البيانات المسجلة إلى تحليل شامل يربط بين الواقع المادي والإطار القانوني والمعالجة المحاسبية للأصل.

وقد أظهرت نتائج التجربة أثرًا ملموسًا في تحسين جودة التقارير المالية، حيث تمكنت المحكمة من إثبات وجود أصول لم تكن مدرجة ضمن السجلات، وهو ما يدعم فرضية وجود تباين في السجلات المحاسبية ويعزز الحاجة إلى تصحيح القوائم المالية وفقًا للمعايير الدولية، كما أسهم استخدام الدرون في تسريع عمليات التدقيق وتقليل الاعتماد على الزيارات الميدانية المكثفة، إلى جانب توسيع نطاق التغطية الجغرافية، مما يعزز من كفاءة

وفعالية العمل الرقابي، والأهم من ذلك، أن الأدلة المرئية وفرت مستوى عالٍ من الشفافية، إذ أصبحت نتائج التدقيق مدعومة بمواد مرئية واضحة تسهم في تعزيز مصداقية التقارير وتقليل فرص الطعن في نتائجها.

وعلى الرغم من هذه النتائج الإيجابية، كشفت التجربة عن مجموعة من التحديات المرتبطة بتبني هذه التقنية، حيث برزت الحاجة إلى تطوير مهارات المدققين في تحليل البيانات البصرية، إضافة إلى ضرورة توفير بنية تحتية تقنية قادرة على معالجة كميات كبيرة من البيانات، كما ظهرت تحديات قانونية وتنظيمية تتعلق باستخدام الطائرات بدون طيار، خاصة في ما يتعلق بحماية الخصوصية وتنظيم عمليات التصوير في المناطق الحضرية، وهو ما يستدعي وضع أطر حوكمة واضحة تضمن الاستخدام المسؤول لهذه التقنية، وتتوافق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسات تطبيقية حديثة، حيث أوضحت تقارير PWC أن استخدام الطائرات بدون طيار في أعمال التدقيق يسهم في تحسين كفاءة جمع الأدلة، وزيادة دقة البيانات، وتقليل الاعتماد على الإجراءات الميدانية التقليدية، لا سيما في البيئات التي تتسم باتساع النطاق الجغرافي أو صعوبة الوصول [3].

ختاماً، تعكس تجربة محكمة الحسابات في ساو باولو تحولًا عميقًا في فلسفة العمل الرقابي، حيث لم يعد التدقيق مقتصرًا على مراجعة المستندات والبيانات المحاسبية، بل أصبح يعتمد على أدوات تكنولوجية متقدمة توفر رؤية شاملة ودقيقة للواقع الميداني. كما تؤكد هذه التجربة أن دمج الدرون في عمليات التدقيق يمكن أن يسهم بشكل كبير في معالجة مشكلات جوهرية مثل عدم اكتمال تسجيل الأصول، وتعزيز جودة الأدلة الرقابية، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي للأجهزة العليا للرقابة، مما يجعلها نموذجًا رائدًا يمكن الاستفادة منه في تطوير العمل الرقابي في مختلف الدول.

و بالإمكان إسقاط تجربة محكمة الحسابات في ساو باولو على المنطقة العربية حيث تشكل فرصة عملية لتطوير أدوات الرقابة بما يتماشى مع متطلبات التحول الرقمي وتسارع وتيرة المشاريع الحكومية، إذ تتشابه التحديات الرقابية في المنطقة العربية مع تلك التي واجهتها التجربة البرازيلية، خاصة فيما يتعلق باتساع نطاق الأصول الحكومية، وتعدد المشاريع الإنشائية الكبرى، وصعوبة التحقق الميداني المستمر باستخدام الوسائل التقليدية . وفي هذا الإطار، يمكن توظيف الطائرات بدون طيار كأداة رقابية فعالة لدعم أعمال الأجهزة الرقابية من خلال استخدامها في التدقيق على مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والجسور والمشاريع الإسكانية، وكذلك في مراقبة الأراضي الحكومية ورصد أي تعديات عليها، بالإضافة إلى التحقق من نسب الإنجاز الفعلية لتلك المشاريع مقارنةً بالجداول الزمنية المعتمدة من قبل الجهات الحكومية.

كما يمكن دمج استخدام الدرون مع نظم المعلومات الجغرافية المعتمدة في العديد من الدول العربية، مما يتيح بناء قاعدة بيانات مكانية دقيقة للأصول الحكومية تدعم متخذي القرار وتُحسن من جودة التقارير الرقابية، ومن الناحية العملية، يمكن البدء بتطبيق هذه التقنية من خلال مشاريع تجريبية محدودة تستهدف قطاعات ذات أولوية، مثل مشاريع الإسكان أو الطاقة، بما يسمح بتقييم الفعالية وتحديد التحديات قبل التطبيق الواسع للطائرات المسيرة، وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة لهذه التقنية، فإن تطبيقها في البيئة العربية يتطلب تهيئة الأطر التنظيمية والتشريعية المتعلقة باستخدام الطائرات بدون طيار، وضمان التوافق مع متطلبات الأمن والخصوصية، إلى جانب الاستثمار في تدريب الكوادر الرقابية على تحليل البيانات والتعامل مع التقنيات الحديثة.

وفي سياق التطبيقات العملية لاستخدام الطائرات بدون طيار في الكويت، تبرز تجربة بنك الائتمان الكويتي كنموذج واعد لتوظيف هذه التقنية في دعم عمليات الرقابة على المشاريع الإسكانية المرتبطة بالتمويل الحكومي، حيث عمل البنك على تطوير نظام متكامل يهدف إلى التحقق الآلي من حالة تقدم أعمال البناء للمشاريع التي يتم تمويلها من خلال القروض الإسكانية، وذلك من خلال ربط صرف الدفعات المالية بمراحل الإنجاز الفعلية على أرض الواقع، ويعتمد هذا النظام على استخدام الطائرات بدون طيار لالتقاط صور جوية دقيقة لمواقع البناء، يتم تحليلها لاحقًا باستخدام تقنيات المعالجة الرقمية والذكاء الاصطناعي لتحديد عدد الطوابق المنجزة بشكل آلي، وتكمن أهمية هذه التجربة في أنها لا تقتصر على جمع البيانات فقط، بل تتضمن سلسلة متكاملة تبدأ من التقاط الصور، مرورًا بمعالجة البيانات وتحليلها، وصولًا إلى إنتاج مخرجات كمية دقيقة تتمثل في تحديد عدد الطوابق المنفذة، وهو ما يُستخدم كأساس لاتخاذ قرار صرف الدفعات التمويلية.

وتعكس هذه التجربة تحولًا نحو الرقابة الذكية المعتمدة على البيانات، حيث يتم الانتقال من الاعتماد على التقارير الميدانية التقليدية إلى استخدام أدلة رقمية موضوعية قابلة للتحقق، مما يسهم في تقليل مخاطر التلاعب أو التقدير غير الدقيق لنسب الإنجاز. كما تعزز هذه المنهجية من كفاءة وشفافية عمليات المتابعة، وتوفر أداة رقابية فورية تمكّن الجهات التمويلية من ربط التدفقات المالية بالتقدم الفعلي في التنفيذ، وبذلك، تمثل تجربة بنك الائتمان الكويتي نموذجًا عمليًا يمكن الاستفادة منه في تطوير العمل الرقابي في الأجهزة الحكومية، خاصة في مجالات متابعة المشاريع الإنشائية، حيث تلتقي الأهداف التمويلية مع متطلبات الرقابة على المال العام ضمن إطار تقني متقدم.

وختاماً، فإن تبني تجربة استخدام الدرون في التدقيق لا يقتصر على نقل نموذج دولي ناجح، بل يمثل خطوة استراتيجية نحو بناء منظومة رقابية ذكية تعتمد على البيانات الدقيقة والأدلة الرقمية، بما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق كفاءة أعلى في إدارة المال العام في الدول العربية.

المصادر:

1- Carvalho Júnior, J. P. de. (2025). The use of drones in financial audits by supreme audit institutions: A case study in São Paulo Municipality Court of Accounts. INTOSAI Journal. Retrieved from: https://intosaijournal.org/journal-entry/the-use-of-drones-in-financial-audits-by-supreme-audit-institutions-a-case-study-in-sao-paulo-municipality-court-of-accounts/

2- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2019). ISA 315 (Revised 2019): Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement. Retrieved from: https://www.iaasb.org/publications/isa-315-revised-2019-identifying-and-assessing-risks-material-misstatement

3- PwC. (2024). Skies Without Limits: Drones Case Study. Retrieved from: https://www.pwc.co.uk/services/technology/drones/skies-without-limits-v3/pwc-drones-case-study-2024.html.

أخبـار المنظمة

أنشطة المنظمة في مجال التدريب والبحث العلمي

خلال النصف الثاني من العام 2026، تم الشروع في تنفيذ برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب، واللقاءات المدرجة ضمن الخطط التشغيلية للجان ومجموعات عمل المنظمة للعام 2026، حيث نُفّذت اللقاءات التدريبية والعلمية التالية:

* اللقاء التدريبي حول "إدارة جودة التقارير الرقابية معيار ISSAI 140": نفذه ديوان المحاسبة بدولة الكويت عن بعد خلال الفترة من 20 إلى 23 ابريل 2026 بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة وشارك فيه 36 متدربا ينتسبون للأجهزة الأعضاء بكل من: تونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، وسوريا، والصومال، وسلطنة عمان، والعراق، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، وموريتانيا، واليمن.

وهدف اللقاء إلى تمكين المشاركين من التعرّف على مفاهيم الجودة وأبعادها وأهم المبادئ والسياسات المرتبطة بها، وإبراز المزايا التي تحققها إدارة الجودة للأجهزة العليا للرقابة، فضلا عن تعريفهم بعناصر إدارة الجودة وفق ما جاء في معيار الإنتوساي ISSAI 140 المحدّث، مع تمكينهم من المهارات اللازمة لضمان جودة مخرجاتهم الرقابية على المستويين المؤسسي والرقابي، وذلك من خلال المحاضرة والنقاش واستعراض حالات عملية وتبادل تجارب الأجهزة المشاركة.

* اللقاء العلمي حول "توظيف الذكاء الاصطناعي في التدقيق": في خطوة تعكس مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، وبتنظيم مشترك بين الأمانة العامة للمنظمة وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عُمان انعقد هذا اللقاء يوم 27 ابريل 2026، عن بُعد عبر منصةMicrosoft Teams Meeting ، وقد هدف إلى:

- تعزيز كفاءة ودقة عمليات التدقيق
- دعم استخدام الذكاء الاصطناعي في كشف الاحتيال والتنبؤ بالمخاطر
- استكشاف التحديات الفنية والقانونية والأخلاقية المرتبطة بهذه التقنيات

وشهد اللقاء مشاركة 34 خبيرا ومختصا من الأجهزة الرقابية بكل من: الإمارات، البحرين، تونس، سلطنة عُمان، السعودية، الصومال، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، مصر، المغرب، واليمن.

* اللقاء التدريبي حول "آليات متابعة تنفيذ التوصيات الرقابية": نظمه المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، خلال الفترة من 19 إلى 21 مايو 2026، وشارك في هذا اللقاء 33 مشاركًا يمثلون الأجهزة الأعضاء بكل من: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية، والمملكة العربية السعودية. واكتسى هذا اللقاء أهمية خاصة في ظل تنامي الحاجة إلى تعزيز أثر العمل الرقابي والارتقاء بآليات متابعة تنفيذ التوصيات، باعتبارها مرحلة أساسية لضمان نجاعة التقارير الرقابية وتحقيق الإصلاح والتطوير داخل الجهات الخاضعة للرقابة.

كما مثل فضاء لتبادل الخبرات والتجارب العربية الرائدة، واستعراض الممارسات الفضلى في مجال التتبع الرقمي للتوصيات، بما يساهم في دعم التحول الرقمي وتطوير الأداء المؤسسي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

* الملتقى العلمي الثالث"ربيع التكنولوجيا": تحت عنوان "توظيف البيانات الضخمة والأتمتة الذكية في دعم الرقابة والمساءلة: الفرص والتحديات" انتظمت على هامش الاجتماع الدوري الثالث لمجموعة عمل الرقابة على تكنولوجيا المعلومات، فعاليات الملتقى العلمي الثالث "ربيع التكنولوجيا" وذلك يوم 25 جوان 2026، بمشاركة مختصين في تكنولوجيا المعلومات من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة العربية، والشركاء والأكاديميين والخبراء، بهدف تبادل الخبرات والتجارب الثرية ومواكبة أحدث التطورات التقنية الداعمة للعمل الرقابي.

* اللقاء التدريبي حول "تطوير واستخدام وكلاء الذكاء الاصطناعي في مجالات التدقيق": انعقد بمدينة الحمامات بالجمهورية التونسية دولة مقر الأمانة العامة اللقاء التدريبي حول "تطوير واستخدام وكلاء الذكاء الاصطناعي في مجالات التدقيق" وذلك خلال الفترة من 26 إلى 30 يونيو 2026، ويندرج ضمن الخطة التشغيلية لمجموعة عمل الرقابة على تكنولوجيا المعلومات للعام 2026، وشارك فيه 15 مشاركا من منتسبي الأجهزة الأعضاء . وشهد اللقاء سلسلة من الجلسات التطبيقية وورش العمل التفاعلية التي أتاحت للمشاركين التعرف على أحدث المفاهيم والتقنيات المتعلقة بوكلاء الذكاء الاصطناعي، فضلا عن تطوير نماذج أولية لأدوات يمكن توظيفها في دعم المهام الرقابية والتدقيقية.

ويأتي تنظيم هذا اللقاء في إطار جهود الأرابوساي الرامية إلى دعم الابتكار وتطوير الكفاءات وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة بما يسهم في الارتقاء بجودة وفعالية العمل الرقابي.

اجتماعات لجان المنظمة:

في إطار سلسلة من الاجتماعات التنسيقية التي جرت عن بعد مع رؤساء اللجان ومجموعات العمل عقب انتهاء أعمال الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة والمجلس التنفيذي السبعين، الذي تم خلاله اعلان التركيبة الجديدة للّجان ومجموعات العمل ورؤسائها تم عقد الاجتماعات الدورية لهذه الهياكل لتسليم العهدة من الرؤساء السابقين إلى الرؤساء الجدد وتولت الأمانة العامة الدعوة لها وفقا للرزنامة التالية:

* لجنة تنمية القدرات للمنظمة: عقد اللجنة اجتماعها الثامن والعشرين الاستثنائي عن بعد يوم الخميس 2026/04/07 تم خلاله مناقشة تمرير العهدة من رئاسة اللجنة السابقة (الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية) للرئاسة الجديدة (محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية)، إضافة لمناقشة بعض المسائل المتعلقة بتنفيذ الخطة التشغيلية للجنة للعام 2026، وتم انتخاب ديوان المحاسبة بدولة الكويت نائبا لرئيس اللجنة.

* لجنة الإصدارات المهنية: عقدت اللجنة اجتماعها السادس والعشرين الاستثنائي عن بعد يوم الخميس 2026/05/14 تم خلاله مناقشة تمرير العهدة من رئاسة اللجنة السابقة (الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية) إلى الرئاسة الجديدة (ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية)، إضافة لمناقشة بعض المسائل المتعلقة بتنفيذ الخطة التشغيلية للجنة للعام 2026. وقد تم تزكية ديوان المحاسبة بمملكة البحرين نائبا لرئيس اللجنة.

* مجموعة عمل الرقابة على أهداف التنمية المستدامة: عقدت اللجنة اجتماعها الثالث عشر الاستثنائي عن بعد يوم 6 أبريل 2026 تم خلاله مناقشة تمرير العهدة من رئاسة مجموعة العمل السابقة (المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية) إلى الرئاسة الجديدة (الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية)، إضافة لمناقشة بعض المسائل المتعلقة بتنفيذ الخطة التشغيلية لمجموعة العمل للعام 2026. وقد تم تزكية ديوان المحاسبة الليبي نائبا لرئيس المجموعة.

* مجموعة عمل الرقابة على تكنولوجيا المعلومات: عقدت اجتماعها الدوري الثامن يومي 23 و24 يونيو 2026 في مدينة الحمامات بالجمهورية التونسية دولة مقر الأمانة العامة، وذلك بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء في المجموعة، وتم خلال الاجتماع انتخاب ديوان المحاسبة الليبي نائبا لرئيس المجموعة، وتحيين اللائحة التنظيمية بما يتماشى مع النظام الأساسي المنقح للمنظمة، ومتابعة تنفيذ مشاريع المجموعة وبرامجها التدريبية المتخصصة في مجال تدقيق تكنولوجيا المعلومات. كما تناول الاجتماع سبل تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها الإنتوساي والأوروساي، إلى جانب متابعة تنظيم الأنشطة العلمية والتدريبية المرتبطة بمجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات، ومناقشة التوصيات المزمع رفعها إلى المجلس التنفيذي للأرابوساي في اجتماعه القادم.

اجتماعات فرق العمل المنبثقة عن المنظمة:

* الاجتماع التنسيقي الدوري الأول لسنة 2026 بين الأمانة العامة ورئاسة المجلس التنفيذي:

في إطار تعزيز نسق التنسيق ومواكبة تنفيذ البرامج، انعقد يوم الأربعاء 08 أبريل 2026، عن بُعد، الاجتماع التنسيقي الدوري الأول بين الأمانة العامة ورئاسة المجلس التنفيذي للمنظمة، وخلال الاجتماع تم متابعة تنفيذ قرارات المجلسين التنفيذيين 69 و70 والجمعية العامة 15، واستعراض تقدم الأنشطة التدريبية لسنة 2026، إلى جانب بحث سبل تفعيل اللجان ومجموعات العمل، والتحضير للاجتماع الحادي والسبعين للمجلس التنفيذي.

كما تم التطرق إلى عدد من الملفات الهامة، من بينها الاحتفال بخمسينية المنظمة، وبرنامج الزمالة العربي، فضلا عن تقدم إنجاز التطبيقات الرقمية.

* الاجتماع الثاني والتسعين لهيئة تحرير مجلة "الرقابة المالية" للأرابوساي:

بعد التغييرات على تركيبة هياكل ولجان المنظمة التي صادقت عليها الجمعية العامة خلال دورتها 15 انطلقت أعمال الاجتماع الثاني والتسعين لهيئة تحرير مجلة "الرقابة المالية" للأرابوساي، في تركيبتها الجديدة خلال الفترة من 23 إلى 27 جوان 2026، وذلك بمشاركة الأجهزة الأعضاء بكل من الأردن وسوريا، وليبيا، ومصر، واليمن، في إطار الإعداد لإصدار العدد الثامن والثمانين من المجلة (عدد خاص: اليوبيل الذهبي).

وتضمن الاجتماع مناقشة المقالات العلمية الواردة من الأجهزة الأعضاء ولجان ومجموعات عمل المنظمة واستعراض نتائج تقييمها، بما يضمن الالتزام بالمعايير العلمية المعتمدة وجودة المحتوى المنشور، ويسهم في إخراج المجلة بصورة متميزة تعزز نشر المعرفة إضافة لدراسة وتدقيق أخبار الأجهزة الواردة على الهيئة كما ناقش الأعضاء خلال اجتماعهم مشروع اللائحة التنظيمية للهيئة وتم الاتفاق على عقد اجتماع عن بعد في قادم الآجال لإخراجها في صيغتها النهائية.

المشاركات الدولية:

* مشاركة الأرابوساي في الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الإنتوساي حول أهداف التنمية المستدامة:

شاركت مجموعة عمل الأرابوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة في الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (WGSDG KSDI)، المنعقد خلال يومي 15 و16 أبريل 2026 في مدينة الرباط بالمملكة المغربية، وقد شاركت المنظمة ضمن أشغال الاجتماع الذي انعقد تحت عنوان: "تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و5" وهدفت مجموعة العمل العربية من خلال مشاركتها إلى:

- استعراض التجارب الوطنية في تدقيق أهداف التنمية المستدامة
- تبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالأهداف المذكورة.
- تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة

وتندرج هذه المشاركة في إطار دعم الأرابوساي لدور الأجهزة العليا للرقابة في متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 وتعزيز التعاون الدولي بالخصوص.

*مشاركة الأرابوساي في ندوة اليوروساي حول الرقابة على تكنولوجيا المعلومات:

في إطار تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات بين المنظمات الإقليمية، شاركت مجموعة عمل الرقابة على تكنولوجيا المعلومات للمنظمة، في الندوة الإلكترونية التي نظمتها مجموعة عمل الرقابة على تكنولوجيا المعلومات بالمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (EUROSAI ITWG)، يوم الثلاثاء 14 أبريل 2026، تحت عنوان: "من البيانات إلى النتائج – مسارات مختصرة لتعزيز كفاءة التدقيق"

وقد خُصّص جزء من هذه الندوة لعرض تجارب منطقة الأرابوساي، بتقديم مداخلتين من طرف كل من ديوان المحاسبة بدولة الكويت والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية استعرضتا أبرز الممارسات والتجارب في مجال توظيف البيانات في أعمال الرقابة، بما يساهم في تحسين جودة وكفاءة التدقيق ومواكبة التحول الرقمي. وأكدت هذه المشاركة حرص المنظمة على دعم تبادل المعرفة وتعزيز الابتكار في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات، والانفتاح على التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

التعاون بين المنظمة العربية وأجهزتها الأعضاء وشركاؤها:

* مشروع "المنصة الإلكترونية لمتابعة وتنفيذ الخطط الاستراتيجية":

في إطار دعم مسار التحول الرقمي وتطوير آليات العمل المؤسسي، بادر ديوان المحاسبة الليبي بابتكار وتطوير منصة إلكترونية متكاملة لفائدة منظمة الأرابوساي، تُعنى بإدارة ومتابعة تنفيذ خطتها الاستراتيجية.

وتتمثل هذه المنظومة في لوحة قيادة تفاعلية (Dashboard)، تُمكّن من متابعة مشاريع وأنشطة مختلف اللجان، بالاعتماد على مؤشرات دقيقة لقياس مدى تقدّم الإنجاز، بما يوفّر رؤية شاملة وآنية حول مستوى تنفيذ البرامج والمبادرات.

كما تتيح المنصة متابعة الخطة الاستراتيجية للمنظمة الممتدة على مدى ست سنوات، إلى جانب الخطط التشغيلية السنوية، والذي من شأنه تعزيز نجاعة التخطيط، وتطوير آليات المتابعة والتقييم، ودعم اتخاذ القرار المبني على المعطيات.

وفي هذا السياق، تم تنظيم دورة تدريبية متخصصة لفائدة موظفي الأمانة العامة خلال الفترة من 17 الى 22 أبريل 2026، أشرف عليها خبراء من ديوان المحاسبة الليبي، خُصصت للتعريف بمختلف وظائف المنصة وآليات استخدامها، مما يساهم في تطوير كفاءات الإطارات وتعزيز قدرتهم على استغلال هذه الأداة الرقمية بكفاءة.

وفي الختام، تم تقديم شهادات شكر وتقدير لأعضاء الفريق، تثمينا لما بذلوه من جهود قيّمة أسهمت في إنجاح هذا المشروع وتعزيز مسار العمل العربي المشترك.

ويجسّد هذا العمل نموذجا ناجحا لمبادرات الدعم الفني وتبادل الخبرات العربية، ويعكس التزامها المشترك بتعزيز الابتكار وبناء القدرات، بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

* إطلاق مبادرة تدريبية للحصول على شهادة Oracle في الذكاء الاصطناعي الوكيلي:

أُطلقت مبادرة تدريبية متميزة في لقاء ربيع التكنولوجيا يوم 25 جوان 2026، تتيح الالتحاق بالمسار التدريبي "Oracle Agentic AI Foundations Learning Path" المؤهل للحصول على شهادة "Oracle" في مجال الذكاء الاصطناعي الوكيلي "Agentic AI" دون رسوم.

وتأتي هذه المبادرة في ظل التوسع العالمي في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي والوكلاء الأذكياء القادرين على تنفيذ المهام واتخاذ القرارات بصورة شبه مستقلة، بما يساهم في تحسين كفاءة المؤسسات وتسريع عملياتها.

ويتضمن البرنامج محاور متقدمة تشمل تصميم وبناء أنظمة الوكلاء الأذكياء، واستخدام نماذج اللغة الكبيرة (LLMs)، وتطوير التطبيقات بواسطة "LangChain" و"OpenAI Agent Stack"، إضافة إلى التعرف على بروتوكول (Model Context Protocol MCP) لربط النماذج بالبيانات والأدوات الخارجية بطريقة آمنة وفعالة.

كما يستعرض البرنامج إمكانات منصة "Oracle Cloud Infrastructure (OCI)" وقواعد البيانات الذكية "Oracle AI Database" في تطوير حلول مبتكرة تدعم التحليل واتخاذ القرار داخل المؤسسات.

* ندوة دولية تناقش استقلالية الأجهزة العليا للرقابة:

نظمت شبكة مسؤولي الاتصال بالإنتوساي (NICO) يوم 30 جوان 2026، بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ندوة دولية افتراضية خُصصت لموضوع "استقلالية الأجهزة العليا للرقابة".

وسلطت الندوة الضوء على أن استقلالية الأجهزة الرقابية لا تعتمد فقط على الأطر القانونية والتشريعية، وإنما تتأثر أيضًا بعوامل مؤسسية ومجتمعية عديدة، من بينها مستوى الثقة العامة، والعلاقة مع أصحاب المصلحة، والثقافة التنظيمية، والبيئة السياسية والإدارية.

كما شهدت الندوة عرض نتائج دراسات دولية حديثة وتبادل تجارب ناجحة بين عدد من الأجهزة العليا للرقابة من مختلف القارات، بما ساهم في إبراز أفضل الممارسات لتعزيز الاستقلالية وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، باعتبارها ركيزة أساسية لحوكمة المال العام.

*دعوة لتعزيز المشاركة في الاستبيان العالمي للأجهزة العليا للرقابة:

في إطار تطوير قاعدة بيانات عالمية حول واقع الأجهزة العليا للرقابة، وُجهت دعوة إلى الأجهزة العربية لاستكمال مشاركتها في الاستبيان العالمي للإنتوساي الذي يُعدّ من أهم أدوات جمع وتحليل البيانات على المستوى الدولي.

ويهدف الاستبيان إلى تقييم القدرات المؤسسية والتشغيلية للأجهزة الرقابية، ورصد مدى مواكبتها للتوجهات الحديثة في التدقيق، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي، والاستدامة، والحوكمة.

وستسهم نتائج هذا الاستبيان في إعداد تقارير تحليلية تساعد الإنتوساي على تحديد الأولويات الاستراتيجية، وتصميم برامج بناء القدرات، ودعم الأجهزة الأعضاء وفق احتياجاتها الفعلية، بما يعزز فعالية المنظومة الرقابية العالمية.

* برنامج التعليم المهني (PESA): منصة حديثة لتأهيل المدققين:

أطلقت مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)، يوم 18 فيفري 2026، دورة 2026–2027 من برنامج التعليم المهني للمدققين (PESA)، أحد أبرز البرامج الدولية الهادفة إلى تطوير الكفاءات المهنية داخل الأجهزة العليا للرقابة.

ويهدف البرنامج إلى دعم مسار التكوين المهني للمدققين الجدد والارتقاء بمهاراتهم في مجالات الرقابة المالية ورقابة الأداء ورقابة الامتثال، وفق أحدث المعايير الدولية الصادرة عن الإنتوساي (ISSAIs)، بما يعزز جودة العمل الرقابي وفعاليته.

ويعتمد البرنامج على منصة تعليمية رقمية تفاعلية تجمع بين التعلم الذاتي، والدروس الافتراضية، والتمارين التطبيقية، إلى جانب تقييمات مرحلية تساعد المشاركين على قياس مدى تقدمهم خلال مختلف مراحل التكوين.
كما يتميز البرنامج بطابعه متعدد اللغات وباعتماده على مقاربة مرنة تمكّن المشاركين من التعلم وفق وتيرتهم الخاصة، مع إشراف خبراء دوليين ومشرفين أكاديميين مختصين في مجال الرقابة العليا.
ويستفيد من البرنامج مئات المدققين من مختلف أنحاء العالم، ويختتم بمنح شهادات مهنية معترف بها دوليًا، بما يسهم في تعزيز جاهزية الكفاءات الرقابية لمواكبة التحولات الرقمية والتحديات المهنية المستقبلية، وترسيخ ثقافة الجودة داخل الأجهزة العليا للرقابة.

* إطلاق النسخة الجديدة من مسابقة IFPP الدولية:

أعلنت لجنة الإصدارات المهنية بالإنتوساي عن إطلاق النسخة الجديدة من المسابقة الدولية الخاصة بإطار الإصدارات المهنية '' IFPP''، بهدف تعزيز المعرفة بالمعايير المهنية وتشجيع التطبيق السليم لها داخل الأجهزة العليا للرقابة، حيث تمّ فتح باب التسجيل للمشاركة خلال الفترة الممتدة من 4 ماي إلى 31 جويلية 2026.
وتتضمّن المسابقة اختبارات إلكترونية تقام على مرحلتين إقليمية وعالمية، وتهدف إلى قياس مستوى الإلمام بالمعايير الدولية وتطوير القدرات الفنية للمشاركين.
كما تسعى المبادرة إلى نشر ثقافة الجودة والتميز، وتحفيز المدققين على مواصلة التعلم والتطوير المهني، مع تكريم الفائزين على المستوى الدولي تقديرًا لكفاءتهم وتميزهم.

*فتح باب الترشح لبرنامج الزمالة الدولية لمراجعي الحسابات:

أُعلن عن فتح باب الترشح لبرنامج الزمالة الدولية لمراجعي الحسابات الذي ينظمه ديوان المحاسبة الأمريكي (GAO) لفائدة الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في الإنتوساي وحدّد آخر أجل لتقديم الترشيحات 15 أوت 2026 وبالنسبة لفترة تنفيذ البرنامج فتمتد من 31 مارس إلى 30 جوان 2027.
ويُعدّ البرنامج من أبرز المبادرات الدولية في مجال بناء القدرات، إذ يوفر للمشاركين فرصة للعمل ضمن بيئة رقابية متقدمة واكتساب خبرات عملية في مجالات التدقيق المالي وتقييم الأداء وإدارة المخاطر.
ويمتد البرنامج على عدة أشهر، ويجمع بين التدريب النظري والتطبيق العملي، بما يسهم في إعداد كوادر رقابية قادرة على مواكبة أفضل الممارسات الدولية وتعزيز جودة الأداء المؤسسي داخل الأجهزة الرقابية.

* الأرابوساي تواكب جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

شاركت مجموعة عمل الأرابوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة في الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (WGSDG KSDI)، المنعقد يومي 15 و16 أفريل 2026. وتناول الاجتماع تجارب الأجهزة الرقابية في مراجعة أهداف القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز المساواة بين الجنسين، إلى جانب مناقشة تطوير منهجيات التدقيق المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.
وتؤكد هذه المشاركة التزام الأرابوساي بدعم دور الأجهزة الأعضاء في الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

* الرقابة على تكنولوجيا المعلومات... ركيزة للتحول الرقمي في التدقيق:

شاركت مجموعة عمل الرقابة على تكنولوجيا المعلومات التابعة للأرابوساي في ندوة دولية يوم 14 أفريل 2026، تناولت توظيف البيانات والتقنيات الرقمية في تطوير أعمال التدقيق.

وشهد اللقاء استعراض تجارب عربية رائدة في استخدام تحليل البيانات والأدوات الرقمية لتحسين جودة الرقابة ورفع كفاءة عمليات التدقيق، مع التأكيد على أهمية الاستثمار في التكنولوجيا لمواكبة التحول الرقمي المتسارع. وتنسجم هذه المشاركة مع توجهات الأرابوساي الرامية إلى تعزيز الابتكار الرقابي وتطوير الممارسات المهنية باستخدام التقنيات الحديثة.

*برنامج متخصص لإعداد مدققي نظم المعلومات:

تم تنظيم برنامج تدريبي متخصص لإعداد المشاركين للحصول على شهادة "مدقق نظم المعلومات المعتمد" (CISA)، خلال الفترة من 19 إلى 28 أفريل 2026 بهدف تعزيز الكفاءات العربية في مجالات التدقيق الرقمي والأمن السيبراني وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

ويتناول البرنامج محاور متقدمة تشمل إدارة نظم المعلومات، وحوكمة التكنولوجيا، وتقييم المخاطر، وحماية الأصول المعلوماتية، إضافة إلى تدريبات عملية واختبارات تجريبية تؤهل المشاركين لاجتياز الامتحان الدولي.

ويمثل هذا البرنامج خطوة مهمة نحو إعداد كوادر قادرة على التعامل مع تحديات الرقابة في البيئة الرقمية الحديثة.

*لجنة تنمية القدرات التابعة للإنتوساي (CBC):

نظّمت لجنة تنمية القدرات التابعة للإنتوساي (CBC)، يوم 4 مارس 2026، ندوة افتراضية ضمن أنشطة مجموعة مشروع التعاون نظير إلى نظير، خُصصت لبحث سبل تعزيز هذا التعاون من خلال آليات تمويل تكميلية. وسلّطت الندوة الضوء على '' Saudi Fund for Improved SAI Performance '' الصندوق السعودي لتحسين أداء الأجهزة العليا للرقابة، واستعرضت أهدافه ومجالات الدعم التي يوفرها لتمويل الاحتياجات التشغيلية الأساسية للأجهزة العليا للرقابة، إضافة إلى آليات وشروط التقديم للاستفادة من البرنامج.

كما شهدت الندوة جلسة تفاعلية للإجابة عن استفسارات المشاركين، بما أسهم في تعزيز فهم فرص التمويل المتاحة ودعم التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة.

*إنجازات عربية بارزة في مجال المراجعة الداخلية:

شهدت الساحة المهنية الدولية تحقيق إنجازات عربية مهمة، تمثلت في فوز المملكة العربية السعودية باستضافة المؤتمر الدولي للمراجعين الداخليين لعام 2027، إضافة إلى الديوان العام للمحاسبة بالمملكة لرئاسة المعهد الدولي للمراجعين الداخليين (IIA).

وتعكس هذه الإنجازات المكانة المتنامية للخبرات العربية في مجال المراجعة الداخلية، وتعزّز حضورها في قيادة المؤسسات المهنية الدولية وصياغة مستقبل المهنة. كما تمثل هذه النجاحات مصدر فخر للمنطقة العربية، وتؤكد الثقة الدولية في كفاءة الخبرات العربية وقدرتها على الإسهام في تطوير الممارسات المهنية والارتقاء بمعايير الحوكمة والشفافية على المستوى العالمي.

*إطلاق النسخة الثانية من "برنامج زمالة المراجع العربي المعتمد"

أحاطت الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أجهزتها الأعضاء علما بإطلاق النسخة الثانية من "برنامج زمالة المراجع العربي المعتمد". ويهدف البرنامج إلى تعزيز الكفاءات المهنية في مجال المراجعة والرقابة المالية، وتمكين المشاركين من تطوير معارفهم وفق أفضل الممارسات والمعايير المهنية. ومن المقرّر أن ينطلق البرنامج بتاريخ30 جويلية 2026، ويمتد لمدة ستة أشهر بنظام افتراضي بالكامل، بما يتيح مشاركة أوسع من مختلف الدول الأعضاء.

اليوم العربي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "24 ماي 2026"

مساهمة الأجهزة العربية في الاحتفاء بخمسينية "الأرابوساي"

اليوم العربي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 24 ماي 2026:

يمثل هذا التاريخ مناسبة لترسيخ ثقافة الرقابة وتعزيز الحوكمة في إطار الحرص على إبراز الدور المحوري الذي تضطلع به الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة وحماية المال العام، وقد اعتمد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية خلال اجتماعه الثالث والستين المنعقد بمدينة الدوحة بدولة قطر يومي 20 و21 مارس 2022، مقترح إحداث يوم عربي للاحتفاء بالعمل الرقابي العربي، وذلك ضمن المبادرات التطويرية التي تقدمت بها رئاسة المجلس التنفيذي.

وقد أقر المجلس التنفيذي اعتماد مناسبة سنوية تحت مسمى «اليوم العربي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة»، وحدد يوم 24 مايو من كل سنة موعدا للاحتفاء بها، تزامنا مع ذكرى تأسيسها سنة 1976، لما يحمله هذا التاريخ من رمزية خاصة في مسيرة العمل الرقابي العربي المشترك.

كما قرر المجلس رفع المقترح إلى الجمعية العامة للمنظمة للمصادقة عليه واعتماده رسميا، وهو ما تم خلال الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة المنعقدة بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية سنة 2022، ليصبح يوم 24 مايو مناسبة عربية سنوية لتسليط الضوء على إسهامات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في خدمة التنمية المستدامة وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة.

وفي إطار تجسيد قرار اعتماد يوم 24 مايو من كل عام يوما عربيا للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وحرصا على توحيد الجهود الرامية إلى التعريف بالعمل الرقابي وتعزيز حضوره لدى مختلف فئات المجتمع، اعتمد المجلس التنفيذي للمنظمة خلال اجتماعه التاسع والستين في ديسمبر 2025 جملة من المقترحات المتعلقة بالأنشطة والتظاهرات والفعاليات التي يمكن تنظيمها بهذه المناسبة.

وقد هدفت هذه المبادرة إلى إرساء تقاليد احتفالية مشتركة بين الأجهزة الأعضاء، مع ترك المجال لكل جهاز لاختيار الأنشطة التي تتلاءم مع خصوصياته الوطنية، أو تنظيم فعاليات مشتركة بين جهازين أو أكثر بما يعزز التعاون والتكامل بين الأجهزة العربية.

وشملت المقترحات المعتمدة اعتماد هوية بصرية موحدة للاحتفال تتضمن شعارا وسمة مشتركة، وتنظيم ندوات ولقاءات تعريفية للمنظمة وبأهدافها وأنشطتها، إلى جانب إطلاق حملات إعلامية وتوعوية للتعريف بأهمية الرقابة المالية والمحاسبية ودورها في حماية المال العام وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة.

كما تضمنت المقترحات تعزيز التواصل مع وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، وتنظيم محاضرات ولقاءات موجهة للطلبة والباحثين، وإعداد ونشر الكتيبات والمطويات والمواد الإعلامية المتخصصة في الثقافة الرقابية. وشجعت كذلك على تنظيم أيام أبواب مفتوحة بمقرات الأجهزة العليا للرقابة، وإصدار أعداد خاصة من المجلات والدوريات الرقابية، إضافة إلى تنظيم أنشطة اجتماعية ورياضية موازية تسهم في التعريف برسالة الأجهزة العليا للرقابة وتقريبها من مختلف شرائح المجتمع.

وقد شكلت هذه المقترحات إطارا مرجعيا موحدا ساعد الأجهزة الأعضاء على تنفيذ برامج احتفالية متنوعة، وأسهم في تعزيز حضور اليوم العربي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وترسيخه كمناسبة سنوية للاحتفاء بالعمل الرقابي العربي المشترك والتعريف بأدواره التنموية والمجتمعية.

وفي سنة 2026، شهد الاحتفاء بهذه المناسبة بعدا متميزا تزامن مع الذكرى الخمسين لتأسيس المنظمة. وتم إطلاق حملة إعلامية وتواصلية بلغت ذروتها يوم 24 مايو 2026، حيث تم نشر كلمة مصورة للأمين العام بالنيابة للمنظمة العربية، إلى جانب رسائل مصورة من الأجهزة الأعضاء ومنشورات استعرضت أبرز المحطات والإنجازات.

كما عرفت هذه المناسبة مشاركة عدد من الأجهزة الأعضاء لإبراز مساهماتها في تطوير العمل الرقابي وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة وحماية المال العام، بما يعكس المكانة المتنامية التي بات يحظى بها في دعم التنمية وترسيخ الحوكمة الرشيدة في الوطن العربي.

مساهمة الأجهزة العربية في الاحتفاء بخمسينية "الأرابوساي" واليوم العربي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:

تفاعلت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مختلف الدول العربية مع حملة الخمسينية واليوم العربي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لسنة 2026. وقد اتخذ هذا التفاعل أشكالا متعددة شملت إنتاج مواد سمعية بصرية، وتنظيم فعاليات علمية ومهنية، والتعريف بمسيرة الأرابوساي ودورها في تطوير العمل الرقابي العربي.

- ديوان المحاسبة الليبي:

برز ديوان المحاسبة الليبي من خلال مساهمته في أنشطة هذه المناسبة، حيث احتضن يوم 13 ماي 2026 فعالية كبرى جمعت بين الاحتفال باليوم العربي وإطلاق استراتيجية تطبيق معايير الإنتوساي. كما شهدت المناسبة تخريج أكثر من مائة إطار وموظف متحصلين على شهادات مهنية دولية، بما يعكس أهمية بناء القدرات كأحد محاور العمل الرقابي العربي خلال العقود الخمسة الماضية.

كما ساهم الديوان في تطوير منصة رقمية لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأرابوساي، في مبادرة جسدت توجه المنظمة نحو التحول الرقمي وتحديث آليات الحوكمة والمتابعة.

- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان:

شارك جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عُمان بفاعلية في الاحتفاء باليوم العربي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لسنة 2026 من خلال تنفيذ برنامج إعلامي وتوعوي متكامل. وشملت الأنشطة إصدار تصريح صحفي نُشر عبر مختلف وسائل الإعلام الوطنية، وإجراء مقابلة إذاعية للتعريف بأهداف المناسبة وأهميتها، إلى جانب إنتاج فيديو توعوي ونشره عبر منصات التواصل الاجتماعي وقناة الجهاز على اليوتيوب. كما أعد الجهاز مادة إنفوجرافيك للتعريف باليوم العربي وأهدافه، بما ساهم في نشر الثقافة الرقابية وتعزيز الوعي بدور الأجهزة العليا للرقابة في دعم الشفافية والمساءلة وحماية المال العام.

- ديوان المحاسبة بدولة قطر:

نظم ديوان المحاسبة بدولة قطر حملة إعلامية وتوعوية هدفت إلى التعريف بأهمية هذه المناسبة العربية وإبراز الدور المحوري الذي تضطلع به الأجهزة العليا للرقابة في دعم الحوكمة الرشيدة وتعزيز الشفافية والمساءلة وحماية المال العام.وشملت الحملة إعداد ونشر سلسلة من المواد الإعلامية عبر منصات التواصل الاجتماعي التابعة للديوان، حيث تم نشر محتوى توعوي على منصات إنستغرام وفيسبوك و X(تويتر سابقا)، تناول أهداف اليوم العربي وأهمية العمل الرقابي في دعم التنمية المستدامة وترسيخ مبادئ النزاهة والإدارة الرشيدة للموارد العامة .

وفي السياق ذاته، أعد الديوان فيديو توعويا تضمن رسائل تعريفية حول اليوم العربي للأجهزة، مسلطا الضوء على مساهمتها في تعزيز كفاءة الإدارة العمومية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة. كما حرص الديوان على عرض مواد إعلامية وتوعوية على الشاشات الداخلية بمقره، بما أسهم في تعزيز الوعي المؤسسي بأهداف اليوم العربي وترسيخ ثقافة الرقابة والنزاهة داخل بيئة العمل.

وفي إطار مسؤوليته المجتمعية، نفذ ديوان المحاسبة بدولة قطر سلسلة من الندوات والورشات التوعوية الهادفة إلى نشر ثقافة المحافظة على المال العام وتعزيز قيم النزاهة والمسؤولية لدى مختلف فئات المجتمع. واستهدفت هذه المبادرات طلبة المدارس الثانوية والجامعات، وطلاب المؤسسات العسكرية والأمنية، إلى جانب منتسبي بعض الجهات الخاضعة للرقابة والشباب في المراكز والنوادي الشبابية.

وتناولت الأنشطة أهمية المال العام ودور الأجهزة الرقابية في حمايته، كما أسهمت في تعزيز الوعي بمبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة، بما يدعم جهود التنمية المستدامة ويعزز الثقافة الرقابية في المجتمع.

- ديوان المحاسبة بدولة الكويت:

بمناسبة اليوم العربي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، واكب ديوان المحاسبة بدولة الكويت هذه المناسبة من خلال نشر مجموعة من المواد الإعلامية والتوعوية عبر صفحاته الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف التعريف باليوم العربي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتسليط الضوء على رسالته وأهدافه.

وتناولت المواد المنشورة كذلك التعريف بالمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ودورها في تطوير العمل الرقابي العربي المشترك، إلى جانب التأكيد على أهمية التعاون وتبادل الخبرات بين الأجهزة الرقابية العربية بما يسهم في الارتقاء بالممارسات المهنية وتطوير القدرات الرقابية.

وتندرج هذه المبادرة ضمن جهود ديوان المحاسبة الكويتي الرامية إلى نشر الوعي بأهمية الرقابة المالية والمحاسبية وتعزيز الثقافة الرقابية لدى مختلف فئات المجتمع، بما ينسجم مع رسالة الأجهزة العليا للرقابة في خدمة الصالح العام وحماية المال العام.

- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية:

احتفى الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية باليوم العربي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال نشر رسالة مؤسساتية أكّد فيها أهمية صون المال العام وحماية الثروات القومية باعتبارهما ركيزة أساسية للاستقرار المؤسسي والتنمية المستدامة .

كما أبرز الجهاز التزامه بدعم العمل العربي المشترك واعتزازه بمسيرته الرقابية العريقة، مشيرا إلى دوره الحالي في رئاسة مجموعة عمل الرقابة على أهداف التنمية المستدامة التابعة للأرابوساي. وشددت الرسالة على توجه الجهاز نحو تبني المراجعة الاستباقية وتطوير آليات النزاهة والشفافية وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والحلول الرقمية لتعزيز العمل الرقابي وحماية مقدرات الأوطان وصون حقوق الأجيال القادمة.

- ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق:

تقاسم ديوان الرقابة المالية الاتحادي الفيديو الترويجي الذي يحتوي كلمة الأمين العام بالنيابة للمنظمة العربية، والذي تم اعداده من طرف الأمانة العامة بمناسبة مرور خمسين عاما على تأسيس المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة واليوم العربي الرقابي المشترك .

وأبرزت الدور المحوري للمؤسسات الرقابية في صون المال العام، وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية، وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي بما ينسجم مع متطلبات التنمية والإصلاح الإداري.

1-شاركت الأمانة العامة للأرابوساي إلى جانب محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية، وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عُمان والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، في ملتقى Risk Connect 2026 (RIX26) العالمي حول إدارة المخاطر بعنوان "تمكين لمستقبل أكثر مرونة"، الذي انعقد بتركيا خلال الفترة من 10 إلى 12 فبراير، وقدم خلاله الجهاز العُماني ورقة عمل متخصصة تستعرض تجربته في تطبيق نظام إدارة المخاطر المتكامل وربطه بالتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الجودة، وإدارة الأزمات، واستمرارية الأعمال واستشراف المستقبل، إضافة إلى دوره في دعم اتخاذ القرار وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي. كما تمّ اختيار تجربته كأحد التجارب الرائدة على المستوى الإقليمي لعرضها ضمن جلسة دولية متخصصة تستعرض نماذج متقدمة في نضج إدارة المخاطر.

2-شارك ديوان المحاسبة بدولة قطر والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، في اجتماع افتراضي لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالاستقرار المالي والاقتصادي والذي تم عقده في 10 فبراير 2026 حول "الديون والاستقرار المالي"، وقد شارك الجهاز المصري بعرض تقديمي تحت عنوان "أثر إدارة الدين العام على الاستقرار المالي والاقتصادي - دور الأجهزة العليا للرقابة".

3-شارك ديوان المحاسبة بدولة قطر وديوان المحاسبة بدولة الكويت باجتماعي اللّجنة الفنية لدواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية السابع والعشرين والثامن والعشرين الذي انعقدا عن بعد الأول يوم 16 فبراير 2026، والثاني يوم 19 مايو 2026.

4-شارك كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، ومحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية، وديوان المحاسبة الليبي، والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، وديوان المراقبة العامة بجمهورية الصومال الفيديرالية، في الاجتماعات الافتراضية الخاصة باللجنة المشكلة والمعنية بتفعيل الدور الخاص لعمل الأمانة العامة للمنظمة شبه الإقليمية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة العربية بالأفروساي (الأفروساي- العربية) وذلك خلال الفترة من فبراير حتي مايو 2026، بهدف تفعيل الدور الخاص بالمنظمة، وقد جرت عدّة اجتماعات وجاري استكمال أعمال اللجنة حتى يونيو 2026، والتي تمّ تدشينها على هامش اجتماع الجمعية العامة للأرابوساي بمدينة جدة عام 2025.

5-شارك ديوان المحاسبة بدولة قطر وديوان المحاسبة بدولة الكويت بالاجتماع الثامن والثلاثين للجنة التدريب والتطوير بدواوين الرقابة المالية والمحاسبة المُنعقد عن بعد يوم 6 ابريل 2026، وتم خلال الاجتماع اختيار موضوعات مسابقة البحث العلمي القادمة، ودراسة التوصيات الواردة في البحوث الفائزة السابقة كما تم مناقشة آلية تقييم التوصيات الخاصة بمسابقة البحوث ككل.

6-شارك ديوان المحاسبة بدولة الكويت والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية في الندوة الافتراضية التي نظمتها مجموعة عمل اليوروساي المعنية بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات ITWG بتاريخ 14 أبريل 2026 حول موضوع "من البيانات إلى النتائج: مسارات مختصرة لتعزيز كفاءة التدقيق" حيث تم تخصيص جزء من هذه الندوة لعرض تجارب جهازي مصر والكويت كممثلين عن مجتمع منظمة الأرابوساي وذلك في إطار التعاون بين منظمتي الأرابوساي واليوروساي لتبادل المعرفة وتعزيز الابتكار في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.
وخلصت الندوة لجملة النتائج والتوصيات العملية التالية :

النتائج :

- الذكاء الاصطناعي يعزز كفاءة التدقيق بشكل كبير
- المدقق يظل العنصر الحاسم
- حساسية البيانات تمثل تحديًا رئيسيًا
- الأتمتة (VBA) ما زالت أداة فعالة
- قيمة الذكاء الاصطناعي ليست فقط في النتائج بل في التحليل

التوصيات :

- تبنّي الذكاء الاصطناعي كمساعد لتحليل بيانات التدقيق واكتشاف المخاطر
- إنشاء بيئة آمنة لاستخدام الذكاء الاصطناعي
- التوسع في استخدام الأتمتة ExcelوVBA
- تدريب المدققين على استخدام الذكاء الاصطناعي وكتابة الأوامر (Prompts) .
- تطبيق مشاريع تجريبية (Pilot).
- تحسين جودة وتنظيم البيانات

7-استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بالقاهرة خلال الفترة من 3 إلى 5 يونيو 2026، الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالدين العام وقد شارك بالاجتماع ثلة من الأجهزة الرقابية العربية على غرار ديوان المحاسبة بدولة الكويت والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية.

أخبار

الأجهزة الأعضاء

ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية:

النشـاطـات المحليــة:

1- وقع ديوان المحاسبة والمركز الوطني للأمن السيبراني مذكرة تفاهم استراتيجية يوم 14 آيار/مايو 2026، تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق المشترك وتبادل الخبرات، بما يدعم الرقابة والامتثال للمعايير والسياسات الوطنية للأمن السيبراني في مؤسسات القطاع العام.

وتأتي المذكرة انسجاماً مع الخطة الاستراتيجية للديوان للأعوام 2024-2027، الهادفة إلى تطوير القدرات المؤسسية، وتوظيف التقنيات الحديثة في أعمال التدقيق والرقابة وترسيخ مبادئ الحوكمة الرقمية إلى تعزيز التكامل بين منظومتي الرقابة والأمن السيبراني.

2- نظّم ديوان المحاسبة ملتقى المدققين السنوي الثاني تحت عنوان "نحو تدقيق رقمي أكثر تأثيراً وأماناً"، يوم 23 نيسان/ابريل 2026، وذلك تزامناً مع الذكرى الرابعة والسبعين لتأسيسه، وبمشاركة خبراء ومختصين من مؤسسات محلية ودولية .

وناقش الملتقى أحدث المستجدات في مجالات التدقيق والرقابة الرقمية، بما في ذلك الأمن السيبراني، والتدقيق الجنائي، وتحليل البيانات الضخمة، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، في إطار جهود الديوان لمواكبة التحولات الرقمية المتسارعة في بيئة العمل الرقابي. كما وفر الملتقى منصة لتبادل الخبرات والتجارب المهنية بين المشاركين، والاطلاع على أفضل الممارسات والتقنيات الحديثة التي تسهم في رفع جودة الأداء الرقابي وتعزيز أثره في حماية المال العام.

3- أعلن ديوان المحاسبة إطلاق أول مهمة «مراجعة نظير» في تاريخه يوم 23 شباط/ فبراير 2026، بالتعاون مع مكتب التدقيق الوطني البريطاني، وبدعم من وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة، وذلك في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين.

وأكد رئيس الديوان الدكتور راضي الحمادين أن هذه الخطوة تمثل محطة نوعية في مسيرة الديوان، وتعكس التزامه بتبني أفضل الممارسات الدولية وتعزيز مسارات التطوير المؤسسي بما ينسجم مع المعايير العالمية للأجهزة العليا للرقابة، لا سيما بعد إنجازه مؤخراً التقيّيم الذاتي وفق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.(SAI PMF)

وتهدف المهمة إلى إجراء تقيّيم مستقل وشامل لمنظومة العمل الرقابي في الديوان، يشمل الحوكمة ومنهجيات التدقيق وضمان الجودة وتنمية القدرات المهنية وقياس أثر التقارير الرقابية. وسينفذ المهمة فريق من الخبراء الدوليين عبر لقاءات وزيارات ميدانية ومراجعة عدد من مهام التدقيق السابقة، فيما يُتوقع أن تسهم نتائجها في تعزيز الجاهزية المؤسسية للديوان وتطوير إطاره القانوني والتنظيمي، دعماً لجهوده في الارتقاء بالأداء الرقابي وتعظيم أثره.

النشـاطـات الخـارجيــة:

1- شارك ديوان المحاسبة في الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2026، عبر تقنية الاتصال المرئي، في الندوة التي نظمتها الأمم المتحدة بمناسبة إطلاق تقرير القطاع العام العالمي لعام 2025. والذي سلّط الضوء على الدور المحوري للأجهزة العليا للرقابة في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

وأبرز التقرير أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين كفاءة السياسات والبرامج الحكومية، كما أكد على دور التدقيق المستقل القائم على الأدلة في دعم صانعي القرار، بما يسهم في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في القطاع العام. ويمكن الاطلاع على التقرير في الموقع الرسمي للأمم المتحدة عبر الرابط التالي: https://desapublications.un.org/.../world-public-sector

---

2- شارك ديوان المحاسبة في أعمال المنتدى العالمي لمكافحة الفساد والنزاهة (OECD Global Anti-Corruption & Integrity Forum – GACIF 2026)، الذي استضافته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في العاصمة الفرنسية باريس خلال الفترة (23–27 آذار/مارس 2026) تحت شعار "ميزة النزاهة: تعزيز التنافسية والازدهار."

وقد شارك رئيس ديوان المحاسبة الدكتور/ راضي الحمادين كمتحدث رئيسي وعضو في عدد من الجلسات الدولية رفيعة المستوى، إلى جانب مشاركته في اجتماعات ثنائية ومشاورات فنية، حيث استعرض تجربة الديوان في دمج تحليل البيانات ضمن العملية الرقابية وتعزيز التدقيق المبني على المخاطر، مؤكداً أهمية استقلالية الأجهزة الرقابية والتكامل المؤسسي في رفع كفاءة الأداء وتحويل نتائج التدقيق إلى إجراءات عملية. كما تطرق إلى أهمية استخدام الأنظمة المالية المتكاملة في دعم التحليل المبكر للمخاطر، وأهمية التحول نحو التدقيق القائم على البيانات والتقنيات الحديثة، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن.

وشهد المنتدى مشاركة دولية رفيعة المستوى ضمّت رؤساء الأجهزة العليا للرقابة وكبار المسؤولين الحكوميين وقادة المنظمات الدولية وممثلي القطاعين العام والخاص وخبراء الحوكمة وصنّاع السياسات، في سياق دولي يتجه نحو تطوير نماذج رقابية حديثة قائمة على البيانات والتحليل المتقدم وتعزيز إدارة المخاطر وتحسين جودة الأداء المؤسسي.

3- شارك ديوان المحاسبة في اجتماع تحالف المدققين (Auditors Alliance) الذي عُقد على هامش المنتدى العالمي لمكافحة الفساد والنزاهة (GACIF 2026) في العاصمة الفرنسية باريس، ضمن جهود دولية تهدف إلى تعزيز مفاهيم التدقيق القائم على الأثر وتطوير منهجيات قياس نتائجه.

ويأتي هذا الاجتماع في سياق تبادل الخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة حول أفضل الممارسات في قياس أثر العمل الرقابي ورفع كفاءة الإنفاق العام وتحسين جودة الخدمات الحكومية.

وفي هذا الاجتماع استعرض ديوان المحاسبة تجربته في تطوير منهجيات قياس الأثر، حيث أكد رئيس الديوان الدكتور راضي الحمادين، خلال مشاركته متحدثاً رئيسياً، "أن القيمة الحقيقية للتدقيق تنعكس في نتائجه الملموسة على كفاءة الأداء الحكومي"، موضحاً أن الديوان اعتمد إطاراً متكاملاً يجمع بين المؤشرات الكمية والنوعية، مما أسهم في تحقيق وفر مالي مباشر بلغ نحو (32) مليون دولار خلال عام 2024، إلى جانب تطوير نظام رقمي متقدم (AB-MRT) لمتابعة تنفيذ التوصيات الرقابية.

4- أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDومبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) تقريراً دولياً جديداً ضمن أعمال المنتدى العالمي لتعزيز المالية العامة الذي عُقد في باريس خلال الفترة (2026/05/28–27)، بعنوان "تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة: النظر إلى العوامل غير الرسمية ما وراء الضمانات القانونية".

وأبرز التقرير أهمية تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة باعتبارها ركيزة أساسية لحماية المال العام وترسيخ الشفافية والمساءلة، مع الإشارة إلى تأثير عوامل غير رسمية مثل الثقة العامة والسمعة المهنية وطبيعة العلاقة مع السلطات المختلفة على فاعلية هذه الأجهزة.

وأكد رئيس ديوان المحاسبة الدكتور راضي الحمادين أن إدراج الأردن في هذا التقرير يعكس مكانة تجربة الديوان دولياً، مشيراً إلى التزامه بتطوير العمل الرقابي وفق أفضل الممارسات، وتعزيز التحول الرقمي وتحليل البيانات، ورفع جودة التقارير وآليات المتابعة. كما خلص التقرير إلى أهمية التوازن المؤسسي بين الأجهزة الرقابية والسلطات المختلفة، وتبني منهجيات شفافة لاختيار موضوعات التدقيق، وتوسيع استخدام البيانات لتعزيز الأداء الحكومي وتحسين كفاءة إدارة الموارد العامة.

للاطلاع على تقرير تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة: النظر إلى العوامل غير الرسمية ما وراء الضمانات القانونية:

https://idi.no/wp-content/uploads/2026/05/Strengthening-the-Independence-of-Supreme-Audit-Institutions.pdf

محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية :

1-أبرمت محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية اتفاقيات التعاون مع كلية الحقوق بسوسة ومع المدرسة الوطنية للإدارة خلال النصف الأول من سنة 2026، سعيا إلى تعزيز جسور التواصل بين المحكمة والوسط الأكاديمي، بما يتيح تبادل الخبرات والمعارف

وتطوير مجالات البحث والدراسة ذات الصلة بالرقابة على التصرف العمومي والمالية العمومية والحوكمة. والاسهام في التعريف باختصاصات المحكمة وأدوارها لدى الطلبة والباحثين، وتشجيع الدراسات والأبحاث العلمية ذات العلاقة بمجالات تدخلها.

2- استقبلت محكمة المحاسبات طلبة من كلية الحقوق بصفاقس في 8 ابريل 2026 مما مكّن المشاركين من الاطلاع على مهام المحكمة وآليات عملها وإسهامها في دعم مبادئ المساءلة والشفافية وحسن التصرف في المال العام ولا سيما في مجال الصفقات العمومية.

3- تم تنظيم أنشطة مشتركة مع جامعة تونس الافتراضية، وتندرج هذه الشراكة في سياق تنظيم ورشات عمل حول الهندسة البيداغوجية وإنتاج محتويات التعلم الإلكتروني وإعداد منصة للتعليم عن بُعد خاصة بالمحكمة، فضلاً عن اعتماد التقنيات الحديثة لتعزيز الكفاءات على مختلف المستويات القضائية والرقابية والتصرف.

4- فتحت محكمة المحاسبات أبوابها أمام تلاميذ المعهد الثانوي النموذجي بأريانة في إطار ترسيخ ثقافة المواطنة وتعريف الناشئة بمؤسسات الدولة ودور محكمة المحاسبات بصفة خاصة، بما يسهم في نشر الوعي بأهمية الرقابة على الأموال العمومية وتعزيز قيم النزاهة والحوكمة الرشيدة لدى الأجيال الصاعدة.

5- استقبلت في موفىّ ماي 2026 وفدًا عن الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية البرازيل برئاسة رئيس الجهاز وتوجت هذه الزيارة بإمضاء مذكرة تفاهم ترمي إلى دعم تبادل الخبرات والتجارب وتعزيز التعاون المهني بين المؤسستين.

ويأتي هذا التعاون ليضاف إلى شبكة الشراكات التي أرستها المحكمة خلال السنوات الأخيرة مع عدد من الأجهزة النظيرة، ومنها محاكم المحاسبات بكل من جيبوتي وبورندي والبينين والسودان وليبيا، فضلًا عن مؤسسات رقابية عربية وإفريقية أخرى، بما يعزّز حضور المحكمة في الفضاء الرقابي الدولي ويُسهم في تطوير أدائها وفق أفضل الممارسات والمعايير المهنية المعتمدة دوليًا.

7- عقد فريق متابعة تنفيذ المخططات التشغيلية وإعداد تقرير الإبلاغ السنوي بمحكمة المحاسبات بتاريخ 22 أفريل 2026، جلسة عمل مع ممثلين عن ديوان المحاسبة الليبي والأمانة العامة للأرابوساي، خُصّص لعرض تجربة الجهاز الليبي في تطوير واستغلال منصة رقمية موجهة لمتابعة تنفيذ المخطط الاستراتيجي للأمانة العامة للأرابوساي، بما يمكّن من تعزيز آليات الرصد والتقييم وتحسين نجاعة المتابعة الدورية للمؤشرات ذات الصلة. وذلك في إطار الاستفادة من التجارب المقارنة المعتمدة في تطوير آليات الإدارة الاستراتيجية ومتابعة وتقييم تنفيذ المخططات الاستراتيجية والتشغيلية.

8- احتضنت محكمة المحاسبات التونسية خلال الفترة الممتدّة من 19 إلى 22 مايو 2026 الاجتماع السنوي لمنتدى الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنيّة (FIPP) الذي شهد مشاركة وفود رفيعة المستوى تمثل مختلف هياكل منظمة الإنتوساي.

وتندرج هذه الاستضافة التي تحظى بها المحكمة ضمن منظمة الإنتوساي، لاسيما في ظل عضويتها بالمنتدى منذ سنة 2021 وتولّيها حالياً قيادة المبادرة الأولى ضمن خطة التنمية الاستراتيجية لمنظّمة الإنتوساي والمتعلقة بمراجعة المعايير الدوليّة (I Initiative). ومثّل الاجتماع مناسبة هامة لتبادل الرؤى والأفكار ومواصلة الجهود الرامية إلى تطوير الإصدارات المهنية للإنتوساي والارتقاء بمنظومة الرقابة والتدقيق في القطاع العام على المستوى الدولي، بما يستجيب للتحديات المتجدّدة ويواكب أفضل الممارسات والمعايير الدوليّة.

مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

1- ندوة افتراضية حول تدقيق المخاطر المناخية:

في إطار نشاطات مجموعة العمل المعنية بالتدقيق البيئي للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، شارك مجلس المحاسبة يومي 14 و15 جانفي 2026، في ندوة افتراضية حول تدقيق المخاطر المناخية. والهدف من هذه الندوة امتلاك المعارف والمهارات اللازمة لتحديد وتقييم وإدراج المخاطر المناخية في أعمال تدقيق الأداء.

2- يوم تكويني حول التدقيق المالي المبني على المخاطر مطابقة مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:

نظمت الهيئة التطوعية للخدمات المالية الأمريكية بالتعاون مع مجلس المحاسبة، يوم 30 مارس 2026، يوما تكوينيا حول التدقيق المالي المبني على المخاطر مطابقة مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، في إطار برنامج تعزيز الشفافية والرقابة الميزانياتية في الجزائر.

3- الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للانتوساي:

شارك عن بعد، يوم 15 أبريل 2026، أعضاء فريق عمل مجلس المحاسبة المكلف بتطوير منهجيات تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

وقد تم استعراض تجارب بعض الأجهزة العليا للرقابة العربية والإفريقية والآسيوية في مجال تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حول الفقر والجوع والمساواة بين الجنسين. كما عرف هذا الحدث مداخلة لمختص في الحوكمة والإدارة العمومية من قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة الأمم المتحدة.

4- ورشات عن بعد لتقييم الاحتياجات المتعلقة بنظام إدارة جودة التدقيق واستراتيجية تسيير التغيير في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:

شارك مجلس المحاسبة يوم 23 أفريل 2025، في ورشة عن بعد لتقييم الاحتياجات المتعلقة بتصميم وتنفيذ ومتابعة نظام إدارة الجودة، تماشيا مع متطلبات المعيار إيساي 140، المتضمن إدارة الجودة من طرف الأجهزة العليا للرقابة. وفي ذات الإطار شارك المجلس في ورشة أخرى عن بعد، يوم 12 ماي 2026، حول خطة عمل واستراتيجية تسيير التغيير في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

كما شارك المجلس يوم 11 ماي 2026 في اجتماع تنسيقي عن بعد، لتقييم ومتابعة ما تم إنجازه بخصوص المبادرة المتعلقة بتصميم ووضع وتنفيذ نظام إدارة جودة التدقيق، وكذلك المراحل المقبلة منها. ويأتي هذا الاجتماع في إطار الدعم المقدم لمجلسي المحاسبة الجزائري والتونسي من طرف البنك الدولي بالتعاون مع مبادرة الإنتوساي للتنمية بخصوص إدارة الجودة في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة يشارك المجتمع الدولي الاحتفاء بشهر التوعية بالتدقيق الداخلي:

شارك جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الجهات الحكومية والخاصة حول العالم في الاحتفاء بشهر التوعية بالتدقيق الداخلي، والذي يُحتفى به في شهر مايو من كل عام، ويأتي هذا الاحتفاء للتعريف بالدور الحيوي الذي تضطلع به دوائر التدقيق الداخلي في مختلف المؤسسات، من خلال تعزيز الحوكمة، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، بما يضمن جودة اتخاذ القرار وتطوير بيئة العمل.

وأكدّ الفاضل/ عماد بن عبد الله الشنفري، مدير دائرة التدقيق الداخلي، بأن الجهاز يولي اهتماماً بالغاً بدوائر التدقيق الداخلي للجهات المشمولة برقابته، من خلال تنفيذ برامج تدريبية على مدار العام وذلك في إطار التعاون القائم بين الجهاز ووحدات الجهاز الإداري للدولة، بهدف تعزيز الوعي الوظيفي والمهني وتفعيل الشراكة المؤسسية نحو الحفاظ على المال العام.

إلى جانب التزام الجهاز بتطبيق أفضل الممارسات المهنية في مجال التدقيق الداخلي، من خلال حرصه على تنفيذ كافة العمليات التشغيلية بكفاءة عالية وفق أعلى معايير الجودة، بما يسهم في تعزيز بيئة رقابية قائمة على الشفافية والنزاهة.

ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق:

- المخرجات الرقابية:

بلغ عدد المخرجات الرقابية لديوان الرقابة المالية الاتحادي (2896) تقريرًا للفترة المذكورة توزعت بين تقارير البيانات المالية وكتب المتابعة والتكليفات الخارجية والتقارير المحالة إلى الجهات المختصة، بما يعكس شمولية العمل الرقابي وتكامله.

كما عزز الديوان حضوره المهني من خلال تقديم الدعم الفني والقانوني، عبر إبداء الرأي في القضايا ذات الطابع الفني والقانوني ، بما يسهم في ترسيخ الممارسات السليمة وتعزيز الامتثال المؤسسي.

- التحول الرقمي وتطوير العمل المؤسسي:

أطلقت إحدى دوائر التدقيق في ديوان الرقابة المالية الاتحادي أول نظام إلكتروني شامل لمتابعة أعمالها، في خطوةٍ متقدمة تُجسّد التحول من النظم الورقية التقليدية إلى فضاء الإدارة الرقمية الذكية. ويأتي هذا التحول الاستراتيجي تعزيزًا لكفاءة الأداء المؤسسي ورفعًا لمستويات الدقة في الإنجاز، بما ينسجم مع متطلبات التحول الرقمي، ويُرسّخ فاعلية المتابعة المؤسسية ويُعزّز قدرتها على تحقيق نتائج رقابية أكثر كفاءة وموثوقية.

- بناء القدرات والتطوير المهني:

حقّق المركز التدريبي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي إنجازًا نوعيًا بحصوله على شهادة اعتماد دولية مرموقة، تُضفي موثوقية معترفًا بها عالميًا على الشهادات الصادرة عن برامجه التدريبية.

ويغطي هذا الاعتماد الدورات المنفذة في مجالات المحاسبة والرقابة، والمالية والمحاسبية، والإدارية، والقانونية، وذلك وفق متطلبات المواصفة الدولية (ISO 17024)، بما يعكس التزام المركز بأعلى معايير الجودة والكفاءة المهنية.

- التعاون الدولي والشراكات المهنية:

عقد ديوان الرقابة المالية الاتحادي سلسلةً من الاجتماعات المثمرة مع رؤساء كبرى شركات التدقيق العالمية (Big Four)، في خطوةٍ استراتيجية تعكس انفتاحه على التجارب الرائدة وتعزيز تكامله مع المنظومة المهنية الدولية. وقد أفضت هذه اللقاءات إلى حزمة من المبادرات النوعية، تمثلت بما يأتي:

- توقيع إطار تعاون مع شركةPwC، أسفر عن تنفيذ برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تبادل الخبرات وإطلاق مبادرات مشتركة في مجالات التدقيق والحوكمة، بما يعزّز كفاءة الأداء المؤسسي.

- تنظيم دورات تدريبية متقدمة بالتعاون مع شركةDeloitte، استهدفت تنمية مهارات الكوادر المهنية في الوزارات، وتمكينهم من تبنّي أفضل الممارسات الدولية في مجالات التدقيق والرقابة المالية.

- عقد سلسلة من ورش العمل التخصصية مع شركة KPMG، استهدفت موظفي الديوان وركّزت على تطوير العمل الرقابي والارتقاء بجودته، بما ينسجم مع المعايير الدولية المعتمدة.

- في إطار انفتاحه المهني على المبادرات الدولية النوعية، شارك ديوان الرقابة المالية الاتحادي بفاعلية متميزة في برنامج الشراكة مع محكمة التدقيق الهولندية، بوصفه أحد البرامج الدولية الرائدة الهادفة إلى دعم الأجهزة العليا للرقابة في تطوير قدراتها المؤسسية، وترسيخ منهجيات التدقيق القائم على المخاطر، وتعزيز فاعلية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة. وقد أسهم البرنامج، عبر ورشه التخصصية، في تنمية مهارات الفرق الرقابية وتوسيع مداركها المهنية في المجالات المرتبطة بالرقابة على الهدفين (3) و(16) من أهداف التنمية المستدامة، بما يعزز جودة المخرجات الرقابية ويعمّق أثرها المؤسسي.

- تطوير الأنظمة المحاسبية وتعزيز الحوكمة:

عمّم ديوان الرقابة المالية الاتحادي إلى تعميم النظام المحاسبي الموحّد بصيغته المُحدَّثة، والمتوائمة مع المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي، على جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، بما يؤسس لبيئة مالية أكثر اتساقًا وشفافية. وقد دخل هذا النظام حيّز التنفيذ ابتداءً من عام 2026، انعكاسًا لحرص الديوان على تعزيز الجاهزية المهنية للكوادر، وتطوير قدراتها في مجالي المحاسبة والتدقيق، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي، وترسيخ الامتثال لأفضل الممارسات والمعايير الدولية المعتمدة.

- الهوية المؤسسية والإرث المهني:

استحضر ديوان الرقابة المالية الاتحادي، بكل اعتزاز، الذكرى التاسعة والتسعين لتأسيسه، مستعيدًا مسيرةً رقابيةً حافلةً بالعطاء، كرّس خلالها جهوده لصون المال العام وترسيخ دعائم الحوكمة الرشيدة في مؤسسات الدولة.

ويؤكد الديوان، عبر هذا الإرث المهني المتراكم، حضوره المؤسسي الفاعل في دعم مسارات المساءلة، وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية، بما يعكس رسالته الراسخة في حماية الموارد العامة وترسيخ الثقة بالأداء الحكومي.

ديوان المحاسبة بدولة قطر:

- استقبل ديوان المحاسبة بدولة قطر يوم 19 يناير 2026 وفدًا من محكمة الحسابات التونسية وتم خلال اللقاء استعراض مجالات التعاون المشترك، والاطلاع على تجربة الديوان في تبني وتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي وآليات عملها التنظيمية والقانونية والتقنية.

- شارك الديوان يوم 20 يناير 2026 عبر تقنية الاتصال المرئي ضمن أعمال فريق عمل متابعة وتقييم الخطة الاستراتيجية للتدريب لدواوين الرقابة بدول مجلس التعاون حيث تمت مناقشة مخرجات خطة (2023-2025) وبحث تنفيذ مبادرات الفترة (2026-2028).

- في إطار التعاون المشترك بمجالات التدريب والتطوير وللتعرف على تجربة ديوان المحاسبة في مجال التمكين البشري والقدرات المؤسسية بين ديوان المحاسبة، ومحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية، عقد اجتماع بتقنية الاتصال المرئي - يوم الثلاثاء الموافق 17 فبراير، لمناقشة هذه المجالات.

- شارك وفد من الديوان في اجتماع فريق العمل المكلف بإعداد إرشادات حول "تحديات الدين العام في ظل تغير المناخ" الذي انعقد عن بعد يوم 17 ابريل لمناقشة مسودة الوثيقة المعتمدة.

- شارك ديوان المحاسبة في "المنتدى الاقتصادي الدولي السابع عشر: روسيا - العالم الإسلامي"، الذي عقد يوم الخميس 14 مايو في مدينة قازان بجمهورية روسيا الاتحادية، وهدف لمناقشة واستعراض عدة موضوعات من بينها تجارب الأجهزة العليا للرقابة في التحول الرقمي للتدقيق لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتحسين الإدارة العامة، وتطوير ثقافة المساءلة والنزاهة من خلال تحديد مخاطر الفساد وسبل الوقاية منها.

ديوان المحاسبة بدولة الكويت:

1- المشاركات الدولية (على صعيد الإنتوساي):

على الصعيد الدولي شارك ديوان المحاسبة بدولة الكويت في الأنشطة التالية:

-الندوة الافتراضية حول "التحول الرقمي والأتمتة في الصناعات الاستخراجية" التي نفذها الجهاز الهندي بالتعاون مع الأمانة العامة لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق على الصناعات الاستخراجية يوم13 يناير 2026.

-الاجتماع الرقمي الأول للجنة الفرعية للرقابة المالية والمحاسبة (FAAS)، الذي انعقد عن بعد يوم 20 يناير 2026.

-الاجتماع السابع لمجموعة العمل المعنية بالأهداف والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة (WGDSG KSDI) بالتعاون مع لجنة الأرابوساي المعنية بأهداف التنمية المستدامة المنعقد عن بعد خلال الفترة من 15 إلى 16 ابريل 2026.

-الاجتماع الرقمي الثاني للجنة الفرعية للرقابة المالية والمحاسبة (FAAS) الذي نُفّذ عن بعد يوم 18 مايو 2026.

2- المشاركات الإقليمية (الآسيوية):

-في إطار عضويته بمنظمة الأسوساي شارك ديوان المحاسبة الكويتي بالاجتماع الرابع لفريق بحث الأسوساي الرابع عشر حول "الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة والفعالية في التدقيق العام" خلال الأعوام 2025 - 2027، الذي انعقد عن بعد يوم 22 يونيو 2026.

3- المشاركات الخليجية (مجلس التعاون الخليجي):

في إطار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية شارك ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالفعاليات والأنشطة التالية:

- الاجتماع الخامس لفريق عمل متابعة وتقييم الخطة الاستراتيجية للتدريب الذي انعقد عن بعد يوم 20 يناير 2026، وتم الاتفاق خلاله على :

* العمل على اعداد واعتماد دليل استرشادي مشترك لتدريب وتطوير العاملين بدواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول مجلس التعاون الخليجي مع مراعاة تغطية كافة الجوانب ذات العلاقة بحيث تتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المجال.

* العمل على تحديث الدراسة حول تبادل الخبرات وتعزيز التعاون في مجال تنمية المهارات والمعرفة والبحث العلمي والتأهيل المهني.

- برنـامج تدريـبي حـول "التحـول إلى أسـاس الاستحقـاق المحاسبـي" المنفـذ عن بعد من قبل الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 8 إلى 12 مارس 2026.

1- رئيس ديوان المحاسبة يلتقي رئيس محكمة الحسابات الموريتانية لمناقشة أوجه التعاون بين الجانبين:

التقى رئيس ديوان المحاسبة الليبي السيد/ خالد شكشك بتاريخ 2026/1/4، برئيس محكمة الحسابات الموريتانية السيد "حميد أحمد طالب"، وذلك بمقر محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، لمناقشة أوجه التعاون المحتملة بين الجانبين في المجالات الرقابية والمؤسسية ذات الاهتمام المشترك.

وتم خلال الاجتماع، تم بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها ملفات التنسيقية المغاربية لأجهزة الرقابة المالية والمحاسبة، وسبل تفعيل دورها، وتعزيز آليات التنسيق والعمل المشترك بين الأجهزة الأعضاء، بما يسهم في تطوير الأداء الرقابي على المستوى الإقليمي.

وفي ختام الاجتماعات، أكد الجانبان على أهمية استمرار التنسيق والتشاور، وتعزيز قنوات التواصل المؤسسي، بما يخدم المصالح المشتركة، ويدعم دور الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز النزاهة والشفافية

2- ديوان المحاسبة الليبي يستقبل وفد خبراء من محكمة الحسابات التركية:

في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة الموقعة بين ديوان المحاسبة ومحكمة الحسابات التركية، استقبل ديوان المحاسبة بتاريخ 18 يناير 2026، وفدًا من الخبراء المتخصصين في مجالات تقنية المعلومات وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي.

وكان في استقبال الوفد رئيس ديوان السيد/ خالد شكشك، حيث جرى خلال اللقاء التأكيد على أهمية تفعيل بنود الاتفاقية، وتعزيز التعاون الفني وتبادل الخبرات بين الجانبين، بما يسهم في تطوير البنية التحتية الرقمية ورفع كفاءة الأداء المؤسسي للديوان.

3- ديوان المحاسبة ينظم دورة تدريبية حول المراجعة المبنية على المخاطر بالتعاون مع مشروع (LTAF):

نظّم ديوان المحاسبة، بالتعاون مع مشروع المساعدة الفنية للمؤسسات الليبية، خلال شهر يناير 2026، دورة تدريبية بعنوان «المراجعة/التدقيق المبني على المخاطر»، وبمشاركة (30) مراجعًا من منتسبي الديوان.

وهدفت الدورة إلى تمكين المراجعين ورفع مستوى الوعي والقدرات الفنية لديهم في مجال منهجيات ومعايير المراجعة الصادرة عن منظمة الإنتوساي، حيث تناول البرنامج التدريبي عرضًا متكاملًا لمراحل عملية المراجعة/ التدقيق، بدءًا من مرحلة التخطيط، مرورًا بمرحلة التنفيذ، وصولًا إلى إعداد التقارير والمتابعة.

وتضمّنت الدورة تركيزًا على عدد من الجوانب الأساسية في منهجيات ومعايير المراجعة، من بينها الإجراءات التحليلية، وفحوص الرقابة والضوابط الداخلية، وآليات تصميم برامج تدقيق مبنية على المخاطر، إلى جانب شرح أوراق العمل، وتنفيذ تمارين وتطبيقات عملية. واستمرت الدورة التدريبية لمدة أربعة أيام، واختُتمت الدورة بحضور السفير البريطاني لدى ليبيا، ومشرفة برنامج المساعدة الفنية للمؤسسات الليبية، في إطار دعم الشراكات الدولية الهادفة إلى تطوير القدرات المؤسسية ورفع كفاءة العمل الرقابي.

4- ديوان المحاسبة يطلق نموذجه للذكاء الاصطناعي (DewanBot):

في إطار التوجه نحو التحول الرقمي وتبني التقنيات الحديثة، أطلق ديوان المحاسبة بتاريخ 10 فبراير 2026 نموذجه للذكاء الاصطناعي(DewanBot)، والذي تم تطويره وتنفيذه عن طريق مكتب تقنية المعلومات بالديوان.

ويهدف النموذج إلى دعم الموظفين في إنجاز المهام اليومية، والمساعدة في إعداد وصياغة التقارير والمراسلات، وتسريع الوصول إلى المعلومات، وتحسين جودة المُخرجات، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي ودعم اتخاذ القرار.

ويأتي هذا الإنجاز ضمن جهود الديوان لتوظيف حلول الذكاء الاصطناعي وفق أفضل الممارسات والمعايير المهنية، وبما يتماشى مع طبيعة عمل الديوان وأهدافه في تعزيز الرقابة والشفافية وحسن إدارة المال العام.

5- ديوان المحاسبة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يبحثان تعزيز الشفافية وتطوير منظومة الرقابة ومكافحة الفساد:

عقد ديوان المحاسبة الليبي بتاريخ 15 فبراير 2026، اجتماعاً موسعاً مع فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحضور رئيس الديوان السيد/ خالد شكشك، والممثل المقيم للبرنامج الدكتورة/ صوفي كمخدزة، وعضو المجلس الأعلى للدولة السيد/ محمد بن مسكين وذلك في إطار متابعة تنفيذ بنود مذكرة التفاهم المبرمة بين الجانبين، وبمشاركة مدراء الإدارات المختصة من الطرفين.

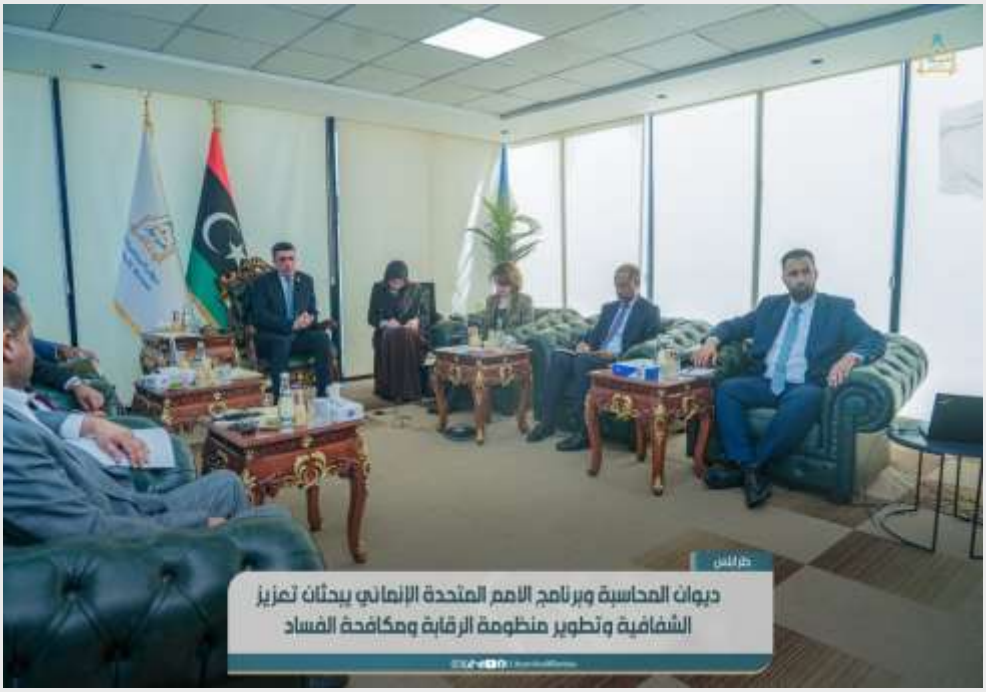

واستعرض الاجتماع مسارات التعاون القائمة وآفاق تطويرها، مع التركيز على دعم جهود الديوان في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، وتطوير أدوات وأساليب العمل الرقابي بما يواكب المعايير الدولية وأفضل الممارسات المؤسسية.

وتخلل اللقاء عرض مرئي قدّمه الخبير الدولي السيد/ أليكس ساكشفيلي، وزير المالية والتنمية الاقتصادية السابق في جورجيا، استعرض خلاله التجربة الجورجية في مكافحة الفساد وتجفيف منابعه، وإصلاح منظومة المالية العامة، مع تسليط الضوء على آليات نقل المعرفة وبناء القدرات داخل المؤسسات الرقابية. كما تطرق الاجتماع إلى أهمية مواءمة الجهود المشتركة والاستفادة منها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي أطلقها ديوان المحاسبة مؤخرا مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بما يعزز التكامل بين الأدوار الرقابية والمؤسسية، ويدعم تبني سياسات وقائية فعّالة تقوم على الشفافية والحوكمة الرشيدة.

وفي ختام الاجتماع، جدد الجانبان التزامهما بمواصلة تنفيذ البرامج المشتركة، والعمل على مواءمة المبادرات القادمة مع الأهداف الاستراتيجية المحددة في مذكرة التفاهم، بما يدعم مسار الإصلاح المؤسسي ويعزز فعالية الأداء الرقابي والمالي في الدولة.

6- تعزيز التعاون الرقابي بين ليبيا ومالطا محور لقاء رئيس ديوان المحاسبة بالسفير المالطي:

التقى رئيس ديوان المحاسبة السيد/ خالد شكشك، بتاريخ 09 مارس 2026 بمقر الديوان، سفير مالطا لدى ليبيا السيد/ فرانكلين أكويلينا، وذلك في إطار تعزيز قنوات التواصل والتعاون المؤسسي بين الجانبين في مجالات العمل الرقابي وتبادل الخبرات. وتناول اللقاء سبل تطوير آليات التعاون بين ديوان المحاسبة الليبي ونظيره في مالطا، بما يسهم في دعم الجهود الرامية إلى تعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة، وتبادل التجارب الفنية والمهنية في مجالات الرقابة المالية.

كما جرى خلال اللقاء التأكيد على أهمية دعم أعمال اللجنة العليا لمكافحة الفساد، وضرورة توحيد الجهود الوطنية والدولية في مجال مكافحة الفساد، بما يعزز من كفاءة المؤسسات ويخدم الصالح العام.

واتفق الجانبان على تحديد نقطة اتصال مشتركة لبدء خطوات عملية للتعاون، تتضمن التنسيق المباشر مع الأجهزة الرقابية في مالطا، وعلى رأسها ديوان المحاسبة المالطي، بهدف تبادل الخبرات وبناء شراكات مهنية تسهم في تطوير الأداء الرقابي وتعزيز التعاون بين المؤسستين.

7- انطلاق ورش عمل تدريبية متخصصة بتونس لتعزيز إشراك أصحاب المصلحة وضمان الجودة:

انطلقت بتاريخ 25 مارس 2026، بالعاصمة تونس فعاليات ورش العمل التدريبية المتخصصة، بإشراف مكتب التدقيق الوطني البريطاني وبتنظيم شركة tetra tech، وذلك في إطار برامج التعاون الدولي الرامية إلى دعم وتطوير القدرات المؤسسية والارتقاء بمستوى الأداء.

وتُعقد هذه الورش بمشاركة عدد من الكوادر المختصة، وتأتي في سياق تبنّي منهجيات تدريبية حديثة قائمة على التفاعل العملي وتبادل الخبرات، بما يُسهم في تنمية المهارات المؤسسية ورفع كفاءة الكوادر المشاركة.

8- ديوان المحاسبة يبحث مع بعثة الأمم المتحدة UNSMIL دعم وتعزيز دور المؤسسات السيادية في ليبيا:

في إطار تعزيز التعاون الدولي ودعم جهود الاستقرار في ليبيا، التقى رئيس ديوان المحاسبة، السيد/ خالد شكشك بتاريخ 23 ابريل 2026، نائبتا الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة السيدة/ ستيفاني خوري والسيدة/ أولريكا ريتشاردسون، وذلك بمقر الديوان بالعاصمة طرابلس.

وناقش اللقاء مستجدات الأوضاع العامة، ونتائج مسارات الحوار الاقتصادي، والتحديات التي تواجه مؤسسات الدولة، مع التأكيد على أهمية تعزيز دور المؤسسات السيادية، وفي مقدمتها ديوان المحاسبة، في ترسيخ الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة، خاصة خلال هذه المرحلة التي تتطلب رقابة فاعلة لضبط الإنفاق العام وحماية المال العام ودعم الاستقرار الاقتصادي. وعلى هامش اللقاء، حضر الوفد مراسم توقيع شهادات مهنية لعدد من موظفي الديوان.

9- ديوان المحاسبة يواصل تطوير كوادره باعتماد 63 شهادة مهنية في مجالات الرقابة المختلفة:

في خطوة تعكس توجه ديوان المحاسبة نحو تطوير كفاءاته الرقابية وفق أفضل الممارسات الدولية، قام رئيس الديوان السيد/ خالد شكشك بتاريخ 24 ابريل 2026 باعتماد (63) شهادة مهنية جديدة في أنواع الرقابة المختلفة، تشمل الرقابة المالية، ورقابة الالتزام، ورقابة الأداء، والرقابة على تقنية المعلومات، ليرتفع بذلك إجمالي عدد المتحصلين على الشهادات إلى (101) .

ويأتي ذلك ضمن مشروع بناء القدرات المهنية، المنفذ بالشراكة مع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، أحد مؤسسات مجموعة طلال أبو غزاله العالمية، وبما يدعم تبني وتطبيق معايير الإنتوساي، ويسهم في تعزيز كفاءة الأداء الرقابي ورفع جودة مخرجاته بما يحقق مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة..

10- اختتام برنامج تدريب المدربين (TOT) لمراجعي ديوان المحاسبة الليبي في تونس:

في إطار تعزيز التعاون المؤسسي بين ديوان المحاسبة الليبي والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، واسترشادًا بالجهود الرامية إلى تطوير منظومة الرقابة على البلديات، اختُتم بالعاصمة تونس في ابريل 2026 فعاليات برنامج تدريب المدربين (Training of Trainers - TOT)، الموجّه لمراجعي ديوان المحاسبة.

ويهدف البرنامج إلى إعداد نواة وطنية من المدربين المؤهلين القادرين على نقل المعرفة وتعزيز المهارات المهنية لزملائهم بمختلف فروع الديوان، بما يسهم في التطبيق الأمثل لدليل الرقابة على البلديات.

ويأتي هذا البرنامج تتويجًا للمرحلة الرابعة من مشروع دعم الرقابة على البلديات، الذي مرّ بسلسلة من المراحل المتكاملة شملت إعداد الدليل واعتماده، وتنفيذ برامج تدريبية نظرية، ثم التطبيق العملي، وصولًا إلى بناء قدرات المدربين.

11- ديوان المحاسبة يبحث تعزيز التعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية:

التقى رئيس ديوان المحاسبة السيد/ خالد شكشك، بتاريخ 07 مايو 2026 بمقر الديوان، مع رئيس الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية بمصر، السيد/ مصطفى هديب والوفد المرافق له، وذلك لبحث فرص التعاون في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وفي مستهل اللقاء، رحّب السيد رئيس الديوان بالحضور، مستعرضًا مسارات بناء القدرات بالديوان، والتي ترتكز على معايير وإرشادات منظمة الإنتوساي، إلى جانب جهود الديوان في تطوير الكفاءات المهنية وتعزيز التحول الرقمي. كما تطرق إلى الشراكات القائمة مع المنظمات الدولية والمؤسسات الإقليمية ذات العلاقة بعمل الديوان، ودورها في تقديم الدعم الفني لمشاريع التطوير، خاصة في مجالات الشهادات المهنية والتطوير المؤسسي.

من جانبه، استعرض رئيس الأكاديمية الخبرات والتجارب التي تمتلكها الأكاديمية في مجالات العمل الإداري والمالي والمصرفي، مؤكدًا أهمية التعاون مع ديوان المحاسبة بما يسهم في دعم برامج التأهيل والتطوير.

وفي ختام اللقاء، أكد الجانبان على أهمية بناء شراكة فعّالة مع الأكاديمية، لا سيما في المجالات المصرفية والتدريبية، بما يعزز من كفاءة الأداء المؤسسي.

12- ديوان المحاسبة يطلق الخطة الاستراتيجية لتطبيق معايير الإنتوساي ويكرّم 101 موظف متحصل على شهادات مهنية تخصصية:

أقام ديوان المحاسبة بتاريخ 13 مايو 2026، احتفالية رسمية بمناسبة إطلاق الخطة الاستراتيجية لتطبيق معايير منظمة الإنتوساي، إلى جانب تكريم الموظفين المتحصلين على الشهادات المهنية المتخصصة، وذلك بحضور رئيس ديوان المحاسبة السيد/ خالد شكشك، والأمين العام بالنيابة للأرابوساي القاضية/ فضيلة القرقوري، والنائب الأول للمجلس الأعلى للدولة السيد/ حسن حبيب، وعدد من أعضاء مجلسي النواب والدولة، وممثلي المؤسسات والمنظمات الدولية، إلى جانب مدراء الإدارات والمكاتب بالديوان.

واستُهلت فعاليات الاحتفالية بعرض مرئي تناول جهود الديوان في تطوير العمل الرقابي وبناء القدرات المهنية، والبرامج التدريبية والتأهيلية المنفذة في إطار الاستعداد لتطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، بما يسهم في تعزيز جودة الأداء والارتقاء بمنظومة العمل المؤسسي والرقابي.

وألقى السيد/ خالد شكشك كلمة أكد خلالها أن إطلاق الخطة الاستراتيجية لتطبيق معايير الإنتوساي يمثل خطوة محورية نحو تطوير العمل الرقابي وتعزيز كفاءة الأداء المهني وفق أفضل الممارسات الدولية، مشيراً إلى أن الديوان يولي اهتماماً كبيراً بتأهيل كوادره الوطنية وتمكينها من أدوات الرقابة الحديثة.

وشهدت الاحتفالية إطلاق وتوقيع الخطة الاستراتيجية لتطبيق معايير الإنتوساي، والتي تهدف إلى توحيد منهجيات العمل الرقابي ورفع كفاءة تنفيذ المهام الرقابية وفق المعايير الدولية المعتمدة.

كما تخللت الاحتفالية مراسم تسليم الشهادات المهنية لـ 101 موظفا وموظفة من منتسبي الديوان، وذلك في إطار خطة الديوان لإعداد كوادر رقابية متخصصة وقادرة على قيادة التحول المهني والمؤسسي.

وشملت الشهادات المهنية مجالات الرقابة المالية، ورقابة الالتزام، والرقابة على الأداء، والرقابة على تقنية المعلومات، بما يعكس توجه الديوان نحو تعزيز التخصصية ورفع كفاءة الأداء في مختلف المجالات الرقابية

13- ديوان المحاسبة الليبي ينظم ورشة عمل بعنوان "دور ديوان المحاسبة في تعزيز مبادئ الحوكمة":

في إطار نشر المعرفة وتبادل الخبرات ورفع مستوى الوعي المؤسسي، نظم مركز البحوث والدراسات بالديوان وبالتنسيق مع الإدارة العامة للرقابة على قطاعي الطاقة والشركات العامة، في 18 مايو 2026ورشة عمل بعنوان "دور ديوان المحاسبة في تعزيز مبادئ الحوكمة"؛ تم فيها استعراض أهم أطر الحوكمة العالمية والتي من أهمها مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

كما تم التطرق لإسهامات الديوان في تعزيز مبادئ الحوكمة وعرض مقارنات بين الوضع الحالي في ليبيا وبعض الدول في الجانب التشريعي والتطبيقي، ومناقشة الخطوات العملية لضمان التقيد والتنفيذ، وكذلك الوقوف على أبرز التحديات والمعوقات، مع تسليط الضوء على الحوكمة في قطاع النفط والغاز.

وقد خلصت الورشة إلى ضرورة تكاثف الجهود بين السلطات التشريعية والقضائية والرقابية والتنفيذية في تفعيل قواعد الحوكمة، كما تم التأكيد على دور الديوان في التحقق من امتثال الجهات الخاضعة لرقابته للتشريعات الوطنية والمعايير الدولية.

14- ديوان المحاسبة يصدر العدد السادس من مجلة الرقابة المالية:

في إطار جهوده الرامية إلى تطوير العمل الرقابي، ودعم البحث العلمي، وتعزيز الثقافة الرقابية والمهنية، أصدر ديوان المحاسبة بتاريخ 21 مايو 2026 العدد السادس من مجلة الرقابة المالية.

وتضمن العدد مجموعة من البحوث والدراسات والمقالات المتخصصة التي تناولت عددًا من القضايا الرقابية والمهنية المعاصرة، من أبرزها تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في تحسين كفاءة وجودة العمل الرقابي، إلى جانب استعراض مبادرات الديوان في مجال التحول الرقمي، وفي مقدمتها برنامج الذكاء الاصطناعي"Dewan BOT". كما استعرض العدد أبرز أنشطة الديوان على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بما يعزز تبادل المعرفة والانفتاح على التجارب المهنية الرائدة، ويسهم في تطوير الأداء المؤسسي.

للاطلاع على المجلة: https://www.audit.gov.ly/ar/download/magazine6th

---

15- ديوان المحاسبة يشارك في احتفالية اليوم الوطني للتقنية ويعلن إطلاق "منصة أثر" للمهام الرقابية:

شارك رئيس ديوان المحاسبة السيد/ "خالد شكشك"، في احتفالية اليوم الوطني للتقنية، التي تنظمها المؤسسة الليبية للتقنية في الأول من يونيو من كل عام، وذلك بحضور رئيس حكومة الوحدة الوطنية السيد "عبد الحميد الدبيبة، وعدد من الوزراء والمسؤولين وممثلي المؤسسات والجهات والشركات الخاصة ذات العلاقة بقطاع التقنية والتحول الرقمي.

وخلال كلمته بالمناسبة، أعلن رئيس الديوان عن إطلاق "# منصة أثر" للمهام الرقابية، والتي تم إنشاؤها وتطويرها من قبل مكتب تقنية المعلومات بديوان المحاسبة، ضمن الخطة الاستراتيجية للديوان الهادفة إلى تطوير بيئة العمل الرقابي، وتعزيز التحول الرقمي، ورفع كفاءة تنفيذ ومتابعة المهام الرقابية وفق منهجية أكثر تنظيمًا وفاعلية. وتأتي مشاركة ديوان المحاسبة في هذه الاحتفالية تأكيدًا على التزامه بمواكبة التطورات التقنية، وتبني الحلول الرقمية التي تسهم في تعزيز الشفافية والكفاءة، وترسيخ أثر العمل الرقابي في حماية المال العام ودعم تطوير الأداء المؤسسي.

15- وفد من ديوان المحاسبة يزور محكمة الحسابات التركية لتعزيز التعاون في مجالات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي:

استكمالًا لاتفاقية التعاون المبرمة بين ديوان المحاسبة الليبي ومحكمة الحسابات التركية، أدى وفد من ديوان المحاسبة، بتاريخ 09 يونيو 2026 زيارة عمل إلى محكمة الحسابات التركية بهدف مناقشة مخرجات التقييم الفني الذي أُجري سابقًا، والاطلاع على أفضل الممارسات والتجارب الرائدة في مجالات إدارة تقنية المعلومات والذكاء الاصطناعي.

- أنشطة المراجعة الخارجية للمنظمات الدولية والإقليمية:

1- شارك الجهاز في أعمال المراجعة المبدئية لحسابات الاتحاد الإفريقي للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 بداية من 23 فبراير 2026 بصفته عضو لجنة عمليات المراجعة بعدد ثمانية أعضاء لمراجعة حسابات كل من مفوضيه الاتحاد الإفريقي AUC، المركز الإفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها ACDC، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ECOSOCC ووكالة الفضاء الأفريقية وذلك وفقاً للخطة الاستراتيجية المعتمدة لمراجعة حسابات الاتحاد الإفريق .

2- شارك الجهاز بصفته ممثلًا عن جمهورية مصر العربية في اجتماعات هيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) لمراجعة حسابات المنظمة عن السنة المالية المنتهية في 2025 بصفته رئيس الهيئة خلال الفترة من 31 مارس حتى 10 أبريل 2026 وذلك بمقر المنظمة بتونس.

3- شارك الجهاز بصفته ممثلًا عن جمهورية مصر العربية في اجتماعات هيئة الرقابة المالية والإدارية للهيئة العربية للطاقة الذرية لمراجعة الحساب الختامي للهيئة للسنة المالية المنتهية في 2025 وذلك خلال الفترة من 6 حتى 15 أبريل 2026 بمقر الهيئة العربية للطاقة الذرية في الجمهورية التونسية وفاز ممثل الجهاز بمنصب نائب رئيس هيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة ممثلاً عن جمهورية مصر العربية.

4- شارك الجهاز في أعمال المراجعة النهائية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO لعام 2025 بصفته رئيس فريق المراجعين الخارجيين لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية خلال الفترة من 23 فبراير إلى 13 مارس 2026 ، كما شارك الجهاز في اجتماع لجنة الإشراف الاستشارية (OAC) التابعة للجنة البرامج والموازنة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO خلال فترة انعقاد الاجتماع الـ16 للجنة بمقر اليونيدو بمشاركة بعض أعضاء مجموعة عمل فريق الجهاز المعني بالمراجعة الخارجية للمنظمة لمدة يوم واحد خلال الفترة من 28 إلى 30 أبريل 2026 وذلك بمقر المنظمة بفيينا - النمسا.

5- شارك الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية في اجتماع الهيئة العليا للرقابة العامة لجامعة الدول العربية لمراجعة حسابات الأمانة العامة وحساب الصناديق الخاصة والمجالس الوزارية المتخصصة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة وذلك اعتباراً من 3 مايو 2026.

6- شارك الجهاز بصفته رئيس هيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة العربية للتقييس والتعدين في الاجتماع (69) للمجلس التنفيذي للمنظمة وكذا حضور الاجتماع التشاوري مع وحدة الرقابة الداخلية وإدارة الشئون المالية والادارية للمنظمة خلال الفترة من 12- 14 مايو 2026 بمدينة الرباط - بالمملكة المغربية لعرض تقرير الهيئة عن مراجعة حسابات المنظمة للعام المالي المنتهي في 2025/12/31.

كما شارك بصفته ممثلًا عن جمهورية مصر العربية في الاجتماع الـ (30) لهيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية وللتقييس والتعدين والذي تم عقده بمدينة الرباط بالمملكة المغربية (بصفته رئيس الهيئة) لمراجعة حسابات المنظمة عن السنة المنتهية في 2025 وذلك خلال الفترة من 15 حتى 28 أبريل 2026.

7-شارك الجهاز بصفته رئيس هيئة الرقابة المالية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة - أكساد، في اجتماع الخبراء الماليين والاداريين في المنظمات العربية المتخصصة لدراسة اللائحة المالية لمكافآت الأعمال الإضافية والمتميزة في المنظمات العربية المتخصصة والمنعقدة عن بعد يوم الاثنين الموافق 18 مايو 2026.

- على مستوي العلاقات الاستراتيجية:

8-شارك الجهاز المركزي للمحاسبات افتراضيًا في الندوة متعددة الأطراف لتبادل الخبرات حول "أفضل ممارسات الرقابة على التعليم" مع التركيز على مراجعة التعليم العالي، بمشاركة الأجهزة الرقابية من الدول الإفريقية، والتي انعقدت بتاريخ 20 مارس 2026، ونظمتها غرفة الحسابات بروسيا الاتحادية، كما قدم الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية عرضًا تقديميًا بعنوان "دور الجهاز المركزي للمحاسبات في دعم تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر"، تضمن الإشارة إلى الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2030.

9-استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات وفدًا رفيع المستوى من الجهاز الأعلى للرقابة بمملكة إسواتيني، برئاسة المراجع العام، وعضوية عدد من القيادات والمسؤولين رفيعي المستوى من الجهات الرقابية والقانونية والمالية بالمملكة، وذلك خلال الفترة من 29 مارس إلى 3 أبريل 2026، للمشاركة في برنامج تدريبي متخصص حول "إدارة تبعات نتائج المراجعة"، وتأتي هذه الزيارة تتويجًا لمسار من التنسيق والتعاون المشترك بين الجانبين، حيث أبدى الجهاز استعداده الكامل لنقل خبراته المهنية إلى الجانب الإسواتيني، وهدف البرنامج التدريبي إلى تعزيز قدرات الكوادر الرقابية في إدارة متابعة نتائج المراجعة وضمان استدامة آثارها، من خلال عرض التجربة المصرية في هذا المجال، وتسليط الضوء على أفضل الممارسات المهنية وقصص النجاح في الحفاظ على المال العام، إلى جانب مناقشة الأطر القانونية المنظمة وآليات إشراك أصحاب المصلحة.

10-تم عقد اجتماع برئاسة السيد/ المستشار محمد الفيصل يوسف، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيس منظمة الإنتوساي، مع وفد رفيع المستوى من الجهاز الأعلى للرقابة بدولة الهند، وذلك بتاريخ 9 أبريل 2026 بمقر الجهاز، لبحث سبل تعزيز التعاون الثنائي وتبادل الخبرات المهنية، في إطار العلاقات الاستراتيجية الوثيقة التي تجمع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الهند، وترأس الوفد الهندي السيد/ سريراج أشوك؛ مدير المراجعة، السيدة/ سي سوشما؛ نائب رئيس البعثة الدائمة الهندية والقائم بأعمال سفير الهند بالقاهرة حيث تأتي هذه الزيارة في إطار تعزيز روح التعاون والتعلم المتبادل بين الجهازين. وقد أعرب الوفد الهندي خلال اللقاء عن تطلعه إلى تعزيز التعاون بين الجهازين الرقابيين، مع التركيز بشكل خاص على ملفات التدريب وتنمية القدرات البشرية، بما يجعل هذا التعاون نموذجًا يحتذى به في العمل الرقابي الدولي، مؤكدًا الاستعداد الكامل لتبادل الخبرات امتدادًا للعلاقات الوثيقة التاريخية بين الدولتين.

- أخبار ومشاركات الجهاز على المستوى الدولي:

11-شارك الجهاز في الاجتماع الافتراضي حول "الذكاء الاصطناعي المسؤول في حوكمة القطاع العام: منهجيات المراجعة لضمان المساءلة والشفافية" الذي نظمه الجهاز الأعلى للرقابة بالهند وتم عقده في 30 يناير2026 وفقاً لخطة عمل البريكس 2025-2026 وقام الجهاز بتقديم عرض تقديمي حول موضوع "تمكين المستقبل من خلال الذكاء الاصطناعي المسؤول: منهجيات المراجعة لضمان المساءلة والشفافية في القطاع العام".

12-شارك الجهاز في اجتماع افتراضي لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالاستقرار المالي والاقتصادي والذي تم عقده في 10 فبراير 2026 حول "الديون والاستقرار المالي"، وقام الجهاز بتقديم عرض تقديمي تحت عنوان "أثر إدارة الدين العام على الاستقرار المالي والاقتصادي - دور الأجهزة العليا للرقابة".

13-شارك الجهاز في منتدى مبادرة الإنتوساي للتنمية IDI حول إدارة المخاطر كجزء من مبادرة إدارة المخاطر والأزمات لأداء الأجهزة العليا للرقابة CRISP بعنوان "تمكين مستقبل مرن"، والذي تم عقده خلال الفترة من 10-12 فبراير 2026 بتركيا.

14-شارك الجهاز في الندوة الافتراضية الدولية التي ينظمها المركز الدولي لنظم المعلومات والمراجعة (ICISA) بعنوان "تأثير الذكاء الاصطناعي على المراجعة" والتي عقدت في 30 مارس 2026، وقام الجهاز بتقديم عرض تقديمي حول "أثر الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة على عملية المراجعة"، ومن أهم نتائج الندوة : أن يكون الذكاء الاصطناعي قابلا للتفسير، خاضعا للمساءلة، ويدعم المراجع دون أن يحل محله وكذا الاعتماد على الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم مساعد ذكي (AI Assistant) يساعد في وضع إطار حوكمة رقمي يفرض المنهجية العلمية اثناء عملية المراجعة من خلال ضمان الالتزام الصارم بالمعايير والقواعد المهنية بما يساعد في تحسين و توحيد جودة المخرجات وتسريع دورة المراجعة عبر أتمته أجزاء من التخطيط والتحليل مع الحفاظ على التداخل البشرى لتقييم المخرجات، وكذا التحول من المراجعات التقليدية الى تطبيق مراجعات وقائية لاكتشاف المشاريع عالية المخاطر قبل صرف الأموال.

15-شارك الجهاز في الاجتماع الافتراضي على مستوى المختصين لأعضاء لجنة السياسات والشئون المالية والإدارية PFAC بمنظمة الإنتوساي والذي تم عقده يوم 15 ابريل 2026 وتم تنظيمه من قبل مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي. وقام الجهاز المصري بتقديم كلمة حول التحديثات الخاصة برئاسة منظمة الإنتوساي واللجنة الاشرافية على القضايا الناشئة فضلاً عن ذلك تم التنسيق مع الجهاز الأعلى للرقابة بالبرازيل لمشاركة عرض تقديمي عن مشروع تآكل الثقة بعنوان "مستقبل الثقة".

16-شارك الجهاز في الندوة الافتراضية التي نظمها مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي بعنوان "الأمل في استعادة المنتجات الثانوية لتلبية الاحتياجات المعدنية الأساسية" والتي تم عقدها يوم 21 ابريل 2026، حيث استعرضت الندوة أهمية استرداد المنتجات الثانوية وخلصت لضرورة ايلائها عناية كبيرة لما لها من أهمية خاصة مع الندرة في الموارد والحاجة إلى تعظيم استخدامها حفاظاً على البيئة وتعظيم إيرادات الدول في ضوء التغيرات الجيوسياسية والتحديات المتزايدة للدول وبما يعود بالأثر الكبير على الاقتصاد ويحقق المنافع للمواطنين خاصة في ضوء وجود كميات كبيرة من المعادن يتم استخراجها ضمنيا ولكن يتم التخلص منها كنفايات، وإمكانية استرداد هذه المعادن باستخدام تعديلات بسيطة نسبياً في العمليات.

17-نظم الجهاز المركزي للمحاسبات، بصفته رئيس مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بتأثير العلوم والتكنولوجيا على المراجعة (WGISTA) الندوة الافتراضية بعنوان "التدقيق في عصر البلوك تشين (blockchain): التحديات والفرص وذلك في إطار خطة عمل المجموعة 2026- 2028" التي عقدت يوم الخميس بتاريخ 30 إبريل 2026 بمشاركة أعضاء مجموعة العمل وأعضاء منظمة الإنتوساي، حيث هدف الاجتماع إلى بحث آثار تقنيات بلوك تشين على مراجعة القطاع العام، مع التركيز على المخاطر والفرص والدور المتطور للأجهزة العليا للرقابة في ضمان الشفافية والمساءلة داخل الرقابة على تقنيات السجلات الموزعة (DLT).

18-شارك الجهاز افتراضيًا في الاجتماع السنوي الثالث عشر لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالاستقرار المالي والاقتصادي، والذي عُقد بمكتب المساءلة الحكومي الأمريكي بالعاصمة واشنطن خلال يومي 6 و7 مايو 2026. وتناولت جلسات الاجتماع عددًا من الموضوعات المرتبطة بمخاطر الاستقرار المالي، بما في ذلك المؤسسات المالية غير المصرفية، ورأس المال الخاص، والأصول المشفرة، كما ركّز اجتماع هذا العام على أهمية فهم أنشطة المؤسسات المالية غير المصرفية، بما يُمكّن أعضاء مجموعة العمل من تقييم مخاطر الاستقرار المالي والاقتصادي.

19-شارك المستشار/ رئيس الجهاز ورئيس منظمة الإنتوساي على رأس وفد رفيع المستوى في أعمال الاجتماع الرسمي الخامس لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة بدول تجمع بريكس، والذي عقد بمدينة بنجالور - الهند خلال يومي 7 و8 مايو 2026 بمشاركة رفيعة المستوى لرؤساء وممثلي الأجهزة العليا للرقابة بالدول الأعضاء. وناقش الاجتماع المنعقد تحت عنوان "سهولة المعيشة مع التركيز على التنقل الحضري" دور سياسات التنمية الحضرية ومنظومات النقل الحديثة في تحسين جودة الحياة وتسهيل الوصول إلى الخدمات العامة وتأتي هذه المناقشات في إطار المحور الرئيسي لقمة "بريكس" لعام 2026 "البناء من أجل الصمود والابتكار والتعاون والاستدامة" لإبراز دور الأجهزة العليا للرقابة في تقييم كفاءة السياسات العامة ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هذا، وألقى رئيس الجهاز كلمة في افتتاح أعمال الاجتماع استعرض خلالها الرؤية المصرية المتقدمة في مجالات الرقابة على أهداف التنمية المستدامة مسلطاً الضوء على التجربة الوطنية في مشروعات التنمية العمرانية المستدامة وفي مقدمتها مشروع العاصمة الإدارية الجديدة باعتبارها نموذجاً متكاملاً يجمع بين البنية التحتية الذكية والتحول الرقمي والاستدامة البيئية. كما قدم الجهاز المصري عرضاً متخصصا تناول التجربة الوطنية في تطوير منظومات التنقل الحضري الذكي والتوسع العمراني وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في دعم التنمية والعمل الرقابي .

واختتم الاجتماع أعماله بإصدار "اعلان بنجالور" الذي أسهم الجهاز في إعداد مسودته حيث شدد الإعلان على أهمية تعزيز التنقل الحضري المستدام ومحورية دور الأجهزة العليا للرقابة في ترسيخ قيم الشفافية والمساءلة وحوكمة إدارة المال العام ، كما تضمن الإعلان الإشارة إلي إعلان شرم الشيخ 2025 باعتباره أحد المرجعيات الدولية الرصينة في إطار عمل المنظمة، وعلى هامش أعمال القمة عقد رئيس الجهاز لقاء ثنائياً مع رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بالهند لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجالات التدريب وبناء القدرات والذكاء الاصطناعي بما يسهم في تطوير العمل الرقابي.

20-استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات فعاليات الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالدين العام خلال الفترة من 3 إلى 5 يونيو 2026، تحت عنوان (تطور أدوات الدين العام ومشهد إدارة الدين: الآثار المترتبة على الرقابة الخارجية للأجهزة العليا للرقابة)، بمشاركة واسعة من الأجهزة الرقابية والمؤسسات المالية الدولية، منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأونكتاد (UNCTAD)، بهدف تبادل الخبرات وتعزيز جاهزية الأجهزة العليا للرقابة لمواكبة التطورات التكنولوجية والتحولات المتسارعة في أدوات وإدارة الدين العام وتعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة المالية.

- أخبار ومشاركات الجهاز على المستوى الإفريقي:

21-شارك الجهاز في الاجتماع الافتراضي التخطيطي لمنظمة الأفروساي الذي عُقد خلال يومي 11 و12 فبراير 2026، حيث تم خلال الاجتماع استعراض أبرز الإنجازات الخاصة بكيانات الأفروساي، ومن بينها إنجازات رئاسة هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة (الجهاز المركزي للمحاسبات)، والتي تمثلت في إصدار النسخة الإلكترونية للعدد (27) ديسمبر 2024 من المجلة، وإرسالها إلى الإدارة التنفيذية لتعميمها على الأجهزة أعضاء الأفروساي، كما تم الانتهاء من إعداد العدد الخاص رقم (28)، وجارٍ استكمال إجراءات الإصدار الإلكتروني له، واستضاف الجهاز الاجتماع الافتراضي لأعضاء هيئة تحرير المجلة بتاريخ 13 يناير 2026، وتم التأكيد على ضرورة مشاركة الأجهزة العليا للرقابة أعضاء الأفروساي في مادتها العلمية، سواء من خلال تقديم مقالات مُحررة أو نشر أخبار وأنشطة أجهزتها.

22-شارك الجهاز في اجتماع نواب المراجعين العموم الذي عُقد افتراضيًا خلال الفترة من 16 إلى 18 مارس 2026، وذلك في إطار أعمال منظمة الكوميسا، وقد تناول الاجتماع مراجعة وصياغة دليل إدارة الجودة لمجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا (COBEA)، ومسودة مجلس المراجعين الخارجيين، إلى جانب الدليل الموحد لإجراءات العمل وقواعد إجراءات مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا، وذلك تمهيدًا لعرضها واعتمادها من قبل المراجعين العموم، وإحالتها إلى لجنة الصياغة القانونية بالكوميسا لمراجعتها قانونيا.

المنظمة العربية للأجهزة العليا
للرقابة المالية والمحاسبة
ARABOSAI

خمسون عاماً من التفوق الرقابي

المركز العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي
عمارة ب 4 الطابق الثاني ، تونس 1080
الهاتف : 915 949 71 (216 +)
الفاكس : 915 949 71 (216 +)

جميع الحقوق محفوظة ©2026
©2026 All Rights Reserved